Military Review

الطبعة العربية

2nd Quarter 2011 — 2011 الربع الثاني

العرض العسكري

2nd Quarter 2011 — 2011 الربع الثاني

Military Review

الطبعة العربية

أفكار حول معركة كسب العقول: عمليات المعلومات ومكافحة التمرد في الحزام الباشتوني 2
القائد لاري لوغري، البحرية الأمريكية

الآن وفيما نحن نغادر العراق، ما الذي تعلمناه؟ 33
العقيد كريغ إيه. كوليير، الجيش الأمريكي

التعرف على مركز الثقل للتوجيه الأفغاني 43
الرائد ديفيد إيتش. بارك، الجيش الأمريكي

مكافحة التمرد في إقليم نانغرهار، بشرقي أفغانستان، 2004-2008 65
روبرت كمب

COMBINED ARMS CENTER, FORT LEAVENWORTH, KANSAS
http://militaryreview.army.mil

(صورة الجيش الأمريكي التقطها الأخصائي دفيد إيه. جاكسون)

صورة: جنود أمريكيون يقومون بدورية في المنطقة لدعم الانتخابات الأفغانية، 18 أيلول/ سبتمبر 2010، في إقليم نانغرهار.

PB-100-11-4/5/6
Headquarters, Department of the Army
PIN: 102238-000
Approved for public release; distribution is unlimited

Military Review

2 أفكار حول معركة كسب العقول: عمليات المعلومات ومكافحة التمرد في الحزام الباشتوني

Thoughts on the Battle for the Mind: IO and COIN in the Pashtun Belt

القائد لاري لوغري، البحرية الأمريكية

Commander Larry LeGree, U.S. Navy

توفر العمليات القتالية نوعاً من الراحة الفكرية. فهذا بالنسبة لنا، نحن الممارسين لفنون العسكرية، هو ما نتدرب عليه ونمارسه. وهذا هو الذي طالما فعلناه تاريخياً.

18 الحديث عن استراتيجية كبرى

Talking Grand Strategy

الكوماندر جون. تي. كيون، دكتوراه، البحرية الأمريكية، متقاعد

Commander John T. Kuehn, Ph.D., U.S. Navy, Retired

تردد في الآونة الأخيرة قدر كبير من التعليقات الافتتاحية، بل والعظات، حول موضوع الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة. وظهر إجماع على أن الولايات المتحدة ليس لديها استراتيجية كبرى.

24 عسكرة غازبروم

The Militarization of Gazprom

الملازم سيندي هيرست، احتياط البحرية الأمريكية

Lieutenant Commander Cindy Hurst, U.S. Navy Reserve

في تموز/ يوليو 2007، أجاز البرلمان الروسي الدوما مشروع قانون من شأن السماح لشركتي الطاقة غازبروم (مجموعة احتكار الغاز الطبيعي المملوكة للدولة الروسية) وترانسنيفت (التي تتحكم في البنية التحتية لخط أنابيب النفط الروسي) بالحق في تشكيل جيوش داخلية خاصة.

35 لننزع التجربة الفرنسية في الجزائر من العقيدة العسكرية الأمريكية في مكافحة التمرد

Let's Take the French Experience in Algeria Out of U.S. Counterinsurgency Doctrine

جيف ديماريست

Geoff Demarest

لم يتم تأليف الكتيب الميداني (3 FM-24) للجيش وفيلق مشاة البحرية، مكافحة التمرد، من وجهة نظر استراتيجية كلاسيكية أو مبادئ استراتيجية.

43 الآن وفيما نحن نغادر العراق، ما الذي تعلمناه؟

Now That We're Leaving Iraq, What Did We Learn?

العقيد كريغ إيه. كوليير، الجيش الأمريكي

Colonel Craig A. Collier, U.S. Army

في 19 آب/أغسطس، 2010، غادرت آخر وحدة مقاتلة – اللواء سترايكر الرابع التابع لفرقة المشاة الثانية – العراق حيث أصبحت عملية حرية العراق تسمى عملية الفجر الجديد. ويبلغ عدد جنودنا في العراق الآن أقل من 50000 جندي.

Lieutenant General
Robert L. Caslen, Jr.
Commander, USACAC — Commandant, CGSC

COL John J. Smith
Director and Editor-in-Chief

LTC Gary Dangerfield
Deputy Director and Executive Editor

Major Sharon Russ
Executive Officer and Production Manager

English Edition

Marlys Cook
Managing Editor

Peter D. Fromm
Supervisory Editor

MAJ Kevin Cutright
Assistant Editor

John Garabedian
Associate Editor

Nancy Mazzia
Books and Features Editor

Julie Gunter
Visual Information Specialist

Linda Darnell
Administrative Assistant

Foreign Language Editions

Miguel Severo
Supervisory Editor Foreign Language Editions

Paula Severo
Translator Assistant

Michael Serravo
Visual Information Specialist / Webmaster

Ronald Williford
Spanish Translator

Albis Thompson
Spanish Translator

Shawn Spencer
Portuguese Translator

Flavia da Rocha Spiegel Linck
Portuguese Translator

Consulting Editors for Foreign Language Editions

Colonel Douglas Bassoli
Brazilian Army, Brazilian Edition

Colonel Cristian E. Chateau
Chilean Army, Hispano-American Edition

Cover Photo:
جنرال الجيش الأمريكي ديفيد إيتش بتريوس، قائد قوة المساعدة الأمنية الدولية، يتباحث مع المقدم ديفيد أوكلاندر، قائد الفرقة 82 المحمولة جواً، اللواء الأول، الفوج 504 مشاة مظليين، 9 تموز/ يوليو 2010، قندهار بأفغانستان.

رقيب أول برادلي ليل، قوة المساعدة الأمنية الدولية

Arabic Edition
THE PROFESSIONAL JOURNAL OF THE U.S. ARMY
Published by:
COMBINED ARMS CENTER
Fort Leavenworth, Kansas 66027-1293
VOLUME 6 — 2ND QUARTER 2011, NO. 2
http://militaryreview.army.mil
email: leav-milrevweb@conus.army.mil

51 الاستجواب العسكري للمشبوهين بالإرهاب: الخيال الواسع لا يعني بالضرورة عملاً غير مشروع

Military Interrogation of Terror Suspects: Imaginative Does Not Have To Mean Unlawful

المقدم ديفيد جي. بولجيانو، سلاح الطيران الأمريكي
والعقيد إل. مورغان بانكس، الجيش الأمريكي
Lieutenant Colonel David G. Bolgiano, U.S. Air Force,
Colonel L. Morgan Banks, U.S. Army

تبحث الولايات المتحدة عن سبل قانونية لجمع معلومات من أشخاص معتقلين خلال الحرب على الإرهاب.3 وهي قضية شائكة وحساسة من الناحية السياسية. وبينما انصب معظم الجدل على أساليب الاستجواب التي تتبعها وكالة المخابرات المركزية والوكالات الحكومية الأخرى، كان هناك تحرك قوي نحو فرض قيود على المحققين العسكريين.

61 السيطرة على القيم الإنسانية العليا: تحديد الفرص الثقافية لحركة التمرد

Controlling the Human High Ground: Identifying Cultural Opportunities for Insurgency

الرائد مارك جيه. بروكهايزن، مشاة البحرية الأمريكية
Major Mark J. Broekhuizen, U.S. Marine Corps

في الآونة الأخيرة قال الجنرال ديفيد بيتريوس، "ينبغي أن يركز جوهر أي استراتيجيه لمكافحة التمرد على حقيقة أن التضاريس الحاسمة هي التضاريس البشرية وليست الأرض المرتفعة أو عبور النهر".

69 التعرف على مركز الثقل للتوجيه الأفغاني

Identifying the Center of Gravity of Afghan Mentoring

الرائد ديفيد إيتش. بارك، الجيش الأمريكي
Major David H. Park, U.S. Army

كثيراً ما نسمع الموجهين الأمريكيين يتحدثون عن "الصواب الأفغاني". ويستشهد كثير من أولئك الموجهين بالقول: "أن يخوضها الأفغان على نحو مقبول خير مما لو خضتها أنت إلى حد الكمال. إنها حربهم، وعليك أن تساعدهم، لا أن تكسب الحرب نيابة عنهم".

81 مكافحة التمرد في إقليم نانغرهار، بشرقي أفغانستان، 2004-2008

Counterinsurgency in Nangarhar Province, Eastern Afghanistan, 2004-2008

روبرت كمب
Robert Kemp

حقق إقليم نانغرهار بشرقي أفغانستان تقدماً كبيراً في الفترة من 2004 إلى 2008 في كل من مكافحة التمرد ومكافحة المخدرات. وكانت هذه النجاحات نتاج عوامل عدة.

مجلة العرض العسكري العربية تصدر ربع سنوياً وهي تُنشَرُ (باللغة العربية) (ISSN 1559 – 0313) من قبل مركز الأسلحة الموحد للجيش الأمريكي CAC بمعسكر ليفن ورث، كانسس . يتم دفع الرسوم البريدية بشكل دوري بواسطة معسكر ليفن ورث في كانسس ومكاتب بريدية أضافية أخرى. وللمراسلات أرسل العنوان الصحيح الى عنواننا البريدي أو الألكتروني :Military Review, 290 Stimson Ave., Unit 2, Ft. Leavenworth, KS 66027 -1293

Military Review (Arabic) first published in September 2005 (ISSN 1559-0313) is published quarterly by Military Review at 290 Stimson Ave., Unit 2, Ft. Leavenworth, KS 66027-1293. Application to mail at periodicals postage rates is pending at Leavenworth, KS and additional mailing offices. POSTMASTER: Send address changes to Military Review, 290 Stimson Ave., Unit 2, Ft. Leavenworth, KS 66027-1293.

أفكار حول معركة كسب العقول: عمليات المعلومات ومكافحة التمرد في الحزام الباشتوني

القائد لاري لوغري، البحرية الأمريكية

توفر العمليات القتالية نوعاً من الراحة الفكرية. فهذا بالنسبة لنا، نحن الممارسين لفنون العسكرية، هو ما نتدرب عليه ونمارسه. وهذا هو الذي طالما فعلناه تاريخياً. أما العمليات غير الفتاكة، والاقتصادية، والعمليات الحكومية المعتمدة على التنمية فهي أقل شيوعاً وتوفر قدراً أقل من الراحة. فالنتائج غير واضحة والتقدم يحدث تدريجياً، وثمة صيحة مشتركة، سواء من جانب المنتقدين أو من نقاشنا الداخلي، وهو "هذا ليس مسارنا". وإذا نحّينا جانباً النقاش بشأن من يجب أن "يمتلك" ويمول تلك العمليات، ندرك أن الحقيقة تتمثل في أنه في حالة مكافحة التمرد في شرق أفغانستان، وقع النصيب الأكبر من النشاط غير المميت على عاتق الجيش. إننا موجودون هناك على الأرض بأفراد ودعم تنظيمي وموارد. إن الجيش يستطيع أن يخوض حرباً لمكافحة التمرد. ومع ذلك، فإن الخبرة والمهارات التي تتمتع بها الوكالات المدنية - رغم أنها ربما كانت أكثر ملائمة لأدوار في الحكم، والتنمية، والتقدم الاقتصادي - ليست بالضرورة متوفرة لهذه الحرب بسبب دواعي الأمن، والعقبات البيروقراطية والسياسية.

إن جوهر مكافحة التمرد يكاد يكون سياسياً 100 بالمائة. فالسياسة تدور بالكامل حول الناس، وفي هذه الحالة ، يكون الناس هم مركز الجاذبية. وهذه المعارك تتطلب فهماً ومهارات إنسانية تتخطى الأداء المريح لنا. فهذه المهارات الإنسانية تتطلب أدوات مختلفة، أدوات يتم تحقيقها من خلال حملة معلومات فعالة، واستخدام ذكي لاستراتيجية تنمية تكون مرتبطة بالخدمات الأساسية، وفهم قوة الاقتصاد لتعديل الصورة العامة الإنسانية على المستوى المحلي، بحيث نأخذ كل قرية على حدة.[1] إن الأمن هو الذي يضع استراتيجية التعامل مع التمرد، ولكن هذا المجهود يضيع هباء بدون وجود الوسائل الملائمة، والآليات، والمؤسسات التي تربط الناس بحكومتهم وتفصلهم عن المتمردين. هذه

استكمل القائد لاري لوغري، من البحرية الأمريكية مهمته كقائد لفريق إعادة اعمار منطقة أسد أباد بإقليم كونار في أفغانستان. وهو ضابط حاصل على تدريب نووي في الحرب البرية. وقد خدم في المهام المعاونة لعملية عاصفة الصحراء، وفي عمليات الأمم المتحدة في كوسوفو، وعمليات الاعتراض البحرية في شمال الخليج العربي، وعمليتي المراقبة الجنوبية والحرية المستدامة. وهو حاصل على بكالوريوس من الأكاديمية البحرية الأمريكية ودرجتي ماجستير في الإدارة العامة والعلوم السياسية من جامعة إقليم نورث كارولاينا وجامعة ديوك، بالإضافة إلى درجة ماجستير في السياسة العامة الدولية من كلية إيليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن. وهو يشغل حاليا منصب الضابط القائد ليو إس إس ميسا فيرد (LPD 19).

الوسائل الملائمة، والآليات، والمؤسسات هي بمثابة مجال جديد للقوات التقليدية، مجال يتناسب تماماً مع مجال العمليات غير الفتاكة.

من خلال العمل جنباً إلى جنب مع وحدات المناورات، تركز فرق إعادة الاعمار الإقليمي جهودها على إدارة الحكم بعيداً عن العمليات الفتاكة والخطوط الاقتصادية للعملية. وبعض فرق إعادة الاعمار الإقليمي تشترك في القتال؛ ولكن البعض الآخر لا يحتاج لذلك. وتركز بعض فرق إعادة الاعمار الإقليمي جهودها على مكافحة التمرد النشط؛ بينما يعمل البعض الآخر في اتجاه نطاق عمليات الاستقرار. وتدمج فرق إعادة الاعمار الإقليمي رسمياً جهود وزارة الخارجية الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الزراعة، والجهود العسكرية. وتندرج فرق إعادة الاعمار الإقليمي تحت بنية قيادة الفرق القتالية للألوية وترتبط مباشرة بالجهود والتقارير الجارية فيما بين الوكالات. وهي تعمل غالباً كنقطة دخول مستساغة للمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي. وقد تبدو بالنسبة لأولئك الذين تعودوا على وحدة القيادة الصارمة غير مرتبة من الناحية التنظيمية عند الضرورة. فليس هناك فريقان من فرق إعادة الاعمار الإقليمي متماثلين. ذلك أن فرق إعادة الاعمار الإقليمي مصممة جيداً لكي تعمل في مجال عمليات المعلومات، نظراً لأنها محلية، ومطلعة، وتعمل على أرض الواقع، ووثيقة الصلة بالحكومة على مستوى الأقاليم والمستوى المحلي.

تماثل المهارات الإنسانية المحلية

تتصف عمليات المعلومات الجيدة بأنها صعبة. ونحن نحاول غالباً إجراءها في بيئة غير واضحة تماماً لفهمنا. أحياناً يبدو الأمر وكأننا "نقامر" على طاولة لعب الورق.

(النقط صورة فيلق مشاة البحرية الأمريكية رقيب أول ويليام غريسون)

صورة: ملازم أول مايكل كوبر من فيلق مشاة البحرية الأمريكية، مع الكتيبة الأولى، الفوج البحري الخامس، يتحدث مع رجل أفغاني أثناء دورية لمجموعة شؤون مدنية في منطقة ناوا بإقليم هيلماند بأفغانستان، 19 تموز/ يوليو 2009 يتحدث كوبر مع مواطنين لكي يقيس احتياجات الجماهير وينقل المعلومات للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

فبعض أفضل لاعبي البوكر في العالم هم أولئك الذين نشأوا في ساحات معارك التمرد الحديثة. ذلك أن أهالي المناطق المحلية يطورون مهارات للبقاء. إنهم يطورون القدرة على الموازنة بين مطالب المتمردين الموجودين بينهم وتربطهم صلة بالعائلة والقبيلة الرافضة لمكاسب محتملة من خلال العمل مع الحكومة، وبين قوات التحالف التي تجلب الموارد والتعليم والرعاية الصحية والفرصة الاقتصادية.

لا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية على تعبير "الفرصة الاقتصادية". ففي لعبة بوكر مكافحة التمرد، ثمة إغراء للمقاولين المرافقين للقوات الذين يرغبون في توسيع نطاق عالمهم الاقتصادي والصعود درجتين على سلم احتياجات ماسلو يتمثل في ورقة يحسن استخدامها. وفرصة كسب عمل هي العامل المغيّر للعبة، لأنها تلمس الحوافز الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تدفع السلوك. وبينما يعيش السكان الذين يخضعون لنفوذ المتمردين في حالة خوف نتيجة الافتقار للأمان، فإنه يتعين عليهم أن يلعبوا في منطقة الوسط حتى يظلوا أحياء. هؤلاء السكان يعرفون تسديد الأهداف أكثر مما نعلم، ويفهمون اللعبة. ومع التسليم بحقيقة أنها لعبة فتاكة يتم لعبُها وسط أعلى قدر من المخاطر، إلا أن هذا لا يحول دون الحاجة لخوض هذه اللعبة، والإبقاء على مقعد أمام الطاولة، ومعرفة متى تحجم، ومتى تقلب الورق، ثم تلعب الورق الصحيح. إن المفتاح يكمن في فصل خطوط الالتحام، والتمايل نحو الوسط، واللعب على الهوامش.

إذا كنت ساذجا بشأن قواعد اللعبة، وإذا لم تكن تتوقع «أن تلعب»، فربما تفقد مقعدك على طاولة البوكر هذه. فنحن الأمريكيين نعتقد بالغريزة أننا

الرقيب إيفان بارغان من فيلق مشاة البحرية الأمريكية

النقيب برينت مولاسكي من مشاة البحرية الأمريكية، ضابط عمليات المعلومات مكلف في لواء حملة مشاة البحرية بأفغانستان، يقوم بتوفير الأمن أثناء دورية في منطقة بالقرب من كانيشين بأفغانستان، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

وكيل عريف جون إم ماكال، فيلق مشاة البحرية الأمريكية

العريف جيري ويكيسر من مشاة البحرية الأمريكية يجمع معلومات من أفغان محليين أثناء دورية في منطقة ناوا، بإقليم هيلماند بأفغانستان 8 أيلول/ سبتمبر 2009.

نمتلك العلاج السحري لجميع مشاكل العالم الخطيرة. وهذه الغطرسة لاشك أنها تعيقنا. فنحن نادراً ما نعي كيف نمارس نوعاً من الصبر التكتيكي، وتعودنا ألا نبطئ من سرعتنا لكي نسمع. ذلك أن الشراكة الحقة مع المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والحكوميين تتطلب قدراً كبيراً من الاستماع. ولاشك أن الطبيعة المحلية المكثفة لحالة التمرد هذه تتطلب ردوداً محلية. وأفغانستان هي مزيج من كيانات محلية، وليست منطقة متجانسة يمكن فيها تطبيق مجموعة من القواعد. ومن ثم فإن اللامركزية وعدم تجميع الجهود هما مفتاحا النجاح. أما وضع سياسات تفشل في معرفة الحساسيات المحلية أو تنتبه إلى الأصوات المحلية، فهي سياسات غير منتجة. إن الأمريكيين، على ما يبدو، معدّون سلفاً لحل «المشاكل» التي يتصورونها - مستثنين غالباً أولئك الذين يعرفون أفضل منهم ولديهم معرفة محلية وفهم محلي. وبسبب افتقارنا للمعرفة الكافية، والفهم الثقافي، فإننا نعتمد على متطلبات الأمن في الوقت الذي ننسى فيه أن نسمع أو نرى اللاعبين الآخرين في اللعبة. وهذا الإهمال، بصراحة، يزداد سوءاً كلما صعدنا في التسلسل القيادي، لأن متطلبات الأمن تستبعد المزيد والمزيد من الآراء الأفغانية التي يمكن أن تنطوي على أهمية. ولذا نرى أن صانعي القرار يتخذون قراراتهم وقد صمّوا آذانهم أمام الأصوات المحلية والمنطق المحلي.

التعامل مع مجتمع معقد

ليس معنى أن القرويين الذين يعيشون عيشة بسيطة في واد جبلي ناء أنهم بسطاء. فأهل الباشتون في شرق أفغانستان، كغيرهم من الناس جميعاً، على درجة من الحنكة والتحضر أكبر بكثير مما نعتقد نحن بغطرستنا. ومن ثم فإن رسائل عمليات المعلومات لابد أن تعكس مدى حدة الذهن والتحضر

عند الجماهير، وأن يتم وضعها ببراعة وتسلم خالية من البلاهة المعيقة التي نستخدمها نحن الأمريكيين عادة. إن السكان - مركز الجاذبية - لديهم قدر من الفهم عن اللاعبين، والمخاطر، وتحركات المتمردين أكبر مما لدى قوات مكافحة التمرد.

لقد كان برنامج التطعيم ضد شلل الأطفال الذي نظمته منظمة الصحة العالمية عملية معلومات ناجحة لم تكن قوات التحالف لتستطيع القيام بها وحدها. كنت أنا وحاكم إقليم كونار متخوفين من أن يرفض الناس برنامج التطعيم ضد شلل الأطفال مثلما حدث في ولايتي هيلماند وقندهار، وهما أيضاً من المناطق التي تتركز بها كثافة باشتونية. فهناك، استطاعت طالبان نشر شائعات ترددت كثيراً في أجزاء من إفريقيا بأن برنامج التطعيم ضد شلل الأطفال هو «برنامج تعقيم صهيوني»، وأن تطبيقه مرّ بمصاعب خطيرة. وأدركنا على الفور أن الحل لابد أن يكون أفغانياً، وأنه ينبغي علينا أن نعرف أن أي شخص ضد برنامج التطعيم لمكافحة شلل الأطفال إنما هو ضد أطفال كونار. وشن حاكم الإقليم ومدير الصحة العامة حملة توعية عامة، ضمت الزعماء من كافة مستويات النفوذ. واستخدم الحاكم مصداقيته ضد ادعاءات طالبان، وحقق نجاحاً. ومن ثم اختارت طالبان أن تدعم البرنامج في صمت، وتم تطعيم آلاف الأطفال ضد المرض. لقد كان الحل الأفغاني متميزاً بذكاء، وغير رسمي، وفعالاً.

هذا ليس معناه أن كل الأصوات الأفغانية متساوية في تأثيرها. وليس كل أفغاني مؤهلاً أو محترماً أو متعلماً على نحو متساو. لقد تعودنا على أن "نقع في حب الشخص الذي يتحدث الإنجليزية"، ونسينا أن أكثر الأشخاص احتراماً في مجتمع أفغاني ربما لا يكونون شغوفين بالتحدث معنا، ومما لا شك فيه أنهم اكتسبوا بعضاً من مصداقيتهم المحلية من خلال استقلالهم.

وعندما نتعامل مع الشخص غير المناسب - سواء كان متعاقداً محتالاً، أو شخصية مثار شبهات، أو رئيساً غير مناسب لمجلس شورى القرية، أو مسؤولاً حكومياً غارقاً في الفساد - فإننا نبعث بإشارات تسهم في تكوين تصورات سلبية. وهذه التصورات السلبية تقوض شرعيتنا وشرعية الحكومة. أما حين نتعامل مع عضو يتمتع باحترام داخل مجتمعه، فإن ذلك ينعكس بشكل جيد علينا، وعلى المجتمع، وعلى الحكومة. إن الثقة تُكتسب عن طريق الوقت والأداء، ونعم، عن طريق المشاركة في تناول أكواب الشاي.

العلاقات والجمهور المستهدف

بالنسبة للأفغان، يتمحور كل شيء حول العلاقات. ففي إقليم كونار، كان يتعين على فرق إعادة الاعمار الإقليمي وقوات المناورات أن تكون في توافق مع ثلاثة مراكز محلية ذات نفوذ - سلطات القبائل، السلطات الدينية، ومسؤولي الحكومة.[2] وتضمين مجموعة بعينها يمكن أن يعني بشكل أوتوماتيكياً حرماناً لمجموعة أخرى. فكل مجموعة لديها معلومات يمكن تقاسمها، وقضايا مهمة بالنسبة لها، وعالم من التأثير والنفوذ مع الناس. والعلاقات أمر بالغ الأهمية، ويجب التعامل معها بشكل مناسب.

مخاوف المواطن العادي في يوم عادي يجب أن تكون هي الأساس لحملة عمليات المعلومات.

إن كسب معركة العقول يتضمن فهم أي نوع من الآليات يجب أن تستخدم لإرسال الرسالة المرغوبة للمنطقة المستهدفة. والناس غالباً ما يرون الرسالة

الأولى التي يتلقونها على أنها الحقيقة. ولذا فإن السيطرة على المضمون وسرعة تدفق المعلومات أمر مهم بالنسبة للجانبين في حالة التمرد. وعادة ما تكون السيطرة أصعب في مكافحة التمرد لأن المتمردين يخلقون أحداثاً تصنع الأخبار. كذلك فإن القدرة المحدودة على الوصول تكبح سيطرة نطاق المعلومات على مكافحة التمرد. إن الرسائل الشفهية والرسائل التي تسمع في خطب الجمعة تنتقل بشكل أسرع وأعمق إلى المناطق المعزولة من الرسائل التي تبث عبر الأثير. وما من شك في أن مصداقية المرسِل لها أهميتها أكثر من أي شيء آخر. وارتفاع معدلات الأمية في المناطق الريفية والقبلية - مع وجود عدد قليل من أجهزة الراديو والتليفزيون - يعني أن الرسائل تنتقل عن طريق الحكي وتناقل الأحاديث. ولذا تتعرض الحكايات للمبالغة، ولتفسيرات تدعمها الخرافات، والصور النمطية الثقافية، وتشويه المعلومات. ونظريات المؤامرة تنتشر بشكل واسع النطاق (تماماً كما يحدث في قطاع أنصاف المتعلمين بالمجتمع في أمريكا). وفي المناطق الريفية يتواصل الملالي المحليون، وزعماء القبائل، وشيوخ القرى مع القطاع الأوسع من الجماهير ويتمتعون بأعلى قدر من الشرعية. وهؤلاء الزعماء غالباً ما يفرضون أفكارهم المنحازة على الناس. وهم أيضاً يتمتعون لديهم بمصداقية ليست لدينا.

التوتر المتعلق بالحقيقة – إمكانية التعرض للانتقاد

ينعم المتمردون دائماً بمزايا غير متماثلة. والحقيقة بالنسبة لهم خيار. وهذا يعني أنهم يستطيعون دوماً أن يحرزوا سبقاً بحكايتهم لتسويقها. مثال على ذلك، التقارير عن الخسائر المدنية - فالقتلى والمصابون هم دائماً أهلهم. إن ساحة المعركة غالباً ما تتسم بالفوضى، وعادة ما يُفتقد الوضوح بعد أن تضرب الطلقات الأولى أرض المعركة. ويستغرق الأمر غالباً عدة أيام لاسترجاع التفاصيل الكاملة للعمليات التي تقوم بها جماعات في حجم السرايا؛ وربما يستغرق الأمر وقتاً أطول بكثير لمعرفة الخسائر في عملية يشارك فيها أفراد بحجم كتيبة أو أكبر. ففي حالات التمرد التي يشارك فيها أفراد من غير القوات النظامية، عادة ما تكون ادعاءات المتمردين بشأن أعداد القتلى بين المدنيين خادعة. أما نحن فنعتمد على عدد من المؤشرات التي تشمل نشاط العدو، يدعمها توجيه القائد، وقواعد الاشتباك، والدعم من جانب قوات الاستطلاع، وأخيرا - حكم القادة الذين يتعين عليهم أن يتحملوا القرارات التي يصدرونها. وفي الغالب، نفعل ذلك بشكل صائب، وقليلون هم الذين يقدرون صعوبة هذه المسألة.

يدرك المتمردون أن قوات الجيش الأمريكي تواجه شعوراً عاماً داخل أمريكا أصبح بالغ الحساسية تجاه الضرر المصاحب. وهم يدركون أننا غالباً ما نناضل ضد أحاسيسنا المعنوية وأن كلمات "خسائر بين المدنيين الأبرياء" يمكن أن يكون لها تأثير في تقويض فعالية الجيش أكثر من القتال نفسه.

إذا أخذنا في الاعتبار المزايا غير المتماثلة للعدو، فإنه يتعين على عمليات مكافحة التمرد أن تنقل الحقائق إلى الناس بأسرع ما يمكن وأن تأخذ وقتها أيضاً لتحصل على الحقائق بشكل سليم. إننا نحدث قدراً من الأذى عندما نضر بمصداقيتنا أكبر مما نحدثه من خلال أي خطأ أو حادث واحد مميت. فالأخطاء سوف تحدث، والحوادث سوف تقع، ونعم، سوف يعقد المتمردون العملية المرصودة من خلال وضعهم أناساً غير مقاتلين في طريق الأذى، ولكن السباق لكسب دورة المعلومات، يجب ألا يتسبب في خسارة دقة المعلومة. فالمصداقية مسألة في منتهى الأهمية. والدقة البالغة هي التي تكسب.

معركة سنغار

في صيف عام 2007 قام عنصر من فصيلة سرية إيبل، الكتيبة الثانية، باللواء 503 مشاة، الفرقة 173 المحمولة جواً بإجراء اختراق في وادي سنغار بإقليم كونار. وكان مقرراً أن يكون الاختراق محدود النطاق والمدة، لتأكيد التواجد وإجراء عمليات تشكيل. وقد كانت معركة كسب عقول الناس حرجة في هذا الوادي، حيث إنه يمثل منطقة ذات تاريخ في تأييد طالبان، ولكنها أظهرت علامات للانفتاح على الحكومة الأفغانية. وقد أدى إنشاء طريق والقيام بمجموعة من المناورات ومشروعات فرق إعادة الاعمار الإقليمي بالمناطق المجاورة إلى تحول الاقتصاد المحلي. إن استراتيجية المشاركة غير الفتاكة، والتي تزامنت مع الدعم النشط والتكامل جرت بشكل جيد في منطقة متأرجحة تتمتع فيها طلبان بوجود قوي. ووقف السكان المستهدفون بين الجانبين حائرين بين مواصلة دعمهم لمقاتلي طالبان، وبين تحويل الدعم، ولو ضمنياً فقط ، نحو الحكومة.

لقد تضمنت العملية التي تم تنظيمها جيداً قوات الجيش الوطني الأفغاني من كتيبة كنداك الثالثة التابعة للواء 201، بالتنسيق مع عناصر من الشرطة الوطنية الأفغانية لأمن الطرق، والدمج بين قوات إطلاق النار وقوات الاستطلاع لدعم الاشتباكات المقررة. وكغيرها من عمليات أخرى كثيرة جيدة التخطيط، لم تنج العملية في أول اشتباك مع العدو - فقد كان العدو في هذه الحالة ضخماً، يشمل قوة لم نكتشفها من مقاتلي طالبان، أكبر بكثير مما تم تقديره من قبل، تم حشدها للقيام لهجوم على قوات التحالف. ومن ثم، دارت اشتباكات عنيفة حامية الوطيس. وسرعان ما تحولت العملية الصغيرة إلى جهد رئيسي لكتيبة.

تعامل مقاتلو طالبان مع عناصر سرية إيبل والجيش الوطني الأفغاني بنيران كثيفة من البيوت في إحدى القرى. واستخدموا المدنيين كدروع بشرية، بل إنهم وضعوا الأطفال على أيديهم وركبهم لاستخدامهم كحاملات لتثبيت وتصويب أسلحتهم. وأشارت تقارير لاحقة إلى حدوث عدة عمليات قتل وحشية في القرية وتصفية حسابات قديمة مع من يُشتبه في تعاملهم مع الحكومة. بعد ذلك شمل تكتيك عمليات المعلومات لطالبان الاتصال بمراسلي وسائل الإعلام المحلية أثناء المعركة للإفادة بوقوع ضحايا بين المدنيين، حتى لو كان أولئك الضحايا من أعضاء طالبان المحليين. في حالة التمرد خارج القوات النظامية أثبت هذا التكتيك أنه كان تكتيكاً فعالاً جعل قوات التحالف تفر على أعقابها.

وإدراكاً منها لقوة ونطاق العملية، أدارت فرق إعادة الاعمار الإقليمي والكتيبة عمليات معلومات متزامنة ومنسقة مع حاكم الإقليم. وسعينا لهزيمة طالبان في دورة الأخبار وإلقاء الضوء على الأعمال الوحشية التي ترتكب. وما من شك في أن حالة التشوش التي عمت ساحة المعركة كانت تعني أن الأمر سيستغرق أياماً حتى نستطيع تقييم التفاصيل النهائية، ولكن لم يكن لدينا أدنى خوف من إذاعة الرواية فيما كانت تتكشف تفاصيلها. ذلك أن لدينا ميزة معنوية، من الناحيتين الأخلاقية والنفسية، مما أعطانا ثقة في قراراتنا بشأن ما نستهدفه. وشعرنا بأنه من الأفضل للناس أن يتم إعلامهم بالمعركة على الفور ومن مصدر أفغاني موثوق. ومن ثم، أجرت فرق إعادة الاعمار الإقليمي اتصالاً سريعاً مع وزارة الدفاع، وانتقل مساعد قائد فيلق الجيش الوطني الأفغاني إلى مدينة أسد أباد عاصمة الإقليم في خلال ساعتين. وعلى الفور عقدنا مؤتمراً صحفياً تم بثه عن طريق الإذاعة والتليفزيون دعمناه بخرائط وتفاصيل متعلقة بالاشتباك، وحرصنا بشكل مستمر على تقديم كل ما يستجد من أخبار للصحافة فيما تتكشف تطورات المعركة، وكنا حريصين على الإبقاء على حوار عام موثوق.

ومن خلال نشاطنا داخل الدورة الإخبارية لطالبان، وضعنا المتمردين في خط الدفاع. ففقدوا ميزة البدء بتقديم رواية. وفي النهاية، كانت معركة عنيفة. فقد قتل جنديان أمريكيان وثمانية جنود أفغان، وأصيب عديد آخرون بجراح، وتوفى عشرة مدنيين. وقتل أيضاً عشرات من مقاتلي طالبان. لقد أدت خسارة معركة المعلومات من قبل إلى تشويه العديد من نجاحاتنا التكتيكية، ولكن هذه لم تكن الحالة في معركة سنغار. فنحن لم ننس المعركة لكسب عقول الناس وسط سخونة المعركة القاتلة. وكللت جهودنا لربط الناس بحكومتهم بالنجاح، على الرغم من أسوأ الظروف التي مررنا بها. وكذلك تحسنت مصداقية الحكومة كصوت للعقل والسلطة في وقت الأزمات. فقد كان هناك شخص ما مسؤولاً.

في واقع الأمر، كان لجهود عمليات المعلومات المحلية أثر أوسع. فقد جذبت المؤتمرات الصحفية الاهتمام القومي، وكانت روايتنا واحدة من عدة تقارير تحدثت عن قيام طالبان عمداً باستهداف المدنيين. وهذا بلا شك أضر بمصداقية طالبان. ومن خلال الاستخدام الأمثل لإجراءات الاسترضاء والتوفيق بعد الضرر المصاحب، يمكن لحملات مكافحة التمرد أن تستمر بكامل قوتها إذا تم التعامل مع الاهتمامات المحلية بشكل عادل. وعلى الرغم من أنه كانت هناك خسائر، إلا أن الحقيقة لم تكن واحدة من تلك الخسائر، وفي الوقت نفسه أعيد تدعيم الثقة في الحكومة.

استهداف الجمهور الفعلي

ثمة خطأ يمكن ارتكابه بسهولة، وهو تركيز عمليات المعلومات على تشويه صورة المتمردين. فذلك من شأنه أن يضيف إلى شرعيتهم. ولذا فإن ما نحتاج إليه هو أن ننقل للناس رواية أفضل وأشمل. وأهم شيء هو أن نفهم مضمون وغرض وتوقيت رسالة المتمردين، ونعطلها أو نستأصلها إلى النقطة التي تصبح فيها غير ذات صلة. وبدلاً من مجرد مواجهة رسالة المتمردين عل نحو خاص، فلابد أن تكون نظرة الجمهور وتصوره جزءاً من سبب وجود الرسالة. هذا ليس وقت الوقوع فريسة في شرك الانفصام الإدراكي - أي عدم القدرة على رؤية وجهات نظر أخرى غير وجهة نظرك. إن عملية تحليل الجمهور المستهدف تفشل إذا كانت مواجهة العدو هي الشغل الشاغل الأساسي. ولذا فإن مخاوف المواطن العادي في يوم عادي هي التي يجب أن تكون الأساس لعملية المعلومات.

لنضرب مثلاً بموضوع ذي صلة، ألا وهو الزراعة. ففي شرقي أفغانستان المعروفة بأرضها الزراعية، تدور نسبة 85 في المائة من الإنتاجية حول الزراعة والحيوانات الداجنة كمورد للرزق. إن الأمن يعني الأمن الغذائي كما يعني الأمن المادي. وما يهم الناس كل يوم هو من أين يأتي طعامهم وأهمية أن يحيوا حياة عادية

...الاحترام والحوار يسيران معاً عبر طريق طويل.

في مجتمع صعب. وهذه المفاهيم كتنوع الخضروات والقدرة على الوصول بشكل أوسع إلى الأسواق هي أمور يومية مهمة بالنسبة للمواطن الأفغاني العادي في الشارع. إن الفقر هو العدو الأول في حالة التمرد هذه. والزراعة هي لغته.

عندما يذيع راديو حملة لعملية معلومات أو إعلانات خدمة عامة تركز بشكل خاص على ذكر الحوادث الناجمة عن العبوات الناسفة المرجلة، وتعلن عن تقديم مكافآت لمن يدلي بمعلومات عن المتمردين، أو محاولات خرقاء غير بارعة لتشويه صورة المتمردين وتصويرهم على أنهم

أناس أشرار، ستجد أن الجمهور لا يهتم بذلك. هذه الأمور ببساطة ليست هي ما يهم المواطن الأفغاني العادي. وعلى العكس، فإنها تعطي المتمردين "صحافة حرة". لكنك حينما تخبر المواطن كيف ينمّي محصولاً أكبر من القمح في قطعة أرض صغيرة يمتلكها، وتعطيه فرصة للوصول إلى أصناف أكثر تنوعاً من الطعام، أو حينما تخبره عن إقامة جسر يمكّنه من السير إلى السوق، فحينئذ سوف تجتذب اهتمام الجمهور، هذه هي الأشياء التي تهم، وهي أكثر الأمور فعالية في حملة عملية المعلومات.

إن الإسهامات التي قامت بها وزارة الزراعة الأمريكية وفرق التنمية الزراعية التابعة للحرس الوطني في أفغانستان لا يمكن المبالغة فيها. وربما كان لها أكبر الأثر على كل إنسان في أفغانستان. فالمزارعون المحليون الذين يعملون مع ممثلي وزارة الزراعة الأمريكية لتحسين الأوجه الفنية لإنتاجيتهم يستطيعون على الفور زيادة محاصيلهم بنسبة 30 في المائة. ولاشك أن لذلك تأثيراً عظيماً. ولم يعد المزارع لديه فقط ما يكفيه هو وأسرته من طعام - وهو الأمر الذي يهمه في المقام الأول ويشكل أهمية ملحة بالنسبة له - بل أصبح لديه أيضاً فائض من الطعام. والآن صار لديه القدرة على التجارة وشراء وبيع السلع. أما التأثيرات الثانية والثالثة فتقود إلى زيادة الطلبات على السلع في الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى تنشيط المزيد من الطلب على الواردات والخدمات، ومكافحة دورة الفقر. ومن خلال إدخال رسالة من هذه النوعية في حملتك لعملية المعلومات، تصبح على صلة بالناس الذين تستهدفهم. وتستطيع أن تظهر ما لا يستطيع المتمردون تقديمه.[3]

آليات التصور والهوية

الهوية مسألة مهمة، ليس فقط بالنسبة للتحليل التجريبي، ولكن أيضاً باعتبارها نقطة انطلاق لإدارة التصورات. ووضع استراتيجية لمكافحة التمرد من داخل حدود الهوية مسألة لها ذكاؤها وجوهرها. فالأفراد، سواء كانوا متمردين، أو مسؤولين حكوميين، أو جنوداً أو ينتمون إلى جماعة سياسية، أو بنية أسرية، أو أمة - دولة، أو جماعة دينية، أو هيئة ثقافية، أو أي تشكيلة من جماعات أخرى. وتفضيلات الجماعات ليست أكثر من تفضيلات متجمعة للأفراد. آلية تحديد الهوية هي العنصر الحاسم في إجراء حملة ناجحة لمكافحة التمرد.

الهوية العرقية في غاية الأهمية للباشتون، وإن كانت ليست للدرجة التي يفترضها الغربيون. ومن المؤكد أن تجربة الجهاد قد سيست الهوية الوطنية للقبائل. ومع ذلك، فهناك حس عميق واضح بالهوية الوطنية، وهو يتجاوز الانتماء القبلي. ومن الممكن وصف أفغانستان بأنها دولة ضعيفة مؤلفة معا بواسطة أمة قوية. إن الهوية العرقية مهمة، لكنها ليست مسببة للخلاف والشقاق بحيث تصبح مسألة حياة أو موت. ولاشك أن عناصر عرف الباشتونوالي هي عناصر محورية لمعظم أوجه الحياة اليومية والتفاعل الاجتماعي. إلا أنك لا تستطيع حقاً أن تفهم الباشتونوالي إلا إذا كنت من الباشتون. ولكي تحاول فهم الباشتون من خلال تعديد خصائصهم هو أمر مشابه لفهم المسيحية عن طريق تعديد فضائل الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بينثام الذي عاش في القرن الثامن عشر. فتصنيف العرف الأخلاقي برمته لمجتمع متشابك معقد هي محاولة معقدة. ونظراً لأن مكافحة التمرد يجب أيضاً أن تقلل من تعقيد هذا الواقع لدى مهمة الجندي، فإنه يبدو كافياً أن تفهم فقط هذه الخاصية وسوف يبدأ الحوار لأمد طويل. إن الأفغان يتسمون بالحزم بالصرامة، ويعيشون حياة تتسم بالبساطة، ومن السهل أن تحبهم. ونحن ننفق الكثير من الجهد في محاولة لجعل هذه الحقائق البسيطة أصعب مما يجب أن تكون عليه.

الحكم والتصورات

لابد أن نعطي الحكم فكراً نقدياً واقعياً. ما هذا حقاً؟ هل هي خدمات عامة وسلع؟ هل هو مبنى يعمل به مسؤولون؟ هل هي ديمقراطية وانتخابات نزيهة؟ من المؤكد أن هذه جميعها هي أوجه الحكم. ومع ذلك، إذا نظرنا من خلال عدسات التمرد، نجد أنه يتحول إلى شيء أبسط من ذلك بكثير. الحكم هو فكرة أن يكون شخص ما مسؤولاً. هذا هو أكثر ما يجذب اهتمام الناس، الذين يمثلون مركز الجاذبية. وعلاوة على السياسة وآليات الحكم، يجب أن يعمل خط تركيز «حكمنا» على تشكيل سبل لتعزيز وتدعيم وإضافة الشرعية إلى فكرة أن الحكومة هي المسؤولة.

يتضمن هذا الجهد دخول حيز التصورات وإدارة التصورات، ذلك العالم المتشابك من المشاكل العامة، والتعليم، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية، وسيادة القانون. وفي النهاية فإن شرعية الحكومة وتفويضها هي وظيفة الشعب الذي يعرف أن ثمة مهمة توكل لشخص ما لسد الفجوات، والحفاظ على وجود الكهرباء وتدفق الماء، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم. شخص ما سوف يصلح النوافذ المكسورة. شخص ما سوف يحافظ على نظافة الشوارع. شخص ما سوف يضمن وجود أجهزة السلامة في مواقع العمل. شخص ما سوف يستجيب للأزمات التي تحدث يومياً. شخص ما يجب أن يكون مسؤولاً. ومن هنا يصبح هدف مكافحة التمرد هو تمكين الحكومة من الاضطلاع بدور أن تكون ذلك «الشخص»، أي اليد الخفية لفرض النظام.

مواجهة الخلافات

ينبغي أن تأخذ حملة عمليات المعلومات في الاعتبار فكرة أن الهوية هي تصور الذات في العلاقة مع الآخرين. ويميل الإنسان عادة إلى أن يصف خصائصه الشخصية بأنها جيدة في حين يصف خصائص جماعة منافسة (أو مختلفة) بأنها سيئة. ويستخدم زعماء المتمردين هويات الجماعات لتعبئة الأتباع وكسب التأييد. وثمة آلية معينة هي خلق "صورة العدو". ذلك أن خلق صورة للعدو من شأنه أن يفي بالاحتياجات الاجتماعية والنفسية للأفراد الذين يشجعون على الاختلافات الاجتماعية حتى في غياب أساس لها. والحاجة للانتماء إلى "جماعة" هي مسألة مشكّلة سلفاً بلغة كل من الهوية الفردية والاجتماعية مع وجود سلسلة من الخصائص والصفات المميزة. وهذه ظاهرة يواجهها الجميع من خارج الحزام الباشتوني.

التحدي الذي يواجه استراتيجية عملياتنا المعلوماتية هو أن مسائل الهوية تمتلك قوة قائمة. ونظراً للمضمون العاطفي الذي يستحضرونه، فليس هناك سوى حافز ضئيل للسعي من أجل الحصول على معلومات موسعة. وتبدو الصور كما لو أنها نوع من الوفاء الذاتي والتدعيم الذاتي. ويستغل زعماء المتمردين وجود هذه الصور لدفع قضيتهم قدماً. فالرمزية والهوية مع "الأشرار المعتادين" هي وسيلة فعالة لتعبئة الدعم الجماهيري لدى المواطنين غير المطلعين على حقيقة الأمور. وما إن تتخذ قضايا الهوية هذه شكلاً معيناً حتى تترسخ بقوة ويعدو من الصعب تغييرها إلا على نحو طفيف لا يتعدى هوامش التصور. وعلى سبيل المثال، نجد أن دلالة تعبير الحرب على الإرهاب توحي في الأفكار والرسائل التي تبثها طالبان بأن حربنا إنما هي حرب على الحضارة الإسلامية. والرموز الدينية والثقافية التي هي محور هذه الحضارة تخلق نقاط حشد خصبة لتهديدات قائمة على أساس الهوية. إن سياسات الهوية هي أداة فعالة لزعماء المتمردين، أداة منيعة إلى حد كبير أمام التأثيرات الفتاكة.

العلاقة بين الهوية والحكم

كيف تقوم العلاقة المتبادلة بين الحكم، والعنف، والهوية، وكيف نربط بين هذه العلاقة واستراتيجية

لعمليات المعلومات؟ ما الذي يفسر الاختلافات بين قبائل الهوتو والتوتسي في أفريقيا الوسطى أو بين أهل الكيبيك والأنغلوفون في كندا؟ إن أفراد كل من المجموعتين لهم هوية قوية مع مجموعتهم، إلا أن حدة العنف كانت كارثية في رواندا بينما لم تكن موجودة في كندا. ذلك أن المفهوم المؤسسي للحكم المستقر والاستقرار السياسي هو الفارق بين البلدين. ففي المجتمعات المستقرة، هناك احتمال أقل لأن تتسبب قضايا الهوية في حدوث عنف. في كندا، نجد أن الهوية مع وجود مفاهيم الدولة المسؤولة والمجتمع المدني تلطف من مسألة الاختلاف اللغوي والثقافي المرتبطة بالهوية والتي يمكن أن تحدث شقاقاً.

إن شرعية الحكومة تصبح قوة تمنع ظهور قضايا الهوية. ويتعلق بهذه النقطة على نحو كبير أفكار ورسائل عمليات المعلومات التي تعزز هذه الحقيقة وتدعم مفهوم "شخص ما مسؤول". وما من شك في أن الحكم في أفغانستان مازال أمامه عدة أميال يخطوها في هذه المحاولة، ولكن أي استراتيجية لعمليات المعلومات تقر بهذه الحقيقة لن تحسن فقط من الشرعية الفعلية والمتصورة للحكومة ولكنها تزيد أيضاً من احتمال أن تصبح هي تلك اليد غير المرئية لفرض النظام التي تؤكد على تطوير المجتمع المدني بالشكل المناسب.

تركيبات القوى التقليدية والرسمية

التصورات الواسعة الانتشار بأن المجتمع الأفغاني مجتمع خارج عن القانون هي مفاهيم خاطئة. فعلى الرغم من العنف والافتقار للمؤسسات المألوفة، فإن المجتمع الأفغاني في الواقع هو مجتمع قائم بشكل كبير على أساس قواعد، ولكن ليس بالشكل الذي يقرّه الغرب. فنحن في الغالب الأعم نطبق تصورنا الخاص عند محاولة فهم الثقافة والمجتمع الأفغاني وكيفية معالجة الأفغان للمعلومات ونقلها إلى حكومتهم.

في المجتمع الأفغاني، تتسم العلاقة بين السلطة الدينية والقبلية بالتعقيد. والآليات التقليدية لحل النزاع تتعايش بصعوبة مع الحكومات المحلية والإقليمية الحديثة نسبياً. وتشعر شخصيات السلطات المحلية بنوع من التشكك إزاء الحكومة وتتوقع أنها ستستخدم القوة على نحو اعتباطي. والملاحظ أن شيوخ القبائل، الذين يسمون ملوك، والملالي الذين يشكلون هذه الشبكة غير الرسمية المؤسسة جيداً موالون لقبيلتهم الخاصة، وللقبيلة الفرعية، أو الجماعة العرقية، ويعتمد مدى سلطتهم الفردية إلى حد كبير على هويات هذه الجماعات.

المواطن الأفغاني العادي لديه تعريف مختلف بشأن "الخدمات الأساسية" ولا يتطلع بالضرورة للحكومة لتقديم تلك الخدمات.[4] فهو لا يثق في الحكومة الوطنية ومظاهرها المحلية بناء على العديد من خبراته الماضية مع حكومة تنهبه ويعتبرها قوة معطلة.

الدرجة التي يمكن عندها للسلطات التقليدية أن تحتفظ بقوتها واستمرارها داخل إحدى جماعات الهوية في الوقت الذي توفق فيه بين ذلك وبين المؤسسات الحكومية المحلية والإقليمية هي الدرجة الحرجة لإدارة الأمور بذكاء وبفارق ضئيل لا يكاد يُدرك. والفشل في فهم تركيبات القواعد، والحوافز، والهياكل المؤسساتية التي يوجد تحتها هذا المجتمع المتشابك المعقد من شأنه أن يسفر عن استراتيجية فاشلة لمكافحة التمرد. والتقدم في العملية دون هذا الفهم بشكل سريع يؤدي إلى طريق يُنتهك فيه مبدأ "عدم إلحاق الأذى". إن البرامج والخطط التي تدعم توسيع نطاق الحكومة الفعالة والشرعية لتوفير الخدمات الأساسية ربما لا يكون لها التأثير المتوقع وقد تؤدي إلى سوء التواصل والافتقار للثقة. وفي بعض الحالات، يؤدي سوء الفهم إلى عداوة تامة.

تحليل التعرض للسقوط الحرج

يدرك الممارسون الحكماء أن أكثر الاستخدامات فعالية لعمليات المعلومات هي تلك المتصلة بتحليل التعرض للسقوط الحرج وليس مجرد الرد على إجراء للعدو. وإمكانيات التعرض للسقوط الحرج قد تكون أيديولوجية أو تكتيكية أو حتى لوجيستية (الحاجة لدعم عبر الحدود لإعادة الإمداد والملاذ الآمن). ومن الممكن أن تشمل آليات الهوية المحلية والدخول في المجتمعات القبلية. ويسمح تحليل التعرض للسقوط الحرج بعمليات معلوماتية هجومية، وهي أداة فعالة من مجموعة أدوات غير فتاكة.

الحاجة للمال، والمعدات، والملاذ الآمن تعد من إمكانيات التعرض للسقوط الحرج لجماعات معينة من المتمردين. لابد لهم من "بيع" النجاحات لمرضيهم من أجل استمرار حصولهم على دعم لوجيستي، والإقرار المصاحب بجهودهم، وهذا يمكن مهاجمته. وإذا كان هناك عنصر متمرد يتم إحباط هجماته بشكل روتيني، ويتم العثور على عبوات ناسفة مرتجلة خاصة به وإبطال فعاليتها، ولا يمتلك شريط فيديو لتوثيق هجماته بنجاح، فمن غير المحتمل أن يتم مكافأة مقاتليه بمزيد من الموارد. وعلى الجانب الآخر، فإن جماعات المتمردين التي يمكن أن تشير إلى شرائط فيديو لتفجيرات ناجحة باستخدام عبوة ناسفة مرتجلة، والاشتباك مع قوات مكافحة التمرد، وأحداث أخرى لإثبات نجاحها سوف تتلقى دعماً مستمراً. والمهمة الرئيسية هي وقف نشاط المتمردين الذين يتوقف دعمهم على الناس. وكما يولد النجاح نجاحاً آخر، أيضاً يولد الفشل فشلاً آخر. ففي كل مرة تتراجع مجموعة من المتمردين إلى ملاذها الآمن لإعادة التسلح والإمداد لأنها لا تستطيع الاعتماد على الدعم المحلي، يعد ذلك نجاحاً لمكافحة التمرد. ويبدأ المتمرد في مواجهة مشاكل خطيرة متزايدة تتعلق بصورته فيما يناضل من أجل النتائج. وتجد حملة عمليات معلوماتية ناضجة سبلها نحو مهاجمة هذا الصدع من خلال تسليط الضوء على نقاط ضعف وفشل المتمردين.

وثمة شكل آخر من أشكال التعرض للسقوط الحرج لحركة التمرد يتمثل في عدم القدرة على تقديم الخدمات الحكومية الأساسية. فبينما يوجه القضاة الشرعيون (قضاة الشريعة) بعض النداءات، لا تستطيع طالبان بناء مدارس، أو توفير خدمات الرعاية الصحية، أو شق طرق أو تشييد جسور بواسطة العمالة المحلية، أو توفير سلع لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، أو ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه هي مزيتنا غير المتماثلة. ومع ذلك فكثيراً ما نخفق في الإقرار بهذا الجانب كأحد أوجه التعرض للسقوط الحرج لطالبان. إنه بالفعل كذلك، وينبغي علينا أن نهاجمه بإدارة التصور وعمليات توظيف المعلومات بالإضافة إلى القرميد والملاط المستخدم في المشروعات ذاتها.

التنظيم من أجل النجاح

نحن غالباً ما نكون أعداء أنفسنا عندما يتعلق الأمر بتنظيم وهيكلة منظماتنا للقتال في معركة عمليات المعلومات. يجب أن تكون معركة العمليات المعلوماتية مرنة، وجيدة التخطيط، ومتواصلة، ومحلية. وببساطة، كثيراً ما كانت البنى القيادية التي نعمل تحتها غير قادرة على ذلك. فالمركزية تحول دون الاستجابة. ورغم أننا نتحدث عن ذلك بشكل روتيني إلا أن التنفيذ الفعلي للامركزية أمر نادر. إننا نعتمد على البنى التراثية، والعقيدة التراثية، والمنظمات التراثية لتطبيق عمليات المعلومات. وتقوم الشؤون العامة وعمليات دعم المعلومات العسكرية بتنظيم المهام وتحديد الأدوار، والمسؤوليات، والموارد، والبرامج للجماعات المتباينة التي تعمل جميعها في مجال المعلومات. غير أن إدارة الرسائل، وتوفير المعلومات،

وخوض معركة العقول ضد العدو من أجل السكان ليست أنشطة متباينة. هناك تعاون طبيعي بينها. ومع ذلك فإننا، في أحيان كثيرة جداً، نتعامل معها باعتبارها أنشطة متباينة لأننا تعلقنا بأنبوب الموقد التراثي. وهذا يجعلنا نتخلى عن مزيّتنا التكنولوجية، والتكتيكية، والمعنوية للعدو.

المفتاح الرئيسي للتغلب على الحواجز البيروقراطية والمؤسساتية التي تمنع التعاون هي القيادة التنظيمية. ومن المؤكد أن هناك أسباباً سياسية وقانونية للإبقاء على الفصل بين منظمات عمليات المعلومات، ولكن ليس للحد الذي لا تعلم فيه اليد ما تفعله اليد الأخرى. إن التفاعل داخل الدورة الإخبارية للعدو لتحقيق الإبداع وإقامة نظام رسائل فعال يتطلب تنظيماً ثابتاً، موهوباً، جيد التمويل، وسريع الاستجابة. إنه يتطلب قادة يمنعون تسفيه مراقبة العاملين، والمراجعات القانونية، وإعادة التفكير والتخمين. يجب علينا أن نقوّي شوكة القادة «الواعين» وأن نعطيهم الأدوات، والموارد، وحرية المناورة لكي يتصرفوا محلياً وبشكل يتسم بالاستجابة، عبر كافة المستويات العملياتية بدءاً من قائد الفريق وحتى قائد الكتيبة.[5]

ملاحظات ودروس مستفادة

توجه العمليات التقليدية بدرجة كبيرة إلى التخلص من القوة والخدمة على أساس عقيدة راسخة. أما عقلية مكافحة التمرد فهي بطبيعتها الخاصة تقع خارج صندوق العقيدة العسكرية. إن الإعداد لاستخبارات مكافحة التمرد عملية معقدة. ومفاهيم الإرادة، والولاء، والحافز ليس من السهل تحليلها أو قياسها.[6] فطلقات الرصاص والقنابل تنتج تأثيراً مباشراً. أما التأثيرات غير الفتاكة فقد لا تشبع الحاجة للفورية. ولكن من الممكن أن يكون لها تأثير استراتيجي، بعيد المدى ومستديم. إن عمليات المعلومات يمكن أن يكون لها تأثير عظيم في "إخماد روح العدو" وجعله غير ذي صلة بما يدور.[7] ولابد أن تكون حملة عمليات المعلومات المتواصلة والمُحكمة والعليمة في محور استراتيجية مكافحة التمرد في أفغانستان، وأن يعمل جوهر هذه الاستراتيجية على تعزيز اليد المختبئة للحكومة التي تقدم الخدمات الأساسية، بما يضمن الأمن على المدى الطويل.

مكافحة التمرد وعمليات المعلومات هي ألعاب الرجل المفكر. كل منظمة ومؤسسة لها مواهبها، ومفكروها ومبدعوها. عامل الرجل المفكر على أنه مورد، وانشر هذا المورد بطريقة ملائمة. ضع أفضل عقولك في هذه المشاكل المعقدة. هذا ليس مجال الملتزمين المتبلدي الحس المربوطين إلى تراث أنابيب المواقد أو أولئك الذين لا يستطيعون التفكير خارج نطاق العقيدة لكي يطوروا حلولاً مفصلة ذات صلة بالواقع المحلي.

أهمية الزراعة. الوجود الجيد لوزارة الزراعة الأمريكية متمثلا في تدريب وتوفير النصح للمزارعين وبرامج تابعة لهيئة المعونة الأمريكية يمكن تطبيقها على نحو ملائم له تأثير مماثل لتأثير كتيبة مشاة فيما يتعلق بتأمين الاستقرار. لابد من إدخال برامج ناجحة للزراعة والتدجين قبل وفي وسط حملة عمليات المعلومات.

بناء الحكم يستغرق وقتاً. تعالج خطوط جهد الحكم والتنمية بعضاً من أصعب وأخطر المشاكل في الإنسانية.[8] ولاشك أن هذه الخطوط لها وجهات نظر، وجداول زمنية، وتحديات تختلف اختلافا جذرياً عن خطوط الأمن في العملية. ونحن نحاول بشكل جوهري تعديل التوقعات على المدى البعيد فيما يتعلق بدور الحكومة في المجتمع. يتعين على القادة أن يقبلوا بجدول زمني بعيد المدى مع تحسينات هامشية، وليس انتصارات سريعة. فالمكاسب سوف تأتي تدريجياً بطبيعة الحال. وعندما تشير تقارير الحكم والتنمية إلى أن الأمور تسير على نحو جيد، يجب على القائد حينئذ أن يتوخى الحذر إزاء التقييمات التي قد تكون مبالغة في التفاؤل.

كن محنكاً فيما يتم قياسه. الحنكة في اختيار وحدات القياس التي سيتم بها قياس البرامج والمبادرات مسألة بالغة الأهمية. احترس من وحدات القياس في عمليات مكافحة التمرد. أو كن مستعداً لتكريس موارد ضخمة للحصول على قياسات صحيحة. إن وحدات القياس يمكن أن تقود السلوك وتؤدي إلى حلول عند البحث في مشكلة ما. وقد تبالغ في تبسيط ديناميكيات معقدة وتحول الطاقة والموارد من حل مشكلة إلى جمع بيانات وحزم معلومات. وعلى سبيل المثال، حساب عدد الهجمات في إقليم أو منطقة هو إجراء بسيط غير معقد. أما السعر النسبي واتجاهات الأسعار الخاصة بالبندقية AK-47 في السوق المفتوح بمتاجر السلاح بالقرب من بيشاور فهو إجراء أكثر حنكة وتعقيداً.

التقدم يأتي تدريجيا، ولهذا فهو ليس مغرياً. بعض الوحدات القتالية في الخط الرئيسي تعتنق التأثيرات غير الفتاكة. والبعض الآخر لا يعتنق هذه الفكرة. من الصعب أن تظهر التقدم أثناء جولة واحدة من الخدمة. تقارير «التأثيرات» غير الفتاكة تشير إلى أن الأمور تسير بشكل جيد، ولكن إجراءات الفعالية تواجه مشاكل، وتفتقد الجوهر عند ربطها بعلوم المناهج المستمدة من البيانات والمعتمدة على التأثير، وكذلك بالإجراءات القصيرة الأجل. ينبغي علينا أن نتعلم أن نقبل - كما يفعل عالم السياسة العامة - أن التقدم التدريجي نحو الصالح المعلوم هو الواقعية عند التعامل مع «المشاكل الخطرة» للإنسانية.

بناء قدرة أفغانية لمكافحة التمرد. الأفغان أنفسهم مصدر ثمين مهم يتم إغفاله غالباً في معركة كسب عقول السكان.[9] ونحن أيضاً نادراً ما نشرك أولئك الذين ينتمون لذلك البلد في التخطيط لعمليات المعلومات. لابد من إنشاء وتطوير قدرة أساسية للشؤون المدنية في قوات الأمن الوطني الأفغانية. ولابد من تدريب وتمكين عمليات معلوماتية مركزية أفغانية وبرامج تتواصل مع المجتمع.[10]

الأمر يستلزم ما هو أكثر من خلية للشؤون المدنية. إن إلقاء كل «ما يرتبط بالتنمية» في «مسار» مجموعة الشؤون المدنية من شأنه أن يزيل أداة مهمة من أدوات مكافحة التمرد من الجهد الرئيسي، وهو أمر غير أمين من الناحية الفكرية. لابد من نشر المواهب التنظيمية في المواقع التي يبلغ تأثيرها مداه.

الفهم المحلي يتطلب وجوداً محلياً. إن التواجد داخل عقل العدو وفهم عقول الناس أمر بالغ الصعوبة لا يمكن تحقيقه إلا إذا قضى الإنسان وقتاً طويلاً خارج الأسلاك حيث يوجد الناس. كثير من الغربيين يقصرون اتصالاتهم بالأفغان على أولئك الذين يعملون في القواعد، ومن ثم يشكلون آراء مشوهة على أساس هذا التعرض المحدود.

إنها تكمن في الأداء. هناك الكثير من الأمثلة الواضحة على ضعف أداء تحليل الجمهور المستهدف. ولاشك في أن المشكلة تتمثل في التفاصيل، وهذه التفاصيل يمكن أن تجرح مشاعر الجمهور إذا تم تناولها بشكل غير مناسب. لابد من الامتثال لمبادئ المعرفة الثقافية المتعمقة والشرعية المحلية. أما عمليات المعلومات السيئة فإنها تساعد العدو.

عملياتنا المعلوماتية غالباً ما تكون ساذجة وغير متقنة. كما ذكرنا سلفاً، فإننا كثيراً ما ننسى جمهورنا ولا نعطيه حقه بما يكفي؛ أو ما هو أسوأ، نستهدف الجمهور الخطأ. تذكر، ليس معنى أن الناس يعيشون حياة بسيطة أنهم بسطاء. ركز استراتيجية إدارة المعلومات على ما يهم الناس ولا تعطي فرصاً وثيقة الصلة دون قصد للعدو.

اسع للحصول على رأي محلي. لا تنشر مواد عملية المعلومات أو عمليات دعم المعلومات العسكرية دون مراجعة أمينة مع أفغان من المنطقة. وجه لهم أسئلة،

ناثانيال كالهون، كبير الطيارين، سلاح البحران الأمريكي

جنود أمريكيون مع فريق زابل لإعادة الاعمار الإقليمي ومسؤولين من الحكومة الأفغانية يعقدون مجلسا للشورى مع شيوخ قرية في منطقة قالات بإقليم زابل، أفغانستان، 21 تموز/ يوليو 2010.

وأنت مدرك بأنك ستحصل غالباً على إجابة لما «يعتقدون أنك تريد سماعه». عليك أن تجتاز ذلك واحصل على تقييم صريح وأمين.

استخدم صوتاً موثوقاً. أفضل عمليات المعلومات تأتي من أفغان يتمتعون بالاحترام ولهم مصداقية على المستوى المحلي، وليس من قوات التحالف. أقلع عن عادة أن تقع أسير حب الشخص الذي يتحدث الإنجليزية وتعامل مع أفراد المجتمع المحلي الذين يتمتعون بالاحترام.

أهمية العلاقات. المناوبات تفاقم من تحديات بناء العلاقات. فنحن دائماً إما قادمون أو ذاهبون قبل أن نكتسب معرفة متعمقة بالثقافة المحلية. إن خطوط الحكم والاقتصاد تتطلب خبرة مكتسبة من خلال الدراسة، والملاحظة، والعلاقات مع الزعماء المحليين الذين يعرفون احتياجات الناس.

تعلم أن تستمع وتشرب الشاي. افهم كيف أننا نحن الأمريكيين نساهم في المشكلة عندما نشمّر فوراً عن سواعدنا لكي نبدأ في إصلاح شيء ما، بدلاً من أن نسأل أولاً أسئلة ذكية وندرك أننا في نوع من المفاوضة. المعلومات الملائمة عن الشارع الباشتوني لا تكتسب من خلال الإفادات والتقارير ولكن من خلال الأحاديث المحلية. الإجراء الوحيد الفعال الذي يهم حقيقة في عملية المعلومات هو ما يعتقده السكان المحليون. تعلم أن تستمع وتشرب كثيراً من الشاي.

الشورى عملية متكاملة. يعيش الأفغان في مجتمع تصالحي قائم على الإجماع. ونادراً ما ترى خلافاً على الملأ أمام أعين الغربيين. كما أنك لا ترى القرارات التي يتم التوصل إليها داخل مجلس الشورى، على الأقل بالمعنى الذي تعودنا عليه. إن جيشنا مكون من أناس موجهين بالنتائج من «النوع أ». ونحن نخلط بين مفهوم الشورى ومفهوم

الاجتماع. إنهما ليسا نفس الشيء، ومع ذلك فإن الشورى هي الطريقة الأفغانية. إنها عملية متكاملة. فالقرارات - حتى مع أنها صادرة من زعماء أقوياء - نادراً ما تكون قرارات منفردة. بل إنها تأخذ شكلا من خلال نظام معقد من المشاورات الرسمية وغير الرسمية. وأكثر الزعماء احتراماً ليسوا هم أولئك الذين يعدون بالنتائج، ولكنهم أولئك الذين يتوسطون في حل النزاعات. وكلما كان حل النزاع أصعب، كان كسب المصداقية أعظم. والقائد العسكري الذي ينسحب من «اجتماع» معتقداً أنه توصل إلى حل منفرد يكون قائداً ساذجاً وربما أبلغوه بما يود أن يسمعه.

تطوير وسائل الإعلام المحلية أمر مهم. اعمل على أن تجد السبل المناسبة لزيادة حرفية وسائل الإعلام المحلية وتعريضها لمعايير الشفافية وأساليب التحرير القائمة على الحقائق.

أفغانستان ليست العراق. هناك اختلافات جوهرية بين المجتمعات والثقافات العربية والباشتونية. وقد ركزت أنظمة تدريب وحداتنا ومقرراتنا الدراسية بشكل كبير جداً على العراق لسنوات. وفشلنا في أن نعكس على نحو فعال الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات العربية والباشتونية.

استبعد الوجوه الأمريكية من أمام الميكروفون. شرعية الحكومة لا تنمو وتتطور عندما نجد أن كل حفل افتتاح كبير لمدرسة، أو جسر، أو عيادة صحية، أو مبادرة حكومية، أو افتتاح أي طريق يتم تحت الرعاية الصاخبة للحكومة الأمريكية أو المجتمع الدولي. فلتنتح جانباً ودع مسؤولي الحكومة المحلية يأخذون رصيدهم من التقدير. اعمل على تعزيز شرعية الحكومة في كل خطوة من خطوات عملية التخطيط والتنفيذ. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. لمناقشة المهارات الإنسانية في مقابل المهارات التكنولوجية المحضة، راجع توماس إكس. هامز، المقلاع والحجارة (مينيابوليس، مين: مطبعة زينيث، 2006)، 106.

2. راجع كتاب ديف كيلكولين الحديث الغوريلا العَرَضية: خوض حروب صغيرة وسط حرب كبيرة (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2009)، 77-82. يصف كيلكولين بشكل تام الحكم المتشابك المعقد، والنفوذ القبلية والتأثيرات الدينية على السكان بالإضافة إلى الحالة الراهنة لنفوذ طالبان.

3. توجد نفس الديناميكية تماماً في حالة الخدمات البيطرية، حيث إن الماشية تعد جزءاً متكاملاً من التكوين الريفي للسكان.

4. راجع "كتيب كونار" لمارينا كيبلبينسكي، آي دي إس إنترناشونال، 2008، و «استراتيجية الحكومة الأمريكية من أجل كونار» - وهو بحث كتب لمكتب الاستقرار وإعادة الاعمار بوزارة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع فريق إعادة الاعمار الإقليمي بكونار. وكلا هذين الموردين الممتازين يقدمان تفاصيل عن التفاعلات المعقدة الموروثة في إقليم كونار ويعدان دليلاً على وجود تعقيدات مماثلة في أقاليم أخرى.

5. الكتيب الميداني 3-24، الفقرة A-19 تشير إلى أنه يتعين على القادة أن ينظروا إلى ما وراء الرتبة والمنصب داخل هيئاتهم لكي يكتشفوا أصحاب الموهبة للاستفادة بهم في حملة مكافحة التمرد.

6. إم جي روبرت سكاليس "حرب التركيز على الثقافة" من أعمال معهد البحرية الأمريكية، تشرين الأول/ أكتوبر 2004، 26-32.

7. ميوموتو موشاهسي، كتاب الحلقات الخمسة: الدليل الكلاسيكي للاستراتيجية، ترجمه من اللغة اليابانية فيكتور هاريس. (مطبعة ذى أوفرلوك، ومطبعة وودستوك، 1974)، 81.

8. تعبير تم استعارته من السياسة العامة المحلية.

9. راجع كيلكولين، الفصل 2، لمناقشة مقنعة حول أوجه القصور في توفير فرص تدريب لمكافحة التمرد لقوات الأمن الأفغانية.

10. راجع ورقة عمل معهد السلام الأمريكي «تأمين أفغانستان: السير على الطريق الصحيح»، كانون الأول/ يناير 2009، بقلم كريستين فير وسيث جونز من راند كوربوريشن، لمناقشة جادة حول أهمية تطوير قوات أمن أهلية للمشاركة في جهود مكافحة التمرد. وهذه الورقة تحدد أيضاً أموراً مهمة فيما يتعلق بالأنظمة المعقدة العاملة في حالة التمرد، والتحديات التي يواجهها الحكم، مع الأخذ في الاعتبار السياسات المالية الضعيفة، والطبيعة المحلية للمشاكل الموجودة في هذا المجتمع. راجع أيضاً مكافحة التمرد في الحرب الحديثة لدانيال مارستون وكارتر مالكاسيان (المملكة المتحدة: مؤسسة أوسبري للنشر، 2008)، الفصل 12، ولمناقشة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في تطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

Thoughts on the Battle for the Mind: IO and COIN in the Pashtun Belt
Commander Larry LeGree, U.S. Navy
Originally published in the English September-October 2011 Edition.

الحديث عن استراتيجية كبرى

الكوماندر جون. تي. كيون، دكتوراه، البحرية الأمريكية، متقاعد

على المستوى الاستراتيجي تحل الحملة محل الاشتباك، ويحل مسرح العمليات محل الموقع. وفي المرحلة التالية، تحل الحرب ككل محل الحملة، وتحل البلاد بأسرها محل مسرح العمليات.

-كارل فون كلوزيفيتس

تردد في الآونة الأخيرة قدر كبير من التعليقات الافتتاحية، بل والعظات، حول موضوع الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة. وظهر إجماع على أن الولايات المتحدة ليس لديها استراتيجية كبرى. وعند الطرف النهائي من هذه الطائفة من الآراء، طلع علينا أندرو باسيفيتش من جامعة بوسطن ليدعى، "أنه لا يوجد قيصر للاستراتيجية. ولا يزال هذا الملف البالغ الأهمية بدون تخصيص". وعلى الطرف الآخر من الطيف يكتب الكاتب الواسع الانتشار رالف بيترز يقول، "تمهل لتفكر في مدى البراعة التي أصبح عليها كل ما يمرر للتحليل في واشنطن". وكلا الرجلين يشيران إلى الاستراتيجية الأمريكية - أو عدم وجودها - في أفغانستان.[1] وفي آب/أغسطس 2009، وفي اليوم الافتتاحي للفصل الدراسي الجديد في كلية القيادة والأركان العامة بالجيش، أشار جنرال فيلق مشاة البحرية المتقاعد أنطوني زيني ضمناً إلى أن ذلك النوع من «إعادة الترتيب» الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ظل الرئيس ترومان والجنرال المتقاعد جورج سي. مارشال لم يتحقق منذ ذلك الحين. وأنا أقر بأنه عندما قال الجنرال زيني «إعادة ترتيب» فقد كان يعني «استراتيجية كبرى».[2] إن الآثار المترتبة على وجهة النظر هذه تثير القلق. كيف يمكن لدولة مهيمنة مثل الولايات المتحدة أن تفتقر الشرط الذي لا غنى عنه وهو امتلاك استراتيجية متماسكة للأمن القومي؟

ولكي نجري مناقشة مفيدة حول هذا الموضوع علينا أن نحدد شروطنا. أولاً، لا تدرّس الكليات العسكرية المتوسطة بصورة موحدة مفهوم الاستراتيجية الكبرى. ولا تدرّس كلية القادة والأركان العامة الاستراتيجية الكبرى للضباط الميدانيين كمستوى منفصل للحرب. كما أن الكتيب الميداني 0-3، العمليات، حول العقيدة العملياتية التنويجية للجيش، لم يذكرها مرة واحدة. وللإنصاف، فإن بعض المعلمين في كلية القيادة والأركان العامة بالجيش يدرّسون المفهوم فعلاً - ولكن بمبادرة شخصية منهم. ومن جانب آخر، تطلع كلية الحرب البحرية الطلبة على المفهوم في وقت مبكر وكثيراً في مناهجها الدراسية.[3] ربما كان كلوزيفيتس أفضل من عرّف الاستراتيجية في كتابه حول الحرب: «على المستوى الاستراتيجي، تحل الحملة محل

الكوماندر جون تي. كيون، دكتوراه، البحرية الأمريكية، متقاعد، أستاذ مشارك في التاريخ العسكري بكلية القيادة والأركان العامة للجيش الأمريكي وواضع المنهج الدراسي لقسم التاريخ العسكري بكلية القيادة والأركان العامة للجيش الأمريكي. نال درجة الليسانس من جامعة ميامي في أوهايو، وماجستير من كلية الدراسات العسكرية المتقدمة بالجيش الأمريكي، ودرجة الدكتوراه من جامعة ولاية كانزاس، خدم كضابط جوي في البحرية الأمريكية من 1981 إلى 2004.

الاشتباك، ويحل مسرح العمليات محل الموقع. وفي المرحلة التالية، تحل الحرب ككل محل الحملة، والبلاد بأسرها محل مسرح العمليات». بمعنى آخر، فإن الاستراتيجية الكبرى هي «المرحلة التالية»، التي تشمل الاعتبارات الاستراتيجية «للبلاد بأسرها».[4]

إن النهج المتفاوت الذي أعطي للاستراتيجية الكبرى في التعليم العسكري المهني هو مجرد عرض لمشكلة أمريكية أكبر على هذا المستوى من الحرب. غير أنها ليست المشكلة الوحيدة. فثمة سوابق تاريخية لوضع افتقرت فيه قوة مهيمنة أو امبريالية لاستراتيجية كبرى متماسكة تتجاوز مجرد "البقاء على القمة". فمثلاً، لا يزال العلماء الكلاسيكيون يتجادلون حول ما إذا كان لدى روما والصين القديمة حقيقة استراتيجيات كبرى فهمتها النخبة الحاكمة على هذا النحو.[5] لقد صدر في الآونة الأخيرة عدد مدهش من الكتب في الولايات المتحدة حول موضوع الاستراتيجية الكبرى، ولكن المرء يعتقد أن عدد قرّائها محدود.[6] هناك كذلك قضية الثقافة الاستراتيجية، وهو أحياناً تعبير شنيع ينطوي على كثير من التعريفات. وأنا أعرّف الثقافة الاستراتيجية على أنها مجموعة من الاتجاهات الاستراتيجية المسبقة. ولا تتساوى مثل هذه الاتجاهات بالضرورة مع استراتيجية كبرى متماسكة.[7] لقد كان للولايات المتحدة ثقافة استراتيجية، ولكن لم يكن لديها استراتيجية كبرى، بالنسبة للحكومة الراهنة والحكومات الأمريكية الثلاث السابقة على الأقل، وربما أكثر، إذا صح ما ذهب إليه نقاد مثل أندرو باسيفيتش.

إن المكان الجيد الذي يمكن البدء بالبحث فيه عن استراتيجية كبرى متماسكة، هو دستور الولايات المتحدة، الذي يمكن أن نستقرئ منه استراتيجية كبرى متماسكة. فرغم أن الذين صاغوا هذه الوثيقة لم يتمكنوا من التنبؤ بعناصر القوة الوطنية التي بدأت تمارسها الولايات المتحدة في القرن العشرين، فلربما آمنوا

الفن: الصين، عصر سلالة مينغ (1368-1644) حرس الفرسان الإمبراطوري

دائماً بإمكانيات القوة الكامنة التي بشر بها نظام الحكم الذي أقاموه. لقد كانوا رجالاً آمنوا بأن الأفكار مهمة وأن نظاماً جذاباً للحكم الديمقراطي والجمهوري يمكن أن يولد سلطة فريدة من تلقاء نفسه عندما يُربط بالموارد الغنية لأمريكا الشمالية. إن أهداف وجود استراتيجية أمريكية كبرى فريدة في نوعها ليست موضوع لعبة تخمين ولم تكن كذلك على الإطلاق. إن المقدمة التمهيدية للدستور تحدد هذه الأهداف بكل وضوح: "إقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة".[8] لقد تحلى الذين سطروا المقدمة التمهيدية للدستور ببعد نظر طويل في القول بأن هذه الأهداف هي «لأجيالهم المقبلة» - نحن. إضافة إلى ذلك، يشير نص الدستور ضمناً إلى وسائل تحقيق هذه الأهداف النبيلة. وقد تكون الوسيلة الثقافية هي الدستور بكامله، باعتباره نموذجاً مثالياً للضوابط والتوازنات التي تستعين «بالثالوث المقدس» وهو الأجهزة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية في التنافس وموازنة بعضها البعض. إن طائفة واسعة من الأنظمة السياسية الحاكمة في كافة أرجاء العالم الحديث هي انعكاس لهذا النظام. وكانت الرسالة، التي كانت محل شك وقت صياغتها، هي «أن نظامنا يعمل بنجاح، جرّبه».

عرض ضابط جيش برازيلي يحضر كلية القيادة والأركان العامة للجيش إيجازاً حول بلاده تحت عنوان "اعرف عالمك" أمام الطلبة، وعائلاتهم، والسكان المحليين المهتمين من منطقة ليفينويرث. وفي معرض مناقشته السياسية عقد مقارنة مع النموذج الأمريكي: ثلاثة أجهزة للحكومة، مجلس تشريعي من مجلسين، وسيطرة مدنية على القوات المسلحة، بل وعاصمة أنشئت من البرية ومُنحت وضعها السياسي كإقليم منفصل.[9] كانت الوسيلة لتصبح استثنائياً أن تتبنى النموذج السياسي الأمريكي. وهذا مثال على القوة الثقافية، أحد عناصر الاستراتيجية الكبرى.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن فصل هذا النموذج عن سياقه التاريخي والجغرافي. وهذا السياق يؤدي إلى عناصر أخرى في الاستراتيجية الكبرى للدستور - لم تعد تفهم فهماً جيداً - وتفسر لماذا لا تملك الولايات المتحدة الآن استراتيجية كبرى. إن الأمريكيين ببساطة لا يفهمون الجغرافيا والتاريخ، ونظامهم التعليمي يعبر عن ذلك.[10] ولم تكن هذه هي الحالة دائماً. فالمؤسسون فهموا القوة الدفاعية الطبيعية التي بشّر بها وضعهم الجغرافي. وتبعاً لذلك، أصدروا تفويضاً بتأسيس وصيانة سلاح بحرية للاستفادة من حقيقة أن المحيطين الأطلسي والهادئ وفرا حماية «لقدسهما الجديدة». كانت قضية الدفاع عن الوطن ببساطة مسألة جغرافيا ولها حدود (من خلال القلاع الساحلية أو الأسطول) تكفي كوثيقة تأمين. وكما قال جورج واشنطن عبارته الشهيرة، «بدون

دار المحفوظات الفيدرالية الألمانية، 183-29645-001

حدد مؤتمر بوتسدام التاريخي، 17 تموز/ يوليو - 2 آب/ أغسطس 1945، المبادئ الأساسية لإقامة عملية انتقالية سلمية، وديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. هنا، يتحدث جوزيف ستالين، وهاري ترومان، وونستون تشرشل بصورة غير رسمية أثناء استراحة.

قوة بحرية حاسمة، لا نستطيع أن نفعل شيئاً قاطعاً، ومع وجودها، نستطيع أن نفعل كل ما هو مشرّف ومجيد».[11]

أما على الأرض، فكانت القصة مختلفة. هنا جاء السياق التاريخي من التراث البريطاني لأمريكا مثلما جاء من فلسفة عصر النهضة. إن تجربة البريطانيين مع الحكم شبه الدكتاتوري لأوليفر كرومويل وفيما بعد مع الثورة المجيدة التي خلعت الملك جيمس الثاني، جعلتهم وأبناء عمومتهم الاستعماريين يسيئون الظن العميق بالرجال العسكريين الأقوياء والجيوش الدائمة. كذلك، خلقت التجربة الفرنسية والحروب الهندية والثورة الأمريكية أسطورة حول فعالية الميليشيا. لذلك، حافظ الدستور في التعديل الثاني على مفهوم الجندي المواطن، بينما حد في الوقت ذاته من القدرة على إنشاء جيش دائم في المادة الأولى، القسم الثامن، الفقرة 12 من نفس الوثيقة. كما احتوى نفس القسم على البند المتعلق بتكوين قوة بحرية فضلاً عن الحرب التجارية في البحر في الفقرة 11.[12] وبمرور الوقت، باتت الاستراتيجية الكبرى تشمل عدم التدخل العسكري خارج نصف الكرة الغربي، وحرية وصول التجارة إلى أي أسواق يرغب الأمريكيون فيها، وحق التصرف كالدولة المهيمنة على نصف الكرة الغربي. ويُعرف هذان المكونان الأخيران على التوالي بعقيدة مونرو وسياسة الباب المفتوح.[13] لقد أكمل وجود كتلة يابسة متجاورة من بحر إلى بحر ساطع الشرط الجغرافي الدفاعي الذي احتاجته هذه الاستراتيجية مع نوع من المنطقة العازلة في الجنوب الغربي على طول ريو غراندي. كانت هذه هي الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، المبنية على الدستور، لحوالي 150 عاماً - رغم أن المكون الأرضي الجغرافي جاء بعد الحرب مع المكسيك.

تغيرت الاستراتيجية نتيجة تفسخ الحضارة الغربية التي قادها الأوروبيون خلال النصف الأول من القرن العشرين. وبعد عام 1919 بذلت الولايات المتحدة محاولة للعودة إلى استراتيجيتها الكبرى الأصلية، ولكن اندلاع حرب أكثر دماراً وخطورة عام 1939 قضت على هذه المحاولة. فقد شكلت الأيديولوجيات الفاشستية، والعسكرية، والاستبدادية المتنافسة تهديداً ثقافياً للإستراتيجية

كان للولايات المتحدة ثقافة استراتيجية، ولكن لم يكن لديها استراتيجية كبرى، بالنسبة للحكومة الراهنة والحكومات الأمريكية الثلاث السابقة على الأقل، وربما أكثر...

الأمريكية وخطراً مادياً للسواحل الشرقية للخندق المائي الذي شكله المحيطان الأطلسي والهادئ. في غضون ذلك، هاجم اليابانيون مكوّن الباب المفتوح والخندق المائي للمحيط الهادئ عام 1941. ومتى انخرطت الولايات المتحدة في الحرب العامة التي استعرت عبر الكرة الأرضية، بات القادة السياسيون الأمريكيون متسلحين الآن بقوة الرأي العام وراءهم (دون أن يلجمهم كساد عظيم) ليستبدلوا الاستراتيجية الكبرى القديمة باستراتيجية ذات نزعة دولية أكبر. ومع ذلك، كان يمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى المبادئ الأساسية لاستراتيجيتها الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية لولا الأخطار الأيديولوجية، والثقافية، والأمنية القومية، والاقتصادية التي شكلها الاتحاد السوفيتي وانتشار الشيوعية بعد انهيار النزعة الاستعمارية الأوروبية عبر الكرة الأرضية. لقد حلت استراتيجية كبرى تركز على خطر محدد خارج نصف الكرة الغربي، وفي داخل سياق توازن القوة النووية، محل الاستراتيجية الكبرى التي مورست من قبل وكانت أكثر عمومية. إن الأهداف، المحددة في المقدمة التمهيدية للدستور، لم تتغير. ولكن الوسائل (القوة

رقيب أول برادلي ليل، قوة المساعدة الأمنية الدولية

جنرال الجيش الأمريكي ديفيد إيتش بتريوس، قائد قوة المساعدة الأمنية الدولية، يتباحث مع المقدم ديفيد أوكلاندر، قائد الفرقة 82 المحمولة جواً، اللواء الأول، الفوج 504 مشاة مظليين، 9 تموز/ يوليو 2010، قندهار بأفغانستان.

الاقتصادية، والقوة النووية، والقوة الجوية) تغيّرت. وكذلك تغيرت الطرق - الاحتواء والردع.[14]

كان من المفروض أن تمثل نهاية الحرب الباردة مناسبة لمراجعة الاستراتيجية الكبرى. فأمريكيو العصر الحديث يميلون إلى التميز في تحقيق الأهداف القصيرة الأجل، ولكنهم ليسوا كذلك من حيث العقلية وتحقيق الأهداف على المدى المتوسط والطويل. أبلغ دليل واضح على ذلك فشلهم في مراجعة الاستراتيجية الكبرى في أعقاب الحرب الباردة. لقد حان الوقت لمراجعة استراتيجيتنا الكبرى، عاجلاً وليس آجلاً.

ويبدو أن المشكلة تكمن في أن تحديات الحاضر تمنعنا من التحرك قدماً لمحاذاة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة مع الواقع والاتجاهات العالمية. الشيء الجميل بشأن الاستراتيجية الكبرى هو أنها ليست في حاجة إلى أن تكون أطول من المقدمة التمهيدية للدستور - فطول هذه الكلمات مناسب تماماً. وأعترف بأن تبني استراتيجية جديدة لا يستلزم عملاً كبيراً. علينا فقط بإعادة تكييف الاستراتيجية القديمة، وتحديثها تكنولوجيا بطبيعة الحال، وتضمينها مؤسسة عسكرية قوية

كان ينبغي أن تكون نهاية الحرب الباردة مناسبة لمراجعة الاستراتيجية الكبرى.

ولكنها أصغر تكون قادرة على حماية "خنادقنا" الجوية، والبحرية، والفضائية. إن الحرب التي استمرت من 1914 إلى 1989 وضعت أوزارها. والاستراتيجية الكبرى التي خدمت الولايات المتحدة جيداً قبل الحرب العالمية الثانية تمثل إطار عمل جيد للقرن الحادي والعشرين.

إن البيئة العملياتية اليوم في الواقع مبشرة لتنفيذ الاستراتيجية التقليدية أكثر مما يبدو لأول وهلة. فالناخبين الأمريكيين لا يحبذون النزعة التدخلية. إننا نحتاج فقط إلى أن نجرّد أنفسنا من الالتزامات التي قطعناها خطأ (العراق)، بعجالة دون تفكير يُذكر في العواقب النهائية (أفغانستان والعراق)، وتلك التي تجاوزت منفعتها (كوريا، واليابان، والقوات في أوروبا، وبحريتنا في الخليج العربي). إن تخفيضاً استراتيجياً لنفقات من هذا النوع، التي ننزع فيها عجلات التدريب من الدراجة ونقف على الرصيف، هي الخطوة الضرورية نحو نمو صحي. إن الولايات المتحدة تملك من القوة الوطنية أكثر مما يكفي للمشاركة إذا سقطت الدراجة، ولكن عليها أن تتحكم في نزعتها إلى نفاد الصبر الاستراتيجي (وهي سمة لثقافتنا الاستراتيجية). نحن في حاجة إلى ممارسة الصبر الاستراتيجي. نحن في حاجة إلى أن نتعلم أن نقول "لا". وإن فعلنا ذلك، ربما نكتشف أننا نملك بالفعل خيارات استراتيجية أكثر - وضرورات استراتيجية أقل - من ذي قبل على الإطلاق. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. أندرو جيه. باسيفيتش، "النقطة العمياء في استراتيجية أوباما"، لوس أنجلوس تايمز، 6 تموز/ يوليو 2009؛ رالف بيترز، «حصر أنفسنا في أفغانستان»، فصلية القوة المشتركة رقم 54 (الربع الثالث 2009): 6.

2. تصريحات الجنرال زيني في 11 آب/ أغسطس 2009 أمام خريجي كلية القيادة والأركان العامة بالجيش لعام 2010 منسوبة إليه.

3. الكتيب الميداني 3-0، العمليات (واشنطن دي سي: مكتب مطبعة الحكومة الأمريكية) هنا وهناك. الاستراتيجية الكبرى ليست مسجلة في الفهرس أو مشروحة في الفصل 6. يدرس المؤلف حالياً التاريخ العسكري في دورة دراسية بكلية القيادة والأركان العامة بالجيش ودرّس في السابق في إدارة العمليات المشتركة، والحكومية، والمتعددة الجنسيات حيث عُرضت استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية الوطنية أمام الطلبة لأول مرة. للاطلاع على المنهج الدراسي لكلية الحرب البحرية أنظر:

10) http://www.nwc.navy.mil/academics/courses/sp/overview.aspx، تموز/ يوليو 2009).

4. كارل فون كلوزوفيتش، حول الحرب، ترجمة بيتر باريت ومايكل هوارد (برينستون، نيو جيرزي: مطبعة جامعة برينستون، 1986)، 358.

5. إدوارد لوتواك، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الرومانية من القرن الأول الميلادي إلى القرن الثالث (بولتيمور، ميريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1976)، هنا وهناك؛ للاطلاع على تفنيد، أنظر كيمبرلي كاغان، «تنقية الاستراتيجية الرومانية الكبرى»، جورنال التاريخ العسكري 70، رقم 2 (نيسان/ إبريل 2006): 333. بالنسبة للصين، أنظر آرثر والدون، سور الصين العظيم: من التاريخ إلى الأسطورة (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1990)، هنا وهناك.

6. مثلا، بروس بيركوفيتس، التفوق الاستراتيجي (واشنطن دي سي: مطبعة جامعة جورجتاون، 2008).

7. يوجد الكثير من الكتب المفيدة، وبعض الكتب غير المفيدة حول الثقافة الاستراتيجية. ولكتاب ينطوي على مناقشة كاملة مستعيناً بسلالة مينغ الإمبراطورية في الصين كمثال، أنظر ألاستير لين جونستون، الواقعية الثقافية: الثقافة الاستراتيجية والاستراتيجية الكبرى في التاريخ الصيني (برينستون، نيو جيرزي: مطبعة جامعة برينستون، 1998). ولمناقشة نموذجية لثقافة استرتيجية مؤسسية، أنظر روجر دبليو. بارنيت، الثقافة الاستراتيجية البحرية: لماذا تفكر البحرية على نحو مختلف (أنابوليس، ميريلاند: مطبعة المعهد البحري، 2009).

8. أنظر:www.constitutionfacts.com/index.cfm?section=constitution&p age=readTheConstitution.cfm،

(10 تموز/ يوليو 2009).

9. "إعرف برازيلك العالمية"، كلية القيادة والأركان العامة، 24 حزيران/ يونيو 2009.

10. يمكن العثور على نقد لاذع للنزعة التاريخية الأمريكية في وليامسون موراي، "مقدمة: البحث عن السلام"، في صنع السلام: الحكام، والدول، وفترة ما بعد الحرب، وليامسون موراي وجيم لاسي (نيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، 2009)، 23.

11. أنظر 10) ، www.history.navy.mil/trivia/trivia02.htm تموز/ يوليو 2009).

12. أنظر &www.constitutionfacts.com/index.cfm?section=constitution page=readTheConstitution.cfm> 10) تموز/ يوليو 2009).

13. للاطلاع على مناقشة مؤرخة ولكنها جذابة للباب المفتوح في القرن العشرين، أنظر توماس برايسون، "الأدميرال مارك إل. بريستول، دبلوماسي الباب المفتوح في تركيا"، الجورنال الدولي لدراسات الشرق الأوسط 5 (أيلول/ سبتمبر 1974)، 450-467. لم يكن الباب المفتوح خرافة. فهو كجزء من استراتيجية وسياسة وطنية، يمكن ألعثور عليه في دار المحفوظات الوطنية وإدارة التسجيلات مجموعة التسجيلات 80 المجلس العام 420-2، رئيس العمليات البحرية "مسودة مؤقتة لمذكرة حول سياسة البحرية الأمريكية"، 4 آذار/ مارس 1922، 1.

14. جون لويس غاديس، "الاحتواء: ماضيه ومستقبله"، الأمن الدولي 5 (ربيع 1981): 74-102.

Talking Grand Strategy
Commander John T. Kuehn, Ph.D., U.S. Navy, Retired
Originally published in the English September-October 2011 Edition.

عسكرة غازبروم

الملازم سيندي هيرست، احتياط البحرية الأمريكية

في تموز/ يوليو 2007، أجاز البرلمان الروسي الدوما مشروع قانون من شأن السماح لشركتي الطاقة غازبروم (مجموعة احتكار الغاز الطبيعي المملوكة للدولة الروسية) وترانسنيفت (التي تتحكم في البنية التحتية لخط أنابيب النفط الروسي) بالحق في تشكيل جيوش داخلية خاصة. وأثار التشريع الجديد مخاوف دولية وداخل الكرملين من أن إجراء كهذا من شأنه أن يعطي هاتان الشركتان سلطة أكثر من اللازم. وإضافة إلى إقامة جيش خاص، تعزز غازبروم أمن شبكتها الواسعة من خطوط الأنابيب بطائرات بدون طيار".

سلاح الدبلوماسية

كانت روسيا تعرف في الماضي بأنها دولة عسكرية عظمى، ولكن موارد الطاقة الشاسعة لروسيا تمثل اليوم مصدر قوتها. ويرى كثير من المراقبين أن غازبروم واحدة من أهم أسلحة روسيا. وأشار تقرير إلى أن "رئيس الوزراء الروسي لا يخفي تصميمه على استخدام احتكار الدولة للغاز كسلاح".[1] وفي الآونة الأخيرة، أشار الصحفيان الروسيان فاليري بانيوشكين وميخائيل زايغار إلى غازبروم في عنوان كتاب ألفاه، غازبروم- السلاح الروسي الجديد.

ويصف بعض المراقبين الطاقة الروسية تحديداً بأنها "سلاح الدبلوماسية".[2] ففي عام 2008، أثناء خطاب ألقاه أمام مجلس إدارة غازبروم، تحدث الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف عن أهمية الشركة بالإشارة إلى غازبروم على أنها «قوة يُحسب حسابها» و «قوة رئيسية في العالم».[3] ويجب ألا تشكل هذه النوعية من التصريحات ودور غازبروم، التي يعتبرها كثير من المتشككين "دولة داخل الدولة"، وإنشاء جيش داخلي خاص يمكن أن يحصل مستقبلاً على تكنولوجيا عسكرية أكثر تقدماً، مفاجأة لأحد.

فمعظم زعماء روسيا يجاهرون بالاعتراف بأن الطاقة هي أثمن مورد لروسيا. ويكتب المؤلف مارشال آي. غولدمان يقول، "مثلما أشار الرئيس بوتين خلال اجتماع استمر ثلاث ساعات في أعقاب زيارته لشركة غازبروم، فإن غازبروم وروزنيفت حقيقة واقعة وكل سنة تتراكم ثروتهما ونفوذهما الدولي أكثر فأكثر، وتستخدمان هذه الثروة وهذا النفوذ في تعزيز مصالح الدولة الروسية».[4] والسؤال هو، إلى أي مدى تكون روسيا مستعدة للسماح لهذه الشركات بالنمو؟

سيطرة الحكومة. مرت صناعة الطاقة في روسيا عبر بعض التحولات الملحوظة على مدى العقود الثلاثة الماضية. ففي عام 1975، أصبح الاتحاد السوفيتي ثاني أكبر منتج للمنتجات النفطية في العالم. ومن بين الجمهوريات السوفيتية، كانت روسيا أكبر المنتجين.

سيندى هيرست محللة باحثة متعاقدة لحساب مكتب الدراسات العسكرية الأجنبية، في فورت ليفينورث، بولاية كانزاس. كما أنها ملازم في احتياط البحرية الأمريكية. كلفتها البحرية الأمريكية بمهام عديدة، من بينها القيام بجولة كضابط خارجي على ظهر السفينة يو إس إس فليتشر. تحمل درجة الليسانس من جامعة نيفادا في لاس فيجاس.

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي في أوائل تسعينات القرن العشرين، تحركت الحكومة الروسية نحو إقامة نظام اقتصادي أقرب إلى السوق الحرة عن طريق خصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة في السابق. وفي قطاع الطاقة، عوملت وزارة صناعة الغاز معاملة مختلفة عن وزارة صناعة النفط. وفي حالة وزارة صناعة النفط، قامت الدولة بخصخصة كاملة لحقول النفط، والمصافي، وخطوط الأنابيب التي كانت خاضعة تحت سيطرتها. ويشير غولدمان إلى أنه بسبب "المصالح السياسية، والجشع، والتصميم المعيب، والتنفيذ الفاسد، انتهى الأمر بأن سيطرت مجموعة صغيرة من المستثمرين على معظم الشركات المملوكة للدولة سابقا".[5] وكان بعض من يسمون بالقلة المنتفعة مسؤولين سابقين في الحكومة لا يملكون خبرة تذكر في صناعة الطاقة. وكانت مراقبة النظام ضعيفة، وعانت الشركات من عمليات تبديد هائلة. وفيما أصبحت هذه القلة من أصحاب المليارات، تسبب سوء إدارتهم وتهربهم الضريبي في خسارة الحكومة لمصدر مهم للدخل.

وفي وزارة صناعة الغاز، من ناحية أخرى، تمكن كبار المسؤولين من الاحتفاظ بالممتلكات داخل كنف الوزارة. وفي عام 1989، حوّلت وزارة صناعة الغاز نفسها إلى شركة جديدة باسم غازبروم. وقامت الدولة في نهاية المطاف بخصخصة جزء من غازبروم، ولكنها ظلت المساهم الرئيسي، مما منحها السيطرة على الشركة.

من الواضح أن بوتين كانت لديه خطط لغازبروم حتى قبل أن يتقلد الرئاسة في نهاية عام 1999. وظهر ذلك بوضوح أول مرة من خلال أطروحته لرسالة الدكتوراه المؤلفة من 218 صفحة، التي استكملها بوتين عام 1997 في معهد التعدين في سان بيترسبيرغ. ويجادل بوتين في أطروحته، وعنوانها تنقيح الآليات الضريبية في مجمع

(الصورة لوكالة الأنباء الفيدرالية)

صورة: الرئيس الروسي ديمتر ميدفيديف مع ألكزاندر ميلنغ المدير التنفيذي لمصفاة التكرير نيفت-أومسك التابعة لشركة غازبروم، 12 شباط/ فبراير 2010.

(الصورة لوكالة الأنباء الفرنسية)

رئيس الوزراء فلاديمير بوتين (يمين) والمدير التنفيذي لغازبروم ألكسي ميلر (يسار) يزور مكتب الإرسال في شركة غازبروم، 13 كانون الثاني/ يناير 2009.

الموارد التعدينية والطبيعية، مستعيناً بمنطقة ليننغراد كنموذج، بضرورة «تشديد قبضة الدولة على اقتصاد المواد الخام ورسم خطوطاً عريضة لخطة تقضي بإعادة هيكلة الاقتصاد الروسي».[6] وتصبح غازبروم في نهاية المطاف أداة استراتيجية رئيسية لبوتين.

وبعد ذلك بسنتين، أبرز بوتين أهمية الموارد التعدينية والمواد الخام بالنسبة للتنمية ونجاح روسيا في مقال بعنوان "الموارد التعدينية والمواد الخام واستراتيجية التنمية للاقتصاد الروسي". وطبقا لترجمة توم فينيل، كتب بوتين يقول في المقدمة:

> إن التنمية المستدامة كما تنطبق على المعادن والمواد الخام يجب فهمها على أنها المصدر المضمون للأمن الاقتصادي للبلاد من خلال إنشاء قاعدة يعول عليها للمعادن والمواد الخام لتلبية الاحتياجات الراهنة والمتوقعة للاقتصاد الروسي واضعين في الاعتبار العوامل البيئية، والاجتماعية، والديمغرافية، والدفاعية وغيرها من العوامل... فالمعادن والمواد الخام تمثل أهم إمكانيات محتملة للتنمية الاقتصادية للبلاد.[7]

وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 1999، استقال الرئيس بوريس يلتسين قبل موعده بخمسة أشهر وعيّن بوتين كقائم بأعمال الرئيس. وبعدها بثلاثة أشهر خاض بوتين الحملة الانتخابية لضمان الفوز بالرئاسة الجديدة. وخلال حملته، توقف في سورغوت، حيث عرض لمحة عما ستصبح عليه استراتيجيته للسيطرة على الموارد الطبيعية لروسيا. وقال، "إننا سندعم [شركات النفط والغاز] بكافة الوسائل، وسوف نسيطر كذلك على عملها».[8] وهذا ما تحقق بالضبط.

جوهرة في التاج. شهدت غازبروم الكثير من حالات الصعود والهبوط، ولكنها لم تبدأ حقيقة في مد

جذورهـا وتنفس حياة جديدة تماماً إلا بعد أن تقلد بوتين الرئاسة في روسيا. وفي عام 2000، وبعد الاجتماع السنوي للمساهمين، قام أعضاء مجلس إدارة غازبروم بتغيير قيادتهم. ولم يعد مدراء الشركة يشغلون غالبية المقاعد، وتم انتخاب ديمتري ميدفيديف رئيساً جديداً لمجلس الإدارة ليحل محل فيكتور إس. شيرنوميدرين. واستمر ميدفيديف كنائب لرئيس مجلس الإدارة فيما بين عامي 2001 و 2002 قبل أن يصبح رئيساً لمجلس الإدارة. في غضون ذلك، وفي عام 2001، حل نائب وزير الطاقة ألكسي ميلر، وهو حليف آخر لبوتين، محل الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم. وسيمثل هؤلاء الزعماء الثلاثة - بوتين، وميدفيديف، وميلر - فيما بعد الدائرة غير القابلة للكسر التي تربط غازبروم والكرملين بإحكام شديد.

وفي عام 2003، بعد سنتين من تقلد بوتين للرئاسة، ارتفعت حصة الحكومة في غازبروم إلى 51 في المائة، مما منحها سيطرة كاملة على الشركة. وفي حين لم تتأثر غازبروم بهذا التغيير، بات تصميم بوتين على السيطرة على صناعة الطاقة جلياً من خلال عدد من الأحداث المثيرة للجدل التي أحاطها قدر كبير من الدعاية، بيّنت النهج التدخلي الذي تسير عليه الحكومة الروسية لاستعادة سيطرتها. وتم تفكيك يوكوس، التي كانت واحدة من أكبر شركات النفط غير التابعة للدولة، تفكيكاً كاملاً. بينما خسرت شل، التي كانت تملك أغلبية الأسهم في مشروع ساخالين 2 الذي تم الترويج له كثيراً، سيطرتها من خلال وسائل مشكوك فيها إلى حد كبير. كذلك وقعت بريتيش نفطيوم فريسة الأساليب التجارية الروسية. وبصورة أساسية، استعاد بوتين سيطرة الدولة على أكثر الصناعات الاستراتيجية في روسيا. وأخيراً، وبعد أن خدم بوتين ولايتين متتاليتين كرئيس ولم يكن مسموحاً له بولاية ثالثة، أيّد ترشيح ميدفيديف للمنصب. وفاز ميدفيديف في الانتخابات، ثم قام بتعيين بوتين كرئيس لوزراء روسيا، مما سمح لبوتين بالاحتفاظ بنفوذه.

ووُصفت غازبروم بأنها «جوهرة في التاج»[9] الروسي. وفي عام 2006 كان لديها أكثر من 300000 موظف وكانت الضرائب التي تسددها للدولة تمثل أكثر من 25 في المائة من الميزانية الروسية. وتملك روسيا أكبر احتياطيات للغاز الطبيعي في العالم وتعد غازبروم أكبر شركة احتكارية للغاز الطبيعي. وفيما أصبحت القيمة الاستراتيجية للجوهرة في التاج الروسي جلية أكثر، بات من الأهمية المتزايدة بمكان حمايتها من أي أذى بالنظر إلى أن أي ضربة رئيسية لبنيتها التحتية قد تكون كفيلة بإصابة الحكومة بالشلل.

تشكيل جيوش خاصة للشركات

في عام 1998، ادعت الحكومة الروسية أن لديها نحو 5000 شركة خاصة للأمن توظف 155000 شخص. غير أن التقديرات المحايدة حددت الرقم بين 800000 و1200000، إضافة إلى 200000 شخص آخرين توظفهم شركات أمن صغيرة تعمل بدون تراخيص صالحة. وكانت الخدمة الأمنية لشركة غاسبرون وحدها توظف 20000 رجل.[10] وفرت هذه القوات الأمنية الخاصة عدداً من الخدمات، من بينها الحراسة الشخصية، والمخابرات والمخابرات المضادة، وحماية المصانع، ونقل النفائس. وكان أفراد قوات الأمن

من الواضح أن هناك قوات أمن أكثر من الجنود في الجيش النظامي الروسي.

الخاصة يحصلون على أجور تزيد من أربع إلى ست مرات عما يتقاضاه ضباط الأمن في الحكومة. وكانت بعض تلك الشركات واجهات لعصابات إجرامية روسية.[11]

واليوم، لا أحد يعرف بالضبط عدد قوات الأمن الموجودة في روسيا. وطبقاً لمقال نشرته صحيفة آر بي كيه اليومية عام 2009 (صحيفة يومية روسية على شبكة الانترنت

مختصة بالتجارة والاستثمار في روسيا)، فإن عدد قوات الأمن، باستثناء القوات المسلحة الروسية، يتجاوز 5,2 مليون رجل.[12] ومن الواضح أن هناك من القوات الأمنية ما يفوق عدد الجنود في الجيش الروسي النظامي. وطبقاً لوزارة الشئون الداخلية، فإن أكثر من 30000 شركة أمن وتحقيقات خاصة تضم أكثر من 745000 موظف سجلت نفسها لدى الحكومة. ويتولى ربع هذا العدد تقريباً بصورة حصرية حماية كبار رجال الأعمال المرتبطين بالجماعات

طبقا لجودكوف..."إذا قمنا بتمرير هذا القانون، سوف نصبح خدماً لشركتي غازبروم وترانسنيفت".

الإجرامية المنظمة.[13] ويرجح وجود مزيد من المنظمات التي لم تسجل نفسها لدى الحكومة.

في أوائل عام 2007، فيما بدأت وزارة الداخلية حملة لمنع حرس أمن الشركات من حمل أسلحة، طرح تعديل جديد على مجلس النواب في البرلمان الروسي. وطبقاً للمادة 12 من القانون الفيدرالي حول التسليح، يمكن "للمشروعات الاستراتيجية" و"الشركات الاستراتيجية" الآن حيازة أسلحة لأداء "التزاماتها بمقتضى القانون الفيدرالي". وحسب فيكتور إليوخين، الذي رأس لجنة الأمن بالبرلمان، فإن الحاجة استلزمت تلك التعديلات للتصدي لعدد الهجمات المتزايدة على خطوط الأنابيب.[14] وفي نيسان/ إبريل 2004، جرى نسف خط أنابيب موزدون - كازيماغوميد، في عملية تخريب واضحة.[15] ووقع هجوم آخر في 8 كانون الثاني/ يناير 2005، عندما تم تفجير خط أنابيب الغاز في بوغولما. وألحق الانفجار أضراراً بالخط الرئيسي للغاز.[16]

ويمثل الشفط غير القانوني للنفط مشكلة متكررة في روسيا. وحسب ميخائيل كروتيخين، وهو شريك في شركة روس إنيرجي كونسلتينغ بموسكو، فإن "عمليات الاقتحام لشفط النفط من خطوط الأنابيب تحدث كثيراً، وهناك مئات من تلك الحالات كل سنة."[17] وطبقاً لما أورده خبراء لدى شركة البحر الأسود لنقل النفط الروسي في تقرير صدر عام 2001، فإن النفط المسروق في جمهورية أنغوشيتيا الروسية وحدها يتكلف الملايين.[18]

وحسب ما أوردته إدارة العلاقات العامة بشركة غازبروم، فإن "تعديلات القانون حول التسلح استهدفت تحسين التشريع في مجال توفير الأمن للمنشآت الاستراتيجية، ومن بينها شبكة إمدادات الغاز المتكاملة بروسيا".[19] ومن الصعوبة بمكان تمييز ما يشكل جيشاً في روسيا. ولكن موظفي الشركة لديهم الآن الحق في «تخزين، وحمل واستخدام أسلحة الخدمة وأجهزة خاصة للدفاع عن النفس وأثناء تأديتهم لوظيفتهم».[20] في غضون ذلك، فإن على الشركات أن تمول الفصائل المسلحة. «إن جنود الشركات» مخولون باستخدام القوة «أثناء ملاحقتهم لأفراد اقترفوا جرائم جنائية أو مدنية عند منشآت تحت الحراسة». وبمعنى آخر، فإن سلطتهم غير قاصرة على الممتلكات أو المنطقة التي يحمونها. فباستطاعتهم القيام بعمليات اعتقال، وتفتيش بدني وتفتيش سيارات، داخل المنشآت المكلفين بحراستها وخارجها. كما سيزودون «بأنواع معينة ونماذج من الأسلحة النارية العسكرية، التي توزع عليهم للاستعمال المؤقت».[21] وقد دفع هذا الإجراء بعض المحللين بل والمراسلين الروس إلى

ماذا لو أن مصالح الشركة انحرفت عن مصالح الدولة.

التساؤل، لماذا، مع وجود هذا العدد الكبير من قوات الأمن الخاصة العاملة، هل القوات الحالية غير كافية للدفاع عن مصالح تلك الشركات؟[22]

ويعتقد أن غازبروم وترانسنيفت بادرتا بطرح مشروع القانون الجديد لإنشاء هذه الجيوش الخاصة. عندئذ اعتمدته الإدارة الرئاسية.[23] وغازبروم كيان اعتباري تم تشكيله بوضوح ليصبح أداة سياسية لشبه دولة. وفي الماضي، أحاطت القلة المنتفعة والمجرمون أنفسهم بقوات أمن خاصة، الأمر الذي جعل نشاط الشرطة ضدهم صعباً. وقد شن بوتين حرباً ضد هذه القلة. وعندما أطلق ميدفيديف حملته للرئاسة، انصب جانب كبير من تركيزه على قضية الفساد و»حكم القانون». وربما كان تمرير مشروع قانون إنشاء جيوش خاصة ضرورياً لمواصلة المعركة ضد القلة المنتفعة بالقضاء على قواتهم الأمنية الخاصة.[24] ومن شأن إنشاء جيوش جديدة للشركات أن يقضي على الحاجة إلى التعاقد مع قوات أمنية خارجية، التي قد تكون بخلاف ذلك محمية من جانب المافيا.

والجدير بالذكر أن مشروع القانون الجديد الذي يسمح لغازبروم وترانسنيفت بتسليح نفسيهما جاء بعد فترة قصيرة من بدء حلف شمال الأطلسي إقامة روابط مع شركات نفط متعددة الجنسيات. ففي أيار/ مايو 2007، أعلن جيمي شيا، مدير تخطيط السياسات في مكتب أمين عام الحلف، «بأننا ننظر بنشاط كبير في استخدام مواردنا البحرية... [يريد حلف شمال الأطلسي أن يرى] كيف يمكننا إقامة روابط مع شركات النفط».[25] عرض حلف شمال الأطلسي على شركتي بريتيش نفطيوم ورويال دتش

(الصورة مقدمة من ريتشارد فيشر)

هذه صورة الطائرة بدون طيار إركوت200- معروضة خلال معرض الدفاع الدولي للقوات البرية، الذي أقيم في موسكو، من 30 حزيران/ يونيو إلى 4 تموز/ يوليو 2010. انضمت غازبروم إلى شركة إركوت في عام 2007 لاستخدام هذه الطائرة لمراقبة وحماية شبكة غازبروم الشاسعة للغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب.

شـــل قوات رد ســـريع محمولة بحراً للدفاع عن منصات ومنشآت النفط ضد الخاطفين ومحتجزي الرهائن.[26]

لم يكن جميع مسؤولي الحكومة الروسية متحمسين لفكـــرة جيوش الشـــركات تلك، ولكن ذلك لـــم يؤثر على القرار. وذكر أن التعديلات على القانون تم تمريرها بســـرعة وبقدر ضئيل مـــن الدعاية. وحاول النائب ألكزاندر غوروف، الذي رأس عمليات وزارة الداخلية لمكافحة الجريمة المنظمة أيام السوفيت، شرح أسباب حاجة غازبروم وترانسنيفت لجيوش أمنية. وأشـــار، في حجته، إلـــى أن، «عدد عمليات شـــفط النفط من خطوط الأنابيب من قبل المجرمين زادت مـــن 84 إلى 1000 حالة منذ عام 1999». ومن جهة أخرى، لم يتمكن من شـــرح ســـبب عجـــز الأمـــن النظامي عن التعامل مع لصوص النفط.[27]

خلال ثـــلاث قـــراءات لمشـــروع القانون، لم تكـــن هناك مناقشات تذكر لتفنيده. غير أن النائب جينادي غودكوف لم يمنع نفسه من التعبير عن مخاوفه. وطبقاً لغودكوف، الـــذي كانت له خلفية في تطبيق القانون، فإن من شـــأن القانـــون أن يفتـــح "أبواب جهنـــم... إذ إنه يتصور إنشـــاء جيوش للشركات. وإذا تم تمرير هذا القانون، فإننا سنصبح جميعاً خدماً لشـــركتي غازبروم وترانسنيفت».[28] ومضى غودكوف إلى القول:

> لا يســـعنا أن نقـــول إن لدينـــا حصرياً شـــركتين اســـتراتيجيتين فقط - غازبروم وترانسنيفت. وماذا عن آر أيه أوو يونيفايد إنيرجي سيستيمز، ولوكأويل، وفايمبلكـــوم وإم تـــي إس؟ هل هذه الشـــركات أقل اســـتراتيجية مـــن غازبروم وترانســـنيفت؟ ســـوف

(الصورة مقدمة من ريتشارد فيشر)

خلفية لمقصورة شركة إركوت، التي عُرضت خلال معرض الدفاع الدولي للقوات البرية هذا العام، تصور أنظمة الاستطلاع الجوي لشركة إركوت، ومن بينها الطائرة إركوت850- (ثالث طائرة مصورة من اليسار) مرتبطة بمحطات تحكم برية مختلفة.

تطالب هذه الشركات بنفس الحقوق وسينتهي بنا الأمر إلى وجود الكثير من جيوش الشركات. وبالنسبة لغازبروم وترانسنيفت، فإن هذه ليست في الواقع قضية أمن. إنها استعراض للقوة، لإظهار قوة مواردهما الإدارية. وعلى كل حال، فإن لديهما بالفعل خيارات أخرى لحل المشكلات: يمكن أن تقوما بتنظيم شركات أمنية خاصة، ولديهما بالفعل خدماتهما الأمنية الخاصة.[29]

ومضى غودكوف إلى وصف الإجراء بأنه "استعراض لقوة الشركات داخل الدولة».[30] وهذه النقاط التي ذكرها جديرة بالملاحظة لأن التشريع كتب على نحو يمكن الشركات الكبرى الأخرى أيضاً من السعي إلى طلب جيوش خاصة بها. فسوف ينص القانون الخاص «بالتسليح» الآن على «أن من حق الكيانات القانونية ذات النظم الأساسية الخاصة، عملا بالقوانين التشريعية المنظمة للحكومة الفيدرالية الروسية، الحصول على أسلحة مدنية وأسلحة خدمة من موردين قانونيين بعد ترخيصها حسب الأصول من جانب أجهزة تطبيق القانون».[31]

انتقد ستانيسلاف ماركيلوف، وهو محام ورئيس معهد حكم القانون، صياغة القانون الجديد:

إن الفكرة]هي[أن الشركات لديها نوع من "الالتزامات"- لماذا يتخلى قانون فيدرالي عن التزامات الدولة ويحيلها إلى منظمات خاصة؟! من الواضح أن ذلك يقلص الحدود بين الدولة والشركات: إما أن الدولة تعمل الآن كشركة خاصة، أو أن الشركات تحل محل الدولة. وبسبب ضعف أجهزة الأمن وتطبيق القانون، فإننا نضفي الصبغة القانونية على حالة الأمر الواقع السائدة في روسيا منذ أوائل تسعينات القرن العشرين.[32]

وهناك مصدر رفيع آخر يشعر بالقلق من أن "شركة لديها مصالحها الخاصة، التي لا تتزامن دائما مع مصالح الدولة». ومضى إلى القول، بأنه لن يُسمح للدولة بمراقبة قوات الجيش الجديدة هذه. وتساءل، «ماذا لو انحرفت مصالح الشركة عن مصالح الدولة؟ إن جيوش الشركات هذه أدوات محتملة للقيام بانقلاب»![33]

الطائرات بدون طيار

بمقتضى القانون الجديد، "تحدد الحكومة الفيدرالية الروسية أصناف، وأنواع، ونماذج وعدد الأسلحة المدنية وأسلحة الخدمة التي يمكن للكيانات القانونية ذات الأغراض الخاصة أن تقتنيها».[34] والسؤال الكبير هو ما هي أنواع الأسلحة التي ستسمح الحكومة الفيدرالية الروسية للشركات الاستراتيجية بحيازتها.

ثمة سوق متنامية في روسيا للطائرات المدنية بدون طيار. وزبائنها الرئيسيون ليست الأجهزة الدفاعية وأجهزة تطبيق القانون، وإنما شركات الغاز والنفط.

وبينما اعتبرت القوات المسلحة الروسية هذه الطائرات أكثر أهمية بعد أن لمست مدى ارتباطها خلال عمليات عسكرية أجنبية مثل عاصفة الصحراء، ثمة إدراك بأن الحكومة الروسية لا تولي أهمية كبرى على انتاجها محلياً. غير أن الزبائن المدنيين، على حد ما ذكر، يضعون أعينهم نصب هذه الطائرات بدون طيار باهتمام متزايد إلى حد كبير.[35]

في عام 2007، انضمت غازبروم إلى شركة إركوت، وهي شركة روسية كبرى لصناعة الطائرات متخصصة في كل من الطائرات المدنية والعسكرية، لاستخدام الطائرات بدون طيار في مراقبة وحماية شبكة غازبروم الشاسعة لأنابيب الغاز الطبيعي. وبدأت غازبروم عام 2007 في إطلاق رحلات تجريبية للطائرتين إركوت2M وإركوت- 850. وقطعت هاتان الطائرتان أكثر من 28000 ميل خلال عملياتهما التجريبية.[36]

يبلغ نصف القطر الفعال للطائرة الخفيفة إركوت 2M 2,6 ميل. بينما يبلغ نصف القطر الفعال للطائرة

إركـوت-850 124 ميلاً ويمكن تجهيزهـا بآلة تصوير تعمل بالأشـعة تحت الحمـراء يتـم تركيبها فوق بـرج ببوصلة مستقرة. وهي مجهزة بنظام ثلاثي الأبعاد لرسم الخرائط بالليـزر ووصلة آنية هابطة. والطائـرة إركوت-850 مزودة أيضاً بمقعـد للطيـار، ولكنها مصممـة للتحليق بدون طيار لأداء عمليات اسـتطلاع للحدود والتضاريس. ويمكن أن يُركـب بهـا النظام البصري الإلكترونـي DSP-1، الذي يمكن الطائرة من رصد وتعريف شـخص ما من مسـافة تصـل إلـى 8,2 ميل. وتؤدي قنـاة التصوير الحـراري نفس المهمـة أثناء الليل من مسـافة تصل إلى 5,2 ميل.[37] ولم تتأثر وزارة الدفاع كثيراً بهذه الطائرة بالذات وتجاهلتها.[38]

مـن المفهـوم أن باسـتطاعة غازبـروم أن تحصل على طائرات بـدون طيار أكثر تطوراً وبمميزات أكثر من الطائرة إركـوت 2M أو الطائـرة إركـوت- 850. قـد تشـمل هذه المميزات قدرة على تنفيـذ المهام والهجوم. ويبقى أن نرى إن كانـت هـذه الطائرات الأقدر سـينتهي بهـا الأمر في حوزة غازبروم.[39] وهذا سيفسر بالتأكيد سبب زيارة ممثلين عـن غازبروم لإسـرائيل (التي تعتبر رائدة فـي الابتكارات التكنولوجيـة للطائرات بـدون طيار) «بهدف مناقشـة إمكانية استخدام أنظمة بدون طيار (ربما إسرائيلية) «.[40]

إن صناعـة الطائـرات بـدون طيار في روسـيا لم تكن مؤهلة بسـبب افتقارهـا للدعم الحكومـي. غير أنه مع قيام غازبروم بإدخال الطائـرات إركوت إلى الخدمة لحماية خطـوط أنابيبها، ربما يعطي ذلـك هذه الصناعة الدفعة الماليـة التي تحتاجها لإنتاج طائرات بدون طيار أكثر تطوراً وقدرة. كمـا يمكن أن توفر غازبـروم التمويل الذي تمس له الحاجـة لجلب مزيد مـن التكنولوجيا الأكثـر تطوراً مثل الطائـرات طـراز MQ-9 Reaper (Predator B-003)، التي يمكنها، بالاسـتعانة بنظام رصد بالـغ القدرة، من البقاء محلقـة لأكثر مـن 30 سـاعة، والوصول إلـى ارتفاعات تزيد عن 50000 قـدم، وحمل ما يصل إلى 3000 رطل من الأسلحة.

وبالنظـر إلـى أن التكنولوجيـا الروسـية لصناعـة الطائـرات بـدون طيـار متخلفـة علـى نحـو واضح عن دول أخـرى، فإن وزارة الدفاع الروسـية لن تشـتري أيا من الطائرات إركـوت، الأمر الذي أغضبت ممثلـي الصناعة.[41] وحسب خبير الأسلحة ريتشارد فيشر، نائب رئيس المركز الدولي للتقييم والاسـتراتيجية، فإن الاتحاد السـوفيتي قـام بتطوير نوع من طائرات الاسـتطلاع بـدون طيار ذات الهدف الواحد من سـتينات القرن العشـرين وما بعدها، ولكنـه لم يضـاه النمـاذج الأمريكية والإسـرائيلية في الابتكار التكنولوجي. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى روسـيا شـيء يُذكر تعرضه في مجال تصدير طائرات بدون طيار في تسعينات القرن العشـرين. وهذا يمكن أن يتغير متى بدأت غازبروم في دعم هذه الصناعة لمنفعتها الخاصة.

الخلاصات والآثار المحتملة

فـي كتاب بعنـوان على حافـة الهاويـة: تاريخ الحرب الباردة من وجهة عالم ببواطن الأمور، قال المؤلف توماس سـي. ريد مفسـراً إن الولايات المتحدة كانت عازمة على منع أوروبا الغربية من اسـتيراد الغاز الطبيعي الروسـي. إضافـة إلى ذلك، كان يُعتقد أن الاتحاد السـوفيتي يحاول سـرقة طائفة واسـعة مـن التكنولوجيـا الغربية. وفي مذكراته، اعترف ريد، الوزير الأسـبق لسلاح الطيران الذي عمـل في مجلس الأمـن القومي في عهـد إدارة الرئيس ريغـان، بـأن الرئيس وافـق على خطـة لوكالـة المخابرات المركزية للقيام سراً بنقل تكنولوجيا ذات أعطال مخفية أشـعلت انفجاراً هائلاً فـي خط أنابيب الغـاز الطبيعي بسـيبيريا. وكان الانفجـار، الذي اندلع خـلال صيف عام 1982، محاولة لتخريب اقتصاد الاتحاد السوفيتي. وطبقاً لريـد، فإن الأقمار الصناعية الأمريكية صوّرت الانفجار و» كان أضخم انفجار وحريق غير نووي شـوهد في الفضاء على الإطـلاق».[42] ويعتقـد بعض الخبـراء أن الانفجار أدى بالفعل إلى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف.

لقد دفع سقوط الاتحاد السوفيتي روسيا إلى خسارة ملكية العديد من موارد الغاز الطبيعي التي لم تعد داخل نطاق حدودها. ومما زاد الطين بله بالنسبة للدولة خصخصة الصناعات الاستراتيجية. واليوم، تمكنت الحكومة من استعادة السيطرة على معظم أصولها الاستراتيجية. وتبدو عازمة على تحقيق أقصى قدر من الأمن والنجاح المتواصل من خلال المراقبة الدقيقة.

إن القانون الروسي الجديد الذي يسمح بوجود جيوش للشركات غير مفهوم تماماً. فبينما تخصخص الولايات المتحدة عملياتها اللوجستية العسكرية، تقوم روسيا بعسكرة أمن شركاتها. والشركات الغربية تفعل نفس الشيء الذي صُرّح لغازبروم بأن تفعله حين تعمل في مناطق غير مستقرة. ومع ذلك، فإن تبرير روسيا ضعيف في ضوء وجود الكثير من قوات الأمن التي تباشر عملياتها بالفعل.

إن تشكيل جيوش خاصة، مقرونا بزيادة في القدرات الاستطلاعية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى قدرات عسكرية أكثر (مثل تغيير دور الطائرات بدون طيار من الاستطلاع الوقائي إلى التجسس أو الهجوم)، أمر يستحق المراقبة. فاضطرار روسيا إلى حماية البنية التحية لشبكة خطوط أنابيبها الشاسعة من التخريب، أمر مفهوم. فهذا لا يمثل عنصراً حاسماً للاقتصاد الروسي وحسب، وإنما هو حاسم أيضاً بالنسبة لدول أخرى في شرقي وغربي أوروبا التي تعتمد على الغاز الطبيعي والنفط الروسي. تسيطر غازبروم على نحو 95000 ميل من خطوط أنابيب الغاز التي تربط حقول الغاز الروسية في المناطق النائية من سيبيريا بالمناطق الحضرية وبأوروبا. غير أنه مع زيادة حدة التوتر بين روسيا وبعض الدول المجاورة، فإنه يمكن تخفيف هذه الشواغل بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بنوايا روسيا وتحديد الكيفية التي ستستخدم بها هذه القوات والمعدات على نحو الدقة. وفي الوقت الحالي، لا توجد تغطية صحفية أو وعي عام بوضع جيوش الشركات هذه وما إذا كان قد تم تشكيلها بالفعل أم لا.

ويمكن أن تكون غازبروم بصدد إضافة أدوات لمساعدتها في إعادة بناء قاعدة قوة تتجاوز دورها كشركة غاز. وبينما يسمح القانون الجديد بنشر قوات أمن لمجرد حماية البنية التحتية، مع امتداد خطوط أنابيب غازبروم إلى داخل أوروبا، فإن هذه الخطوة يمكن بطريقة ما أن تسمح لقوات الأمن تلك بأن تتحرك عبر حدود حساسة إلى داخل أوكرانيا، وروسيا البيضاء، وبولندا.[43] لا توجد قيود واضحة على جيوش الشركات تلك. فلا يزال عدد القوات التي يمكن لتلك الشركات أن تستأجرها أو سوف تستأجرها من الأمور الغامضة. ولم تتضح نوعية الأسلحة المخولة تلك القوات باستخدامها. إن هذه الجيوش لا تخضع لوزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، و لا تخضع، من ثم، لنفس القوانين وإجراءات التدقيق.

وكما أشار واضع مشروع القانون ألكزاندر غوروف، "فإن عملين إرهابيين وما يتلوهما من كارثة بيئية كفيلان بالإعلان فوراً عن أن روسيا لم تعد شريكاً ومورداً للطاقة يُعتمد عليه».[44] ومع ذلك، يبدو أن هناك من الأسئلة أكثر من الأجوبة. هل يسمح الكرملين لشركة غازبروم بالتمادي في غيها وهل يمكن أن تشكل هذه «الجيوش» تهديداً أمنياً لوزارات طاقة أخرى؟ ومن وجهة نظر شركة دولية، إلى أي مدى سيسمح بقية العالم لروسيا بالمضي في هذا الطريق؟ **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. برونوين مادوكس، "سلاح فلاديمير بوتين يمكن أن يحدث أثراً عكسياً بسهولة يتمثل في حرب باردة جداً"، تايمز اونلاين، 8 كانون الثاني/ يناير 2009، http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/europe/article5469584.ece>.

2. "المحادثات الأمريكية الروسية حول الطاقة ينتظر أن تكون متوترة"، مجلس الأعمال الأمريكي الروسي، 16 تموز/ يوليو 2007. https://www.usrbc.org/goverment/us_government/us_executive_branch/event/612.

3. "بداية اجتماع مع مجلس إدارة غازبروم"، رئيس روسيا: الموقع الرسمي، 27 أيار/ مايو 2008،
http://www.kremlin.ru/eng/text/speeches/2008/05/27/2139_type82913type84779_201630.shtml.

4. تجدر الملاحظة بأنه خلال الاتجاه النزولي الاقتصادي حالياً، أصيبت روسيا بضرر بالغ. غير أن المسؤولين لا يزالون متفائلين بأن الصناعة سوف تحقق انتعاشاً كاملاً في نهاية الأمر. "مارشال أي. غولدمان، بيتروستيت: بوتين، السلطة، وروسيا الجديدة (المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2008)، 3.

5. غولدمان، 58.

6. أوى كلوسمان، "عمالقة المثقفين في البرلمان الروسي"، شبيغل، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007،
http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,518754,00.html.

7. نشر المقال الأصلي في مذكرات معهد التعدين، المجلد 144، سان بيترسبيرغ، 1999، www.s3translations.com.

8. مريم إلدر، "كيف أمسكت الدولة بتلابيب الطاقة،" مركز معلومات الدفاع: قائمة روسيا التي وضعها جونسون، 14 آذار/ مارس 2008،
http://www.cdi.org/russia/johnson/2008-56-9.cfm.

9. رومان كوبشينسكي، "روسيا: غازبروم - عملاق في ورطة"، إذاعة أوروبا الحرة، 5 كانون الثاني/ يناير 2006.

10. ليس واضحاً أين نشأت قوات الأمن هذه.

11. بيتر لوك، "القوات المسلحة ونمو صناعة الأمن في الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى"، تحليل استراتيجي، كانون الأول/ ديسمبر 1998، رقم 9، http://209.85.173.132/search?q=cache:rMoOwQLfkh0J:www.ciaonet.org/olj/sa/sa_98lop01.html+gazprom+%22private+security+forces%22&hl=en&gl=us&strip=1.

12. إيفان بيتروف، "الهياكل الأمنية الرامية إلى التعامل مع التحديات الداخلية تفوق عدد الجيش النظامي، صحيفة أر بي كيه اليومية، 20 شباط/ فبراير 2009.]طبقا لوزير الدفاع الروسي أناتولي سيرديوكوف، هناك ما يربو على مليون رجل في القوات المسلحة الروسية، غير أنه سيتم تخفيض القوات المسلحة الروسية إلى مليون فقط بحلول عام 2012[.

13. "روسيا- قوانين جديدة تعزز سيطرة الحكومة على الاضطرابات العامة"، تحليل مركز المصادر المفتوحة، 4 آذار/ مارس 2009.

14. "شركات الطاقة الروسية قد تقوم بتشكيل قوات أمن"، المطبعة التركية، 3 أيار/ مايو 2007.

15. "الوقائع: نسف خط أنابيب غاز في داغستان"، نوفي إزفيستيا، 5 نيسان/ إبريل 2004.

16. نيكولاي سوروكين، "احتجاز مشبوهين في موسكو فيما يتعلق بانفجار أنابيب الغاز في بوغولما"، إيتار-تاس ويكلي نيوز، 9 آذار/ مارس 2005.

17. ميخائيل كروتيخين، بريد إلكتروني متبادل، 8 نيسان/ إبريل 2009.

18. ألكزاندر ماشكوف، "إنغوشيتيا - النفط: خسائر من سرقة النفط في إنغوشيتيا تقدر بالملايين"، إيتار-تاس ويكلي نيوز، 31 آذار/ مارس 2001.

19. فلاديمير فورونوف وأنطون تسيمبالوف، "الشركات وجيوشها الخاصة"، الدفاع والأمن، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

20. إيفان بتروف، "من أجل الوطن، من أجل غازبروم"! روسكي كورير، رقم 25، 9 تموز/ يوليو 2007.

21. فلاديمير فورونوف وأنطون تسيمبالوف، "أول جيوش شركات في روسيا"، ترجمة إلينا ليونوفا، النيويورك تايمز، رقم 22، 9-16 تموز/ يوليو، 16.

22. يوليا لاتينينا، "الدفاع الذاتي للنفط"، نوفايا غازيتا، رقم 51، 9 تموز/ يوليو 2007.

23. فورونوف وتسيمبالوف، "الشركات وجيوشها الخاصة".

24. أنا سمولشينكو، "خطاب ميدفيديف يلمح إلى التغيير"، موسكو تايمز، 23 كانون الثاني/ يناير 2008.

25. "حلف شمال الأطلسي يعرض حماية بحرية على بريتش نفطيوم وشل"، Nowpublic.com، 15 أيار/ مايو 2007،
http://www.nowpublic.com/nato_offers_bp_shell_oil_maritime_protection .

26. كارل مورتيشيد، "غازبروم تزيد عدد جيشها الخاص لحماية منشآت النفط"، تايمز أونلاين، 5 تموز/ يوليو 2007،
http://business.timesonline.co.uk/tol/business/industry_sectors/natural_resources/article2029023.ece .

27. بيتروف، "من أجل الوطن، من أجل غازبروم"!

28. فورونوف و تسيمبالوف، "الشركات وجيوشها الخاصة".

29. نفس المرجع السابق.

30. نفس المرجع السابق.

31. بتروف، "من أجل الوطن، من أجل غازبروم"!

32. فورونوف و تسيمبالوف، "الشركات وجيوشها الخاصة".

33. نفس المرجع السابق.

34. . بتروف، "من أجل الوطن، من أجل غازبروم"!

35. "روسيا: نظرة على القطاع الناهض الجديد للطائرات بدون طيار"، Vlasti.net [روسي] حسب ترجمة مركز المصادر المفتوحة، 23 حزيران/ يونيو 2008.

36. "غاسبرون تتفحص خط أنابيب غاز باستخدام طائرة بدون طيار"، LENTA.RU [روسي]، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2007،
http://lenta.ru/news/2007/12/19/gazprom/.

37. ديمتري ليتوفكين، "روسيا تشاهد وهي تنتقل من صادرات الطائرات الجاهزة إلى الطائرات بدون طيار، وأنظمة سام»، إزفيستيا [روسي]، 22 آب/ أغسطس 2005.

38. تستخدم الطائرات الروسية بدون طيار بصورة رئيسية في الاستطلاع وكأهداف محلقة. "التلفزيون الروسي يناقش الطائرات بدون طيار"، إن تي في [روسي]، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 و"إركوت تتكهن ببيع طائرات بدون طيار في روسيا بـ600 مليون يورو قبل 2010"، أجينتسفو فوينيخ نوفوستي، 19 حزيران/ يونيو 2007.

39. إيفان كونوفالوف، "ذكر أن الجيش الروسي سيشتري على الأرجح طائرات إسرائيلية بدون طيار"، كوميرسنت [روسي]، 24 شباط/ فبراير 2009.

40. "التلفزيون الروسي يناقش الطائرات بدون طيار"، إن تي في [روسي]، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

41. "صناعة الدفاع الروسية تغضب من وزارة الدفاع التي تفكر في شراء طائرات إسرائيلية بدون طيار"، روسكي ريبورتر [روسي]، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

42. ديفيد إي هوفمان، "وكالة المخابرات المركزية سرّبت أجهزة تنصت إلى السوفيت»، الواشنطن بوست، 26 شباط/ فبراير 2004،
http://www.msnbc.msn.com/id/4394002 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006) < (22.

43. كارل مورتيشيد، "غازبروم تزيد عدد جيشها الخاص لحماية منشآت النفط".

44. نفس المرجع السابق.

The Militarization of Gazprom

Lieutenant Commander Cindy Hurst, U.S. Navy Reserve

Originally published in the English September-October 2010 Edition.

لننزع التجربة الفرنسية في الجزائر من العقيدة العسكرية الأمريكية في مكافحة التمرد

جيف ديماريست

إن هذه المقالة هي تعديل لورقة بحث طالب سابقة. ويتقدم الكاتب بالشكر إلى النقيب ستيفن دبليو. نوت بالجيش الأمريكي، معلم تحليل حملات في كلية الحرب الأمريكية، لمساعدته ونفاذ بصيرته.

لم يتم تأليف الكتيب الميداني 3 (FM)-24 للجيش وفيلق مشاة البحرية، مكافحة التمرد، من وجهة نظر استراتيجية كلاسيكية أو مبادئ استراتيجية.[1] فمعظم مصطلحات الاستراتيجية العسكرية غائبة كلياً. وحيث تكون موجودة فإنها تستخدم خارج حدود الاستخدام العسكري التقليدي. وبينما يتم نبذ المصطلحات الكلاسيكية، يظهر تمسكاً جديداً بالتقاليد في الكتيب مع دروس من التجربة الفرنسية في الجزائر معروضة بصورة إيجابية في تلك الوثيقة. وتستخدم الكلمات الجزائر، وفرنسا، والفرنسي، وغالولا (كنية ضابط فرنسي ومؤلف تتم الإشارة إليه كثيراً في الكتيب) مجتمعة ما لا يقل عن 42 مرة. ويشتمل مسرد المراجع الملحق بالكتيب الميداني على العديد من الكتب حول مكافحة التمرد الجزائرية.[2]

ولكن، لأي غرض؟ لماذا يضع مؤلفو الكتيب الكثير من التشديد على تلك التجربة الفرنسية، علماً بأن الفرنسيين قد فشلوا استراتيجياً، وتورطوا في سلوكيات غير أخلاقية خلال الحرب، وأثاروا أزمة مدنية-عسكرية في فرنسا، وتساهلوا مع الإبادة الجماعية والتشريد الجماعي للسكان في شمالي إفريقيا بعد انسحاب القوات الفرنسية؟ ويبدو أنه ما كان بإمكان الحكومة الفرنسية تحقيق مجموعة أسوأ من النتائج، وما كان بإمكان العقيدة العسكرية الأمريكية أن تختار نموذجاً أسوأ لتبدي إعجابها به، إن كان إعجاباً.[3]

لقد أثار نشر الكتيب الميداني 3 FM-24، بشكل مفهوم، بعض الصد من المعلقين المهتمين بهذا الشأن، حيث أدت مقالات في آرمد فورسز جورنال، ومناقشات لاحقة في مدونات، إلى إثارة عدد كبير من الأسئلة الهامة.[4] ما هي «الدروس المستفادة» الفرنسية المفترضة؟ ما هو الأمر الذي يخص الحالة الجزائرية لتحظى بتشديد خاص في التعليمات العسكرية الأمريكية، أو يخص ديفيد غالولا بحيث يجب أن يكرسه الكتيب الميداني كمثل أعلى في مكافحة التمرد؟ وما هي الدروس الفرنسية التي دخلت في العقيدة الأمريكية في

جيف ديماريست هو مدير البحوث في مكتب الدراسات العسكرية الخارجية، ومركز الأسلحة المشترك، فورت ليفينورث، في ولاية كنساس. وهو خريج كلية الحرب الأمريكية، وحاصل على درجة الليسانس من جامعة كولورادو، وعلى شهادة الماجستير والدكتوراه والدكتوراه في القانون من جامعة دنفر.

(صورة أسوشيتد برس)

صورة: جنود فرنسيون يعزلون القصبة الشهيرة في الجزائر، 27 أيار/ مايو، 1956، في الجزائر، قبل غارة استمرت لمدة 18 ساعة كشفت عن مخبأ مواد عسكرية.

الآونة الأخيرة، وهل هي الدروس المناسبة؟ هل تعمل وجهة النظر الفرنسية بشأن مكافحة التمرد على تسريع الخروج الأمريكي من الاستراتيجية الكلاسيكية إلى مجموعة مبادئ أخرى لمكافحة التمرد؟ وهل كان لهذا التحول ما يبرره؟

غالولا أم ترنكييه؟

يؤكد استعراض كتاب في إنترناشونال آفيرز في عام 1965، لكتاب روجيه ترنكييه الحرب الحديثة، وكتاب ديفيد غالولا حرب مكافحة التمرد (نشر كلاهما باللغة الإنجليزية في عام 1964) على أن «لدى غالولا رؤية أوسع بكثير للمشكلة، وذلك يعود جزئياً، بلا ريب، إلى أن خبرته المهنية أوسع». من ناحية أخرى، تشير معلومات السير الذاتية، المتوفرة باللغة الإنجليزية، عن ترنكييه وغالولا إلى أن ترنكييه كان أكبر سناً، وأكثر خبرة، ومشهوراً على نطاق أوسع بكثير في الجيش الفرنسي وفي فرنسا من غالولا، وكان كاتباً أغزر إنتاجاً.[5] وقد أشار أليستير هورن، في كتابه في 1977 حرب سلام ضارية (يعتبر على نطاق واسع العمل الأصيل باللغة الإنجليزية عن الحرب) بكثافة إلى ترنكييه في مسرده، ولكنه لم يشر إلى غالولا على الإطلاق. وقام جان لارتيغي بتشكيل الشخصيات في روايته قادة المئة مقاتل وجنود الحرس الإمبراطوري الروماني، على غرار ترنكييه، ولكن التأكيد على أن حياة غالولا أو خبراته قد أثرت فيه هو أمر من الممكن أن يكون مشكوكاً فيه.[6] ويجد المرء أنه من الصعب تصديق أن المقدم غالولا لم يكن يعرف العقيد ترنكييه، في الوقت

الذي كان فيه رئيس المخابرات في الجزائر. ومع ذلك، فإن غالولا لم يقتبس من ترنكييه في أي كتاب من كتابيه، بالرغم من أنه، من المؤكد تقريباً، قد قرأ كتاب ترنكييه الحرب الحديثة، قبل العمل في كتابه إحلال السلام في الجزائر، عام 1963، (الذي استمد بعدئذ منه كتابه الأقل كشفاً للخفايا حرب مكافحة التمرد). ولعل غياب الاقتباسات من ترنكييه يشير إلى غيرة مهنية، أو اختلافات شخصية، أو صمت متعمد من جانب غالولا.

وبصرف النظر عن العلاقة الشخصية أو المهنية بين الاثنين، فإنه لا يبدو من المعقول أن نؤكد أن كتابات غالولا تعكس تفكير الجيش الفرنسي بشأن الجزائر أكثر من كتابات ترنكييه الذي كان طرفاً فاعلاً أكثر أهمية في الأحداث التي وقعت في الجزائر. ومن المرجح أن مؤلفي الكتيب الميداني 3 FM-24 قد فضلوا غالولا بسبب الصيغة التي طرحها، أكثر من التفرد أو عمق الخبرة. ولعلهم كذلك قد فضلوا غالولا لأنه لم يؤيد بقوة التعذيب والإرهاب كأساليب لاقتحام التنظيم المعتمد على خلايا للمتمردين الجزائريين.[7]

هل تنطبق الحالة الجزائرية في مكان آخر؟

تلفت الحرب الجزائرية بشكل طبيعي الانتباه الأمريكي اليوم نظراً لأن جماعتها المتمردة الأساسية كانت إسلامية، ومكافحة التمرد هي قوة غربية ذات مزايا تكنولوجية ولوجيستية ومالية. وعلى غرار العراق وأفغانستان، فإن جغرافية الجزائر تتميز بمناطق حضرية سائدة محاطة بمنطقة قاسية نائية عن المدن. من ناحية أخرى، وبعيداً عن أوجه التشابه هذه، فإن الاختلافات كبيرة. لقد كانت المسافات التي تشكل تحدياً أمام الإمدادات اللوجيستية الفرنسية تشكل عُشر ما تواجهه الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، ولم تكن الحواجز الثقافية التي تقف في وجه تحقيق مكافحة تمرد فرنسية فعالة (لا سيما حاجز اللغة) عسيرة بدرجة مشابهة لتلك الحواجز الثقافية التي يواجهها الأمريكيون في العراق وأفغانستان.

لقد كانت أهداف فرنسا مختلفة بشكل أساسي عن الأهداف الأمريكية في العراق أو أفغانستان. وقد كانت الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي، ومعظم المواطنين الجزائريين شمالي إفريقيا، يؤمنون بأن الجزائر هي جزء من فرنسا. وكان هدف الحكومة الفرنسية، في البداية على الأقل، هو الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن. ولا تشتمل الأهداف الأمريكية على مستوطنات مستعمرين طويلة الأمد.[8] وبعبارة أخرى، فقد كان الهدف، بالنسبة للجيش الفرنسي، هو فعلياً مكافحة التمرد. في حين أن انخراط الجيش الأمريكي هو مكافحة التمرد بالنيابة عن حكومتي العراق وأفغانستان. ولأن التصميم العملياتي لمكافحة التمرد يجب أن يكون له علاقة وثيقة مع الأهداف الاستراتيجية، فإنه يمكننا تعليق بعض الأهمية على الاختلافات والقواسم المشتركة للهدف في استراتيجيات مكافحة التمرد. ويبدو أن كتاب العقيدة العسكرية الأمريكية لم يقارنوا الأهداف الأمريكية بتلك الفرنسية في الجزائر. إن أي مقارنة للأهداف الفرنسية في جزائر خمسينيات القرن العشرين مع أهداف الجهود الأمريكية خارج كل من العراق وأفغانستان ستظل على الأرجح أضعف على أية حال. إن مقارنة الحالة الجزائرية (بالنسبة لأهداف مكافحة التمرد، والجغرافية الطبيعية الأساسية، والهويات الاجتماعية للخصوم، إلخ.)، على سبيل المثال، مع صراع التمرد في كولومبيا، قد يتطلب توسعاً منطقياً هائلاً في التفسير يفوق الحد الطبيعي.

إن القوانين أو المبادئ الأساسية لمكافحة التمرد التي يقدمها غالولا لتحل محل المبادئ العسكرية الكلاسيكية هي:

- الهدف هو السكان.
- دعم السكان ليس عفوياً، ويمكن فقط لأقلية من السكان الحصول على الدعم الذي تحتاجه مكافحة التمرد.

● سوف تنبثق أقلية مؤيدة لمكافحة التمرد من بين السكان، ولكن فقط إذا كان ينظر إلى مكافحة التمرد على أنها المنتصر في نهاية المطاف. وتحقيق نجاح مبكر هو أمر ضروري.

يجب تركيز الجهود على منطقة تلو الأخرى. ويجب علينا أن نتساءل، "أي جانب يشكل التهديد الأكبر، وأي جانب يوفر الحماية الأكبر»؟[9]

قد تشكل هذه القائمة وصفاً للحالة الجزائرية، وتكون مفيدة في نزاعات أخرى، بما في ذلك العراق أو أفغانستان، أو حتى كولومبيا، ولكن أهمية القائمة مشكوك فيها. إن تأكيدات غالولا تثير أسئلة حول كيف ومتى وأين. ويبدو من كتابته أن النجاحات الفرنسية في الجزائر كانت مرتبطة، أكثر من أي شيء آخر، بإنشاء الحواجز المادية ونقاط التفتيش، واستخدام مخبرين وإجراء استجوابات، وتكريس أعداد كبيرة من الجنود، وتوظيف طائرات الهليكوبتر.[10] علاوة على ذلك، فإن غالولا، شأنه شأن ترنكييه، يؤكد على أن الهيمنة بواسطة مكافحة التمرد الناجمة عن سيكولوجية الخوف هي أمر هام بشكل محوري. لذا، فحتى نصيحة غالولا بشأن أهمية العمليات النفسية من شأنها أن تسبب عدم يقين للقارئ فيما يتعلق بما هي بالضبط الرسائل التي اعتقد غالولا بأنه ينبغي إرسالها إلى السكان. ومن الصعب قراءة غالولا بعناية بدون استشفاف أنه يتفق مع ترنكييه في أن قوة مكافحة التمرد يجب أن تكون قاسية من أجل غرس احترام شامل منبثق عن الخوف.

هل تقوم الولايات المتحدة بتطبيق الأساليب الفرنسية في مكافحة التمرد؟

يمكننا التخلص من أبشع إمكانية على وجه السرعة. لقد استخدم الفرنسيون تعذيباً منهجياً برره البعض منذ ذلك الحين.[11] ومن المهم أن نؤكد ونكرر أن الكتيب الميداني 3 24-FM الأمريكي صريح، وجازم، ولا لبس فيه بشأن عدم مشروعية وعدم أخلاقية استخدام التعذيب. وتنص جملة نموذجية حول الموضوع على أن:

> التعذيب والمعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمُهينة لا تعتبر على الإطلاق خياراً مسموحاً به أخلاقياً، حتى لو كانت هناك أرواح تتوقف على الحصول على معلومات. ولا توجد هناك ظروف استثنائية تبيح استخدام التعذيب أو أي معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة.[12]

ولعل حادثة سجن أبو غريب قد تسببت، جزئياً، في هذا التشديد المناهض للتعذيب في كتيب أمريكي. إن حقيقة وجود مثل هذا النص الانتقادي بالذات في الكتيب تتناقض مع إعجاب الكتيب بالممارسات الفرنسية في مكافحة التمرد، على أي حال.

ومع ذلك، فإن بعض نقاد الكتيب أشاروا إلى مصدره الأصلي وإلى إعجابه بالأفراد الذين ارتكبوا جرائم التعذيب. إنهم يعتبرون هذه أسباباً للتشكك في مواقف مؤيدي الكتيب الميداني، ويشيرون إلى أن كتاب الجيش الفرنسي يصنفون التعذيب والإرهاب على أنهما عاملين هامين في النجاح المحدود الذي حققه الفرنسيون. وفي جزء في القسم الأخير من إحلال السلام في الجزائر، يعزي غالولا فشل مكافحة التمرد في الجزائر إلى ثلاثة أسباب رئيسية، كان أولها هو «عدم وجود حزم تجاه السكان».[13] ويؤكد غالولا على أنه «من الضروري معاقبة المجرمين المتمردين، الذين ألقينا القبض عليهم، بطريقة مقصود بها العبرة... وينبغي أن تتم معاقبة جرائم المتمردين الفظيعة على الفور، وبلا شفقة، وفي المكان الذي تم ارتكابها فيه بالضبط».[14]

وبترك مسألة التعذيب جانباً، ما هي بعض العناصر الإيجابية في التجربة الفرنسية في مكافحة التمرد في الجزائر؟ قد يكون أحدها هو القوة الكلية لقوات

مكافحة التمرد الفرنسية في مسرح العمليات. ومن الصعب مقارنة الأعداد بقوة الجنود الأمريكيين في العراق أو أفغانستان، نظراً لتعدد الهويات الفرنسية الوطنية داخل الجزائر. القوات الفرنسية الجزائرية، والفيالق الأجنبية الفرنسية، والشرطة الجزائرية الفرانكوفونية، وهلم جرا، التي استقرت في ساحة المعركة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يبدو أن الأرقام تشير إلى أنه بالنسبة للسكان المحليين، الذين يشكلون متمردين محتملين، فقد كانت قوام القوات الفرنسية لمكافحة التمرد أكبر من قوام القوات الأمريكية في العراق، وكانت أكبر بكثير من قوام القوات الأمريكية في أفغانستان، على الأقل في وقت مبكر.[15] وعلى الرغم من أن عدد القوات المقاتلة البرية كان مصدراً للنقاش منذ بداية الحملات في العراق وأفغانستان، فإن الكتيب الميداني 3 FM-24 لا يقارن هذا العامل بالحالة الجزائرية.

وهناك درس آخر مفقود في الحالة الجزائرية يتعلق بمسائل الإنصاف والكفاءة في استخدام الأراضي وملكيتها، وعدم المساواة في العبء الضريبي.[16] ولم يعمل الفرنسيون على تهدئة طاقة شعور المتمردين بالظلم الأساسي للعقد الاجتماعي الجزائري. ويبدو أن الأمريكيين غافلين تماماً عن مسائل ملكية العقارات وفرض الضرائب في العراق وأفغانستان. وبالكاد يتطرق الكتيب الميداني 3 FM-24 إلى هذه المواضيع.[17] وتوضح الحالة الجزائرية أن ملكية العقارات وفرض الضرائب قد تكون مسائل أساسية يجب حلها في مكافحة التمرد، وأن الفرنسيين لم يفعلوا ذلك. وبالرغم من ذلك، فإن العقيدة العسكرية الأمريكية في مكافحة التمرد لا تفكر ملياً في المشكلة.

وتشتمل مجالات اهتمام أخرى على استخدام الحواجز المادية لعزل ساحة المعركة، والسيطرة على السكان، وحركة المواد، وإجراء عمليات التعداد السكاني.[18] وقد أنفق الفرنسيون مبالغ كبيرة على تسييج الحدود، ويؤكد كل من ترنكييه وغالولا على أهمية وجود معرفة مفصلة عن السكان. ويشير الكتيب الميداني 3 FM-24 إلى أهمية البيانات الإحصائية، ولكنه أقل وضوحاً بكثير فيما يتعلق بمزايا الحواجز المادية (بالرغم من أنه تم استخدامها على نطاق واسع في العراق)

وهناك "درس" مستفاد من الجزائر يفضله الكتيب الميداني3 M- 24يتعلق باستخدام قوات غير عسكرية. وجاء في الكتيب:

صورة أسوشيتد برس/هيرست فاس

جندي فرنسي يقوم بحراسة زاوية شارع في وهران، في الجزائر، 15 أيار/ مايو، 1962. ويوجد على الجدار ملصق للمنظمة السرية المسلحة لقوميي الجناح اليميني، يدعو المواطنين إلى حمل السلاح ضد استقلال الجزائر.

يشـير ديفيد غالولا بحكمة إلـى أن "حصر الجنود في وظائف عسكرية بحتة في الوقت الذي يجب القيام فيه بمهـام عاجلة وحيوية، ولا يوجد أحـد آخر للقيام بها، من شأنه أن يكون أمراً غير منطقي. إذن، يجب أن يكون الجندي علـى اسـتعداد ليصبح ... عامـلاً اجتماعياً، ومهندسـاً مدنياً، ومعلم مدرسـة، ومرضاً، ومرشـد كشافة. ولكن فقط طالما أنه لا يمكن استبداله، حيث أنه من الأفضل أن يعهد بالمهام المدنية إلى المدنيين".[19]

إن جملـة غالـولا الأخير هامـة، حيث يمكـن للقوات العسـكرية أداء المهام المدنية، ولكن، فـي أغلب الأحيان، ليـس بالجودة التي تؤديها بها الوكالات المدنية التي يكون لديها أشـخاص مدربين علـى هذه المهـارات. علاوة على ذلك، فإن القوات العسـكرية التي تقـوم بمهام مدنية، لا تقوم بمهام عسـكرية. وتحويلهم من تلك المهام ينبغي أن يكون إجراء مؤقتاً، إجراء يتم اتخاذه لمعالجة ظروف عاجلة.

وبالأخـذ بالاعتبـار الطريقة التي يتطـرق فيها إحلال السلام في الجزائر إلى العديد من جوانب جهود مكافحة التمـرد، فـإن ما ذكر أعلاه يبـدو نقطة ثانوية نسـبياً. إن الأهميـة التـي يمنحها لهـا الكتيب الميدانـي 3 FM-24 قـد تكون دليلاً على سـبب حصول الحالـة الجزائرية على تلـك المكانة؛ وقد حظيت فكرة التعاون الواسـع النطاق بين الـوكالات الأمريكية في العراق وأفغانسـتان ببعض الشـعبية في الآونة الأخيرة. وما إذا كان إشـراك وكالات فدراليـة أمريكية متعددة في التدخـل في أمور خارجية هي فكرة جيدة حقاً هو أمر آخر، ولكن ربط الحالة الجزائرية بأي طرف من طرفي الجدال لا يجدي نفعاً.

ولسبب ما، فإن الجزائر كانت جزءاً من فرنسا، ولن تكون "الوكالات المدنية" المناسبة "حملاتية" في طبيعتها، وإنما مكلفة فقط. لقد كانت في فرنسا، وفكرة أن درجة ما من المشاركة الفرنسية متعددة الوكالات (أو عدم المشاركة) إما أنها تسـببت في فشـل ذريع في الجزائـر أو أخرّته هي فكرة غير منطقية. ولا يعزو غالولا الفشل الفرنسي إلى

صورة أسوشيتد برس

قوات فرنسية مسلحة على استعداد للعمل في مقاطعة باب الواد في العاصمة الجزائر، بعد أن قام الجيش بإغلاق المنطقة، 26 آذار/ مارس 1962.

قرار عدم مهاجمة مخابئ المتمردين في الدول المجاورة، أو الفشل في معالجة عدم المساواة في ملكية الأراضي، أو قرار تشارلز ديغول النهائي لتحرير الجزائر. إن هذه العوامل الثلاثة تعتبر جسيمة مقارنة بما إذا كان عدد كافٍ من المدنيين قد شارك إدارياً أم لا، أو ما إذا كان السكان المسلمون مهددون بشكل كاف. ويبقى التساؤل بشأن ما إذا كان هناك أي شيء في السجل التاريخي يُظهر لماذا كان تعليق غالولا بشأن أدوار ومهام الجندي الملائمة «حكيماً» بدلاً من أن يكون بلا مبرر أو غير ذي صلة.

هل يعرِّض النموذج الفرنسي الاستراتيجية الكلاسيكية للخطر؟

ما كان ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة برفض العديد من المبادئ الكلاسيكية للحرب بشكل تام. وتعتبر المبادئ المفترضة التي يقدمها غالولا وبعض الكتّاب الفرنسيين الآخرين بديلاً غير كاف ينشأ، كما ينشأون، من عملية مكافحة تمرد فاشلة تماماً. ويبدو أن الكتيب الميداني FM 3-24 يقدِّم الحجة الضمنية بأن الفرنسيين نجحوا إلى الحد الذي طبقوا فيه مبادئ مشابهة لمبادئ غالولا وفشلوا إلى الحد الذي لم يطبقوها فيه. ويتمتع هذا الرأي بدعم تاريخي لا يذكر. لقد كان غالولا شخصاً ثانوياً صغيراً في مبادرة فاشلة. وتعتبر مشاهداته الناقدة فيما بعد، في الوقت الذي تكون فيه مُصاغة بشكل جيد ومفيدة بعض الحالات، تشاركية ولم تتم بعد مواءمتها مع حجم الكارثة التي كانت آخذة بالتكشف عندئذ. لاحظ أن التعبير «خطوط الاتصال» يظهر حوالي 26 مرة في نص الكتيب الميداني FM 3-24، ولكنه لا يستخدم تقريباً أبداً فيما يتعلق بخطوط اتصالات المتمردين. ولا يتم العثور على كلمة "يطارد" أو على التعبير "ذروة" على الإطلاق، بالرغم من أن المرء يتوقع أن تعمل مكافحة التمرد على مطاردة المتمردين. من ناحية أخرى، يبدو أن طريقة غالولا في الحرب قد حلت تماماً محل الفكر الاستراتيجي الكلاسيكي حيث اختفت المصطلحات التي تصاحب تلك المبادئ الاستراتيجية. وقد حدد الفرنسيون أن الاستخدام واسع النطاق للهليكوبتر، الذي يوسع ذروة مكافحة التمرد خلال المطاردة، مفيد في الجزائر.[20]

إن الإشارة الإيجابية في العقيدة العسكرية الأمريكية إلى التجربة الفرنسية في الجزائر تكون مبررة عندما ينطبق مثال تكتيكي أو عملياتي معين على العمليات. وخلاف ذلك، فإن الفشل الاستراتيجي التام لحملة مكافحة التمرد الفرنسية، وأعمال قادتها فيما يتعلق بالأسرى من مقاتلي العدو، يشير بوضوح إلى أن الإشارات إلى الحادثة الفرنسية يجب أن تتم بشكل مقتضب.

وتبسِّط هذه المقالة، بشكل لا يمكن إنكاره، الكتابات العقائدية الأمريكية المتاحة حول "الحرب المحدودة" باستخدام الكتيب الميداني FM 3-24 كمرجع إرشادي وحيد ومقارِن. كما أنه يقلل من قيمة المجموعة الأكثر ثراء من التأثيرات التي تمتع فيها تطوير الكتيب الميداني FM 3-24 بحد ذاته.

من ناحية أخرى، فإن القصد من وراء هذه المقالة ليست الإساءة إلى عقيدة الحرب "المحدودة" الأمريكية، أو حتى إلى الكتيب الميداني FM 3-24، أو محاولة الإثناء عن دراسة التجربة الفرنسية في الجزائر، وإنما القصد هو اقتراح تهدئة حماسنا لاستخلاص دروس من هذا النزاع الخاص. ومن الأفضل أن نراعي العواقب التواصلية الأوسع نطاقاً التي يستلزمها تضمينها. لا ينبغي أن يجبرنا أي شيء من التجارب في الجزائر على إحلاله محل دروس للاستراتيجية الكلاسيكية لا يزال من الممكن تطبيقها. ينبغي علينا دراسة الحرب على المتمردين في الجزائر، ولكن عندما يتعلق الأمر بتضمين دروس مستخلصة منها في عقيدتنا في مكافحة التمرد - إذا كان اختيار الدروس التي يجب تضمينها نادراً، ويتم إغفال الدروس الأفضل - فمن الأفضل لنا أن نتجاهلها بالكامل. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. الكتيب الميداني 3 (FM-24/ نشرة فيلق مشاة البحرية لقتال الحروب MCWP 3-33.5، والكتيب الميداني3 FM 24 (واشنطن، العاصمة: مكتب مطبعة الحكومة الأمريكية، 15 كانون الأول/ ديسمبر، 2006).

2. من بين العناوين المفقودة من مسرد المراجع في الكتيب الميداني 3 FM 24، والذي يعبر عن الفشل الفرنسي الذريع، أنظر بينجامين ستورا، الجزائر 1830- 2000 (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، 2001)؛ وبول أوساريسي، معركة القصبة: مكافحة الإرهاب والتعذيب (نيويورك، إينيغما بوكس، 2005)؛ وجيرار شالياند، محرر، استراتيجيات حرب العصابات: مقتطفات تاريخية من المسيرة الطويلة إلى أفغانستان (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1982)؛ وإدغار أوبالانس، العصيان الجزائري 1954- 1962 (هامدين، كونيتيكت: آركون بوكس، 1977)؛ وإيروين ول، فرنسا، والولايات المتحدة، والحرب الجزائرية (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2001). وفي معركة القصبة، اعترف أوساريسي، الذي عمل بشكل مباشر لدى ترنكييه، بالاستخدام واسع النطاق للتعذيب. وجيرار شالياند هو دون شك الكاتب الفرنسي الأغزر إنتاجاً والمطلع شخصياً على مواضيع حرب العصابات والتمرد. لذا، فإن غياب ذكر هذا المؤلف هو بحد ذاته أمر يلفت النظر. ويضفي كتاب ول استراتيجية مفقودة وسياقاً دبلوماسياً على الحالة الجزائرية. على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة مسؤولة إلى حد كبير عن إعادة البناء السريع للجيش الفرنسي، الجيش الذي أعدته الولايات المتحدة للدفاع التقليدي عن أوروبا. وقد كانت حالة العديد من نسخ كتاب أوبالانس الموجودة على الرف في مكتبة بحوث الأسلحة المشتركة، والتي تدل على الانكباب عليها، تنم عن الاهتمام طويل الأمد في الموضوع بين الضباط العسكريين الأمريكيين ومعلميهم. ولا يبدو الأمر كما لو أن وجهة نظر غالولا بشأن الحرب في الجزائر تهيمن على الفضاء الفكري في ليفنورث.

3. ديفيد غالولا، إحلال السلام في الجزائر، 1956- 1958 (سانتا مونيكا: راند، 2006 أعيدت طباعة إصدار 1963)؛ الكتيب الميداني 3 FM 24 الحرب: النظرية والممارسة (نيويورك: بريغر، 1964)؛ أليستير هورن، حرب سلام ضارية (نيويورك: فايكنغ، 1977)؛ جان لارتيغي، قادة المائة مقاتل (نيويورك: دوتون، 1962)؛ روجيه ترنكييه، الحرب الحديثة: وجهة نظر فرنسية حول مكافحة التمرد ترجمه من الفرنسية دانييل لي (نيويورك: بريغر، 1964).

4. أنظر رالف بيترز، "عقيدة مضللة،" آرمد فورسز جورنال، كانون الأول/ ديسمبر 2007 على الإنترنت على:

<http://www.armedforcesjournal.com/2007/12/3144330> (4 أيار/مايو 2008)؛ والمقدم جيان جينتايل، "عقائد الحرب،" آرمد فورسز جورنال، كانون الأول/ ديسمبر 2007، على الإنترنت على:<www.armedforcesjournal.com/2007/11/31558364> (4 أيار/ مايو 2008)؛ مارك غريمسلي، "لماذا نكره كتيب مكافحة التمرد الجديد،" دونهم خارج العصر الحجري Blog Them Out Of The Stone Age، على الإنترنت على: <http://warhistorian.org/wordpress/?p=688> (4 أيار/ مايو 2008).

5. أنظر ويكيبيديا، "روجيه ترنكييه" على الإنترنت على

<http://en.wikipedia.org/wiki/Roger_Trinquier> وفقاً لويكيبيديا، فإن قائمة مطبوعات ترنكييه أكبر بكثير من قائمة غالولا، وقد ولد ترنكييه قبل حوالي 10 سنوات (في 1908) من مولد غالولا (1919).

6. كما يشير المقال في ويكيبيديا، والعديد من المصادر الأخرى، فإن الشخصيات في روايات جان لارتيغي، بما في ذلك قادة المئة مقاتل (مذكور في مراجع الكتيب الميداني 3 FM 24) وكان جنود الحرس الإمبراطوري الروماني، وكلاب صيد الجحيم، يستندان جزئياً إلى حياة روجيه ترنكييه.

7. ربما كان غالولا ببساطة أكثر امتناعاً عن إعطاء المعلومات من ترنكييه. لاحظ، على سبيل المثال، التعليق "تحت ضغط الحملة الصحفية ضد 'عمليات التعذيب' (في رأيي 90 بالمائة كلاماً فارغاً، و10 بالمائة حقيقة)، تم إنشاء وحدة خاصة في خريف عام 1957 تحت اسم دي. أو. بي". غالولا، 183.

8. هذا التأكيد هو اعتراض مبطل للزعم المثير للنزاع لبعض الإسلاميين المتطرفين بأن إسرائيل تشكل مستعمرة أمريكية، أو على الأقل، غربية مماثلة للسكان الفرانكوفونيين في شمالي إفريقيا.

9. غالولا، 247.

10. حول موضوع طائرات الهليكوبتر في الجزائر، أنظر تشارلز آر. شريدر، حرب الهليكوبتر الأولى: الإمدادات اللوجيستية والتنقل في الجزائر، 1954- 1962 (ويست بورت، كونيتيكت: بريغر، 1999)؛ وحول قيمة الحواجز المادية، أنظر أوبالانس، 215.

11. كان هناك القليل من الشك بهذا. أنظر أوساريسي، 4.

12. الكتيب الميداني 3 FM 24، 7-28.

13 غالولا، 262.

14. نفس المرجع السابق، 268. استخدمت التعبير «على ما يبدو» لأن الجملة تأتي من ملحق، وهو رسالة كتبها غالولا في عام 1956 عندما كان لا يزال نقيب.

15. أنظر روبرت ريغز، دروس في مكافحة التمرد من الحرب الفرنسية الجزائرية الفرنسية (نيوبورت، رود أيلاند: كلية الحرب البحرية، 2004) 2، نقلاً عن مارتن ألكسندر وجيه كيغر، محرر، فرنسا والحرب الجزائرية 1954-1962: الاستراتيجية، والعمليات والدبلوماسية (بورتلاند: فرانك كاس، 2002) 9. قوام القوات الفرنسية، وفقاً لهذه الأرقام، تزيد عن 415000 في عام 1957.

16. أنظر بشكل عام، الفصل 1 "مدينة ليست ذات أهمية عظمى" في هورن، حرب سلام ضارية، (نيويورك: نيويورك ريفيو أوف بوكس، 2006) 23-44.

17. تحقيق شخصي في مسألة مقدار المعرفة الموجودة داخل وكالة مخابرات الدفاع فيما يتعلق بملكية الأراضي وفرض الضرائب في العراق كشف أن هذه المعرفة، من ناحية مؤسسية، لم تكن شيئاً من أواخر عام 2006.

18. حول استخدام التسييج بالحواجز، أنظر غالولا، 62، و149، و180، و181. إنه ليس تفصيلاً صغيراً أن التسييج كان ملغوماً بكثافة. وبالنسبة لإجراء عملية الإحصاء، أنظر غالولا، كافة الكتاب.

19. الكتيب الميداني 3 FM 24، 2-9.

20. ذكر كلمة "هليكوبتر" في الكتيب الميداني3 FM 24 تتمحور حول الإخلاء الطبي والإنزال العرضي للإمدادات إلى القواعد النائية (8-8، و8-9، وإي1-). كما يوجد كذلك إشارة إلى الدعم في الحرائق (إي2-)، ولكن الإشارة الوحيدة، وغير المباشرة، إلى استخدام الهليكوبتر لنقل الجنود ووضعهم في مواقعهم هي في فقرة تتحدث عن بناء قدرة قوة جوية للبلد المضيف (إي5-).

Let's Take the French Experience in Algeria Out of U.S. Counterinsurgency Doctrine
Geoff Demarest
Originally published in the English July-August 2010 Edition.

الآن وفيما نحن نغادر العراق، ما الذي تعلمناه؟

العقيد كريغ إيه. كوليير، الجيش الأمريكي

في 19 آب/أغسطس، 2010، غادرت آخر وحدة مقاتلة - اللواء ستريكر الرابع التابع لفرقة المشاة الثانية - العراق حيث أصبحت عملية حرية العراق تسمى عملية الفجر الجديد. ويبلغ عدد جنودنا في العراق الآن أقل من 50000 جندي. ومن السابق لأوانه القول إننا انتصرنا، ولكننا نغادر عراقاً «غير مثالي، ولكنه جيد بما يكفي لكي نغادره،» كما عبر عنه مؤخراً كبير مراسلي واشنطن بوست في العراق إيرنستو لوندونيو.[1]

إن هذا تحول لافت في الأحداث فقط منذ سنوات قليلة مضت. ومع ذلك، فإننا لا نفهم بوضوح ما الذي فعلناه وجعلنا نسحب انتصاراً محتملاً من بين فكي الهزيمة. إن الحكمة التقليدية تزعم بأننا انتصرنا بسبب الزيادة في القوة الأمريكية بين عامي 2007 و2008، والتحول الجسور في العمليات التكتيكية لمبدأ المكافحة الفعالة للتمرد. وقد اشتملت مبادئ مكافحة التمرد على تحويل تركيزنا من قتل واعتقال المتمردين إلى حماية السكان وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بسخاء، إضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية.

لقد كانت زيادة حجم القوات المسلحة الأمريكية ووضع مواقع قتالية صغيرة بين السكان أمراً بالغ الأهمية لنجاحنا. وقد عملت "الصحوة" في عام 2006، على التخلص من مجموعة كبيرة من المتمردين السنة. كانت الشراكة مع قوات الأمن العراقية وميليشا "أبناء العراق" فعالة جداً أيضاً. من ناحية أخرى، فقد كانت أدواتنا غير الفتاكة أقل أهمية بكثير من ما ينسب إليها عادة، وهذا ينطبق بشكل خاص على مليارات الدولارات التي أنفقناها على مشاريع وخدمات.

وكان أكثر الأمور المطلوبة أهمية بالنسبة لحماية السكان هو القضاء على المجرمين والمتمردين الذين كانوا يسببون المشاكل. وكانت أكثر الوسائل فعالية في القضاء عليهم هي من خلال القيام بعمليات قتالية مصممة لقتلهم أو القبض عليهم. وللدفاع عن شعب العراق، قمنا ببناء الآلاف من الحواجز والسواتر لفصل المتمردين عن السكان. وعبّر قائد كتيبة عن ذلك بقوله "إن الأسوار الجيدة تصنع جيراناً طيبين".[2] لقد قمنا بعمليات فتاكة لا هوادة فيها ضد العدو المتمرد.

العقيد كريغ إيه. كوليير، الجيش الأمريكي، هو المساعد العسكري لأنظمة الجيش للقتال البري، مدير، الاختبار والتقييم العملياتي، في مكتب وزير الدفاع، البنتاغون. خدم لفترتين في الجيش في العراق، كان في الفترة الأولى نائب قائد اللواء الثالث، فرقة المشاة 101، بين عامي 2005 و 2006 ، وبعد ذلك عمل كقائد للكتيبة الثالثة، سلاح الفرسان 89، اللواء الرابع، الفرقة الجبلية العاشرة بين عامي 2007 و 2008. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من الأكاديمية العسكرية الأمريكية، وحاصل على درجة الماجستير من جامعة غولدن غيت، في سان فرانسيسكو.

(صورة القوات الجوية الأمريكية/الرقيب القني إريك غودموندسون)

صورة: الشمس تغرب خلف سي17- غلوبماستر 3 حيث ينتظر الجنود في طابور للصعود على متن طائرة تقلهم إلى الولايات المتحدة، 17 تشرين الثاني/نوفمبر، 2009 في قاعدة بلد المشتركة، في العراق. ويمكن أن تحمل سي17- حمولات تصل إلى 169000 باوند. ويمكن أن تهبط في مطارات صغيرة المساحة. ويتم نشر سي17- من جناح الجسر الجوي 437 في قاعدة تشارلستون الجوية بساوث كارولينا.

وقد تكبدنا، لبعض الوقت، خسائر كبيرة كثمن مقابل القضاء على عدد أكبر بكثير من المتمردين. وأصبحت قوات الأمن العراقية أكثر احترافاً شيئاً فشيئاً، إلا أنها ليست جيدة بقدر جودتنا، ولكنها كانت جيدة بما يكفي للتعامل مع عدوها. وقد كانت الحوافز الاقتصادية مفيدة لتعزيز النجاح، ولكن ليس قبل اجتثاث المتمردين. لقد برهنت تجربتنا في العراق أن العمليات الفتاكة تبقى هي العنصر الحاسم للقوة القتالية.

منذ إصدار الكتيب الميداني 3 (FM)-24، مكافحة التمرد، في عام 2006، امتلأت المطبوعات العسكرية وغير العسكرية بمقالات تشيد بمزايا العمليات غير الفتاكة - «خطوط الجهد» للحكم، والتنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية والمصالحة، وما إلى ذلك. وقد دعا العديد من المتحمسين لمكافحة التمرد إلى تركيز مفرط على التنمية الاقتصادية أكثر من التركيز على العمليات القتالية - المزيد من غريغ مورتينسون والقليل من كيرتيس ليميه. وبسرعة كبيرة، تحولت الحاجة المشروعة للنظر في خطوط جهود أخرى إلى منح الأولوية في الأهمية للعمليات غير الفتاكة. وقد أدى التشديد على مكافحة التمرد إلى تحويل فلسفة شعبية إلى معتقد تقليدي للحكم، قصير النظر تقريباً. وأصبحت أهلية القائد الميداني عبارة عن إدراك لإتقانه للجوانب غير الفتاكة لمكافحة التمرد، وليس لفعاليته في الحد من العنف في منطقة عملياته. وغالباً ما كان يتم الاستغناء عن خدمات أولئك الأفراد الذين لم يبدوا حماساً كافياً للعمليات غير الفتاكة بوصفهم لم «يفهموا» مكافحة التمرد.

إننا نبدو مترددين في الاعتراف بأن قتل العدو قد حقق نجاحاً فعلياً. وقد لاحظ المؤلف والمرافق للقوات في العراق

بشكل متكرر بينغ ويست هذا التردد واقترح سبباً لذلك. ففي طبعة آذار/مارس - نيسان/ إبريل 2009 من ميليتاري ريفيو، كتب ويست:

إن النظريات المتبناة في الكتيب الميداني FM 3-24، مكافحة التمرد، قد أقنعت وسائل الإعلام السائدة بأن حملة الجنرال بيتريوس المقبلة [زيادة حجم القوات] في بغداد كانت مبررة أخلاقياً. وقد راق الكتيب الميداني لليبراليين لأنه طرح مفهوم الحرب بدون إراقة دماء. فقد تم تبديل مواقف الأعداء بدلاً من قتلهم. وقد كان الكتيب الميداني الذي كتبه بروفيسور من هارفارد، الوحيد الذي حظي بفرصة عرض للكتاب في نيويورك تايمز.[3]

من ناحية أخرى، فإن الكتيب الميداني FM 3-24 لا يقيّد من العمليات الفتاكة، ولكن بدلاً من ذلك يوسّع آفاق الجيش من خلال توضيح أن استراتيجيات أخرى من المحتمل أن تكون فعالة، سواء فتاكة أو غير فتاكة، كانت متاحة لهزيمة أي تمرد. وكان للقائد الحرية في الاختيار من ضمن مجموعة متنوعة من الخيارات لتحقيق النجاح في المنطقة المكلف بها. وكانت العمليات الفتاكة لا تزال مدرجة على القائمة.

المبالغة في تقدير أهمية المشاريع والخدمات

في صيف عام 2008، أخبرني مترجمي الأردني-الأمريكي بأن الوحدة الأمريكية التي تم تعيينه فيها قد أنفقت، قبل بضع سنوات، أكثر من 6 ملايين دولار أمريكي لإنشاء اتحاد طلبة لجامعة المستنصرية في بغداد. وقد عمل مع العديد من الوحدات الأمريكية على مدى فترة خمس سنوات، وكان يعرف التاريخ الحديث للمنطقة أفضل من أي شخص في المفرزة. وسألته ما الذي حصلت عليه أمريكا مقابل أموالها، فأجاب، وبدون تردد، عبوات ناسفة ارتجالية.

لقد كان لدى هذا المترجم خبرة عن كثب عن مساعينا في التنمية الاقتصادية بمرور الوقت. وشأنه شأن آخرين من ذوي الخبرة الطويلة في العمل مع الأمريكيين، أبدى إعجابه بجهودنا ولكنه تأسف لأننا كنا ساذجين بشكل ميؤوس منه عندما كان الأمر يتعلق بإنفاق الأموال في العراق. لقد كان مذعوراً بشكل خاص من مئات الملايين من الدولارات التي تنفق في حي مدينة الصدر الفقير في بغداد. وأوضح أنه

لقد برهنت تجربتنا في العراق أن العمليات الفتاكة تبقى هي العنصر الحاسم للقوة القتالية.

لم يكن هناك انحسار في أعمال العنف، كما أن الميلشيات حظيت بكل من الأموال والمشاريع على أي حال.

ولمجرد أننا قمنا، على سبيل المثال، بتقديم مولد كهرباء صغير إلى مجتمع فقير، وأدرجنا "لقطات وقائع" لافتتاحه الكبير في صحيفة يومية، لايعني أن المشروع كان فعالاً. إنه فقط يعني أننا أنفقنا الكثير من المال، وأنجزنا مشروعاً، وربما شعرنا بالرضا بشأنه. وكما علق قائد كتيبة آخر، فإن إنفاق "200000 دولار يجعلك تنجز إصلاحاً لسقف، ودهاناً لمدرسة داخلية وتحصل على

الصورة مجاملة من المؤلف

جندي أمريكي في دورية مع وحدة من الجيش العراقي المحلي في سوق الشورجة المزدهر في بغداد، وهو الأكبر في العراق، والمسرح لكثير من الهجمات الانتحارية المدمرة قبل أن تجعله التحسينات التي تم إجراؤها على الأمن مكاناً آمناً للعراقيين ليتسوقوا فيه.

بضع صور في صحيفة ستارز آند سترايبس».[4] ولكن هل انخفض مستوى العنف نتيجة لذلك؟ هل حصلنا على المزيد من النصائح أو على المزيد من المشاركة من الحكومة المحلية؟ هل وفرنا المزيد من فرص العمل للسكان المحليين؟ هل كان المولّد حتى يعمل بعد أسبوع أو بعد شهر؟ من شأن هذه الأسئلة أن تكون مؤشرات أفضل بكثير على فعالية المشروع. ولكن «المقاييس» الوحيدة التي تم رصدها كانت مقدار الأموال التي تم إنفاقها وعدد المشاريع التي تم إنجازها. وقد أعطت هذه الاحصائيات شعوراً وهمياً بإحراز التقدم. وتستند الحكمة السائدة لإعطاء الأولوية للعمليات غير الفتاكة إلى نواة لحقيقة: الصلة البديهية بين المشاريع المستكملة وانخفاض مستوى العنف. وتتمثل المشكلة في أننا قبلنا النظرية بدون مراجعة النتائج التي توجد أمامنا.

وكقاعدة عامة، كلما كان المرء أبعد عن مكان تنفيذ مثل هذه المشاريع والخدمات، كان الحماس لديه أكبر لبذل الجهد. وهذا يفسر إلى حد كبير الحماس الذي لدى العديد من مثقفي مراكز الأبحاث خارج الجيش، وحتى بعض كبار الضباط داخله، لهذا الجانب من مكافحة التمرد. وهم نادراً ما واجهوا ذلك الإحباط الذي واجهه من بيننا من مروا بتجربة تنفيذ هذا الخط من الجهد. وفي الواقع، عندما وصلنا لأول مرة إلى العراق، كان ضابط أركان المفرزة المسؤول عن تنسيق مشاريعنا والمنح المخصصة للمشروعات الصغيرة مؤمناً حقيقياً. ومع ذلك، ففي منتصف الطريق خلال فترة خدمتنا التي بلغت 13 شهراً، أصيب بخيبة أمل من الطريقة التي كنا نهدر بها الأموال والطاقة على مشاريع لا طائل منها.

وفي كثير من الأحيان لم يكن الشعور في الافتتاح الكبير لمشروع ما هو الرضا عن القيام بشيء يستحق ما

الصورة مجاملة من المؤلف

المؤلف ومترجمه يتحدثان إلى "شيوخ" محليين في شرق بغداد في الافتتاح الكبير لمولد الكهرباء الصغير، صيف عام 2008.

تم انفاقه بالنسبة للعراقيين. وإنما كان الشعور بالإحباط من تعرضنا للنهب بشكل كبير جداً من قِبل المقاولين. وعلى الرغم من عمليات التفتيش على سير المشروع، والتي قام بها عراقيون آخرون قمنا بإجازتهم للمهمة، فإن جودة معظم المشاريع العراقية كانت أقل من التوقعات. لقد سمعنا مراراً وتكراراً أن المقاولين العراقيين استغلوا الافتقار إلى الإشراف لتحقيق أرباح طائلة.

لقد أخبرنا مترجمونا، ومخبرونا، وقوات الأمن العراقية لدينا ونظراؤنا من مسؤولي الحكومة العراقية، وضباط المخابرات لدينا، بأن أموالنا التي يتم إنفاقها على المشاريع كانت تمول التمرد. ولم يكن السؤال ما إذا كان ذلك يحدث أم لا، وإنما ما هو حجم أموالنا التي وجدت طريقها إلى جيوب المتمردين.

وقد شهدنا، في بعض الأحيان، هذا الأمر مباشرة. ففي إحدى المهام خارج سامراء في ربيع عام 2006، قام جندي عراقي بتسليم شركائه الأمريكيين رزمة من الأوراق النقدية من فئة مائة دولار أمريكي، وأشار إلى متمرد مقبوض عليه ومحتجز في منطقة حجز مؤقت للمعتقلين. لقد أعطاه المتمرد الرشوة مقابل حصوله على حريته. وقادنا تتبع الأرقام التسلسلية للأوراق النقدية (10,000 دولار أمريكي كانت لا تزال في اللفافة) إلى مركز عمليات مدنية/عسكرية مجاور للوحدة. وكانت الوحدة على ما يبدو قد قامت بإعطاء المال لمقاول عراقي مقابل مشروع أو خدمة ما.

ويزعم المتحمسون لمعتقد استخدام العمليات غير الفتاكة في مكافحة التمرد، بأن العمليات القتالية، حتى في حال نجاحها، لا تجلب سوى انخفاضاً مؤقتاً في العنف. ويؤكدون على أن المشاريع والخدمات توفر قدراً أكبر من المنافع طويلة الأمد. والمشكلة في ذلك الزعم هي ذات شقين. الأول هو أنه لا يوجد دليل فعلي بأن ذلك صحيح، غير الدليل المستوحى من الحكايات والنوادر وبعض نتائج الاستطلاعات. والثاني هو أن ذلك يكمن في افتراض أن لدى العراق مصدر لا ينضب من الأعداء المحتملين ينتظرون أن يتم تجنيدهم من قِبل متمردين مستعدين لإغداق الأموال عليهم.

إن هذا المصدر الذي لا ينضب من الأعداء المحتملين لا يتفق مع ما اكتشفته بالخبرة. وعلى الرغم من أن قلة من العراقيين كانوا يريدون وجودنا هناك، فقد كان هناك أقلية قليلة جداً من السكان على استعداد لمهاجمتنا، بأي ثمن. وحتى لو كان هناك تلك الأعداد غير المحدودة من المتمردين المحتملين، فإن القضاء على عدد قليل من مجنِّدي المتمردين كان فعالاً إلى حد كبير أكثر من محاولة اجتثاث المجموعة الأكبر بكثير من المجنَّدين المحتملين.

فعالية المهام الفتاكة

وغالباً ما يتم تسليط أسوأ ما يمكن من الضوء على العمليات القتالية، مع ظهور صور لأبرياء تعرضوا للقتل، وممتلكات مدمرة، وذكور في سن الخدمة العسكرية محتجزين. ولكن كانت معظم العمليات القتالية التي قمنا بتنفيذها بحلول عام 2006 عبارة عن مهام "ضربات خفيفة». وقد قمنا بتنفيذ عمليات «ضربات عنيفة» فقط في تلك الفرص التي كان فيها لدينا، بشكل خاص، معلومات مخابراتية جيدة أو عابرة عن موقع لمتمردين خطيرين معروفين. وفي حين أن تنفيذ العمليات القتالية كان يستلزم بعض المخاطرة، فإن المكافأة - القبض على متمرد أو قتله - كانت تفوق خطر استعداء السكان. وغالباً ما كان الانخفاض في مستوى العنف عميقاً ودائماً بعد أن نكون قد اقتلعنا مجرماً من بين السكان كان يرهبهم.

إن الأغلبية الساحقة من المهام التي قمنا بها كانت غير فتاكة: القيام بدوريات في الأسواق، وزيارة مواقع المشاريع المحتملة، وما إلى ذلك. وقام العديد من القادة بتنفيذ عمليات غير فتاكة بإخلاص، ولكنهم كانوا يفضلون غالباً تنفيذ مهام فتاكة. لقد كان لقتل

متمـرد أو اعتقالـه أثـر إيجابـي أكثر من أي شـيء آخر فعلناه، وذلك باطراد وبشكل يمكن قياسه.

وفيمـا يلـي بعـض الأمثلـة. ففـي أيار/مايـو 2008، قامـت مجموعة مـن المتمردين بنصب كمـين لفصائلنا العسـكرية أثناء مهمة بالقرب من شـرق مدينة الصدر. وقـد قام جنودنا بشـن هجوم مضاد، واسـتدعوا فصائل أخرى، وقامـوا بمطاردة المتمردين عبـر العديد في الأحياء. وفـي نهاية المطـاف، حصرناهم في منـزل قمنا بتدميره بمسـاعدة طائرات الآباتشي المقاتلة. وقد أسفر الاشتباك بالنيـران عن مقتل 15 إلى 20 متمـرداً. وبعد ذلك، اقترب مالـك المنـزل المدمَّر من قائـد الوحدة وقدّم، فـي الواقع، شـكره له للقضاء على العصابة التي كانت تروّع المجتمع لأشـهر. وبعد فتـرة قصيرة مـن تلك الحادثـة، وعمليات فتاكـة أخرى ناجحة فـي المنطقة، فاتَحنـا زعماء المجتمع المحلي بشـأن الحصول على مسـاعدة. ومنذ أن تم القضاء على قطاع طرق الحي، أصبحوا يشعرون بالأمن في القدوم إلينا وإلى الحكومة العراقية على حد سواء، وهو شيء لم يفعلوه من قبل أبداً.

وفـي تموز/يوليـو 2008، قتـل فريق القناصـة بالمفرزة متمرداً كان يزرع عبوة ناسـفة ارتجالية في وسـط بغداد. وكانـت تنطبق عليه أوصـاف صانع قنابل كنـا نتعقبه، وكان يصنـع ويزرع عبواته الناسـفة بنفسـه. ومن خلال الهجمـات المتواصلة، كان هو العضـو الأخير الباقي من خليته. وبعد القضـاء عليه، لم نرَ مرة أخرى أبداً أي دليل على ذلك الأسلوب الخاص لزرع القنابل على جانب الطريق.

وهنـاك العديـد مـن الأمثلة عـن فعاليـة العمليات الفتاكـة وعدم فعالية التركيز على التنمية الاقتصادية. والنظرية القائلة إن أموال التنمية الاقتصادية التي تصب في منطقة ما سـوف تجفف بفعالية مستنقع المتمردين تبقى نظرية بدون برهان مبني على التجربة.

وعادة ما كان يأتي المؤشـر الأفضل بشـأن ما إذا كانت عمليـة ما ناجحـة أم لا مـن العراقيين أنفسـهم. فقد عزا رجـال الأعمال، إلى حد كبير، الفضـل في الزيادة في التجارة والأرباح إلى تحسـن الوضع الأمني. وفي كثير من الأحيـان كان العراقيـون يقدمون الشـكر لنـا ولنظرائنا من قـوات الأمـن العراقية لاقتـلاع المجرمين مـن بينهم. ونادراً ما كان السـكان المحليـين يطلقون لقب «متمردين» على الأشـخاص السـيئين، وكان «أعضاء العصابات» هو المصطلـح المحلي المفضـل، وكان يعتبر الوصـف الدقيق لهذا النوع من الأعداء الذي كنا نواجهه.

وكانـت الطريقة الأفضـل لفهم الكثيـر عن العنف في العـراق هي من خـلال عيون زعيم عصابـة إجرامية. لقد كان الأمر يتعلق بشـكل رئيسي بالحصول على المال والنفوذ والسـلطة. وكان العدو هم المتمردين عندما كان من الملائم أن يكونوا متمردين: عندما يعود ذلك بربح أكبر، وتكون المكافأة تسـتحق المخاطـرة. وكانوا دائمـاً، تقريباً، يرفضون الصمود والقتال مفضلين مهاجمتنا بزرع قنابل علـى جوانـب الطريـق، أو بعمليات قنـص متفرقة. ولم يكـن من الممكن إقناعهم بالعدول عن أسـلوب حياتهم من خلال عروض بتقديم مسـاعدة اقتصاديـة. لقد كانوا مهتمين فقط بمشـاريعنا وخدماتنا من أجل الأموال التي كانوا يبتزونهـا من المقاولين. ومنـذ أن قمنا بالإغداق في إمـداد العراق بأمـوال التنمية الاقتصاديـة وبالقليل من الرقابة والإشراف، فقد وفرنا بيئة مربحة للفساد والابتزاز.

وإلى أن قمنا بالقضاء على المتمردين الذين يسـببون معظم المشاكل، كان النجاح في خطوط الجهود الأخرى محدوداً. اقضِ على السرطان ولا تعالج الأعراض فقط، كانت هي الطريقة التي عبر بها قائد لواء سـابق ناجح عن ذلك. لقد كان من الممكن أن يكون هناك اسـتخدام أكثـر فاعليـة للـ9 ملايـين دولار أمريكي التـي أنفقها سـلاح الفرسـان 3-89 فـي عـام 2008 على مشـاريع ومنـح مخصصة لمشـروعات صغيرة، وهـو أخذ نصف الأموال واسـتخدامها لتدريب وتجهيز فريق قناصة آخر. وقد كانـت المبالغ التـي أنفقناها على مشـاريع وعدد

الصورة مجاملة من المؤلف

فريق انتقالي عسكري يقدم المشورة إلى أحد أفراد الشرطة الوطنية العراقية خلال مهمة بقيادة عراقية في شرق بغداد، 2008.

أكواب الشاي التي احتسيناها مع زعماء محليين في غير محلها طالما أن أفراد عصابة الحي العتاه كانوا لا يزالون طلقاء.

لقد حدثت معظم الخسائر التي تكبدناها أثناء التنقل على طرق عراقية. ولم يكن يهم ما إذا كان الجنود ذاهبون للتفتيش على مشروع أو لشن غارة على مخبأ للمتمردين. وبالمقارنة، فقد كانت العمليات القتالية، في الواقع، أكثر أمناً. وقد أهدر الجنود قدراً كبيراً من الوقت، وجعلوا أنفسهم عرضة لخطر كبير وهم ينفذون مهام غير فتاكة. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كانت المخاطرة والتكلفة تستحقان الجهود المبذولة.

يفخر الجيش بأنه يجري تقييماً ذاتياً وبأنه قادر على التكيف بسرعة. وتقريباً تلقى كل ضابط في الجيش استعراضاً في أحد مراكزنا للتدريب على القتال اتسم بصراحة بالغة «لا مجال للجلود الرقيقة» للخبرة المكتسبة بعد المهمة. فقيمة التعلم في اعقاب كل مهمة هي، إلى حد كبير، جزء لا يتجزأ من ثقافة الجيش حيث نجري بشكل منتظم استعراضاً للخبرة المكتسبة من مهام حقيقية فيما يجري تنفيذها. ولهذا السبب فإنه من المحبط أن نرى أن هذا النوع من استعراض الخبرة المكتسبة غير موجود فيما يتعلق بجهودنا في التنمية الاقتصادية في العراق.

إننا لا نعلم كم من مساعدتنا للتنمية الاقتصادية كانت فعالة، وكم تمت خسارته في الفساد أو في تمويل متمردين. لقد كان بإمكاننا إنفاق أموال أقل بكثير على مشاريع وخدمات أساسية، وذلك لأن اقتلاع المتمردين والمجرمين من البيئة بحد ذاته قد أدى إلى تحسينات لافتة في الأمن والتنمية الاقتصادية. وبصرف النظر عن الشعبية الحالية التي يحظى بها النهج غير الفتاك، فإنه يتعين علينا أن نكون على استعداد لإجراء دراسة شاملة بشأن إمكانية أن يكون قدرة كبيرة من المال الذي أنفقناه في العراق قد وجد طريقه إلى المتمردين.

الرقيب كميرلي جونسون، وزارة الدفاع الأمريكية

قافلة من مركبات سترايكر المقاتلة في دوريتها الأخيرة في ساعات الصباح الباكر من يوم 16 آب/أغسطس، 2010. لقد كان فريق اللواء القتالي الرابع التابع لفرقة المشاة الثانية هو اللواء القتالي الأخير الذي يغادر العراق.

وربما أن مليارات الدولارات التي أنفقناها على التنمية الاقتصادية في العراق قد أدت، في التحليل النهائي، إلى نتائج عسكية. ومن المؤكد أن ذلك كان أقل أهمية بكثير بالنسبة لنجاحنا من إعادة تركيزنا في عامي 2007-2008 على قتل الأعداء والقبض عليهم.

إن إجراء استعراض استراتيجي للخبرة المكتسبة لتحديد ما الذي كان ناجحاً فعلاً في العراق هو أمر كان يتعين عمله منذ وقت طويل. والرواية السائدة هي أن الجهود الكلية التي تؤكد على أن التأثيرات غير الفتاكة أدت إلى نجاحنا المؤقت. وربما تكون التنمية الاقتصادية قد لعبت دوراً، ولكن قدرتنا على الفتك كانت هي العامل الأهم.

ويشير التحليل النهائي إلى أن عمليات الاستنزاف لها أهمية بالفعل. وينبغي أن لا نشعر بالخجل من أن العمليات القتالية التقليدية قد نجحت في العراق. فبالرغم من كل شيء، لقد قمنا ببذل قدر هائل من الجهد في التأكد من أن جنودنا هم الأكثر فتكاً على وجه الأرض. ميليتاري ريفيو

ملاحظات هامشية

1. إيرنستو لوندونيو، "هل كانت حرب العراق تستحق هذا العناء؟ مدينة مقسمة تحاول الإجابة"، واشنطن بوست، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
2. حديث المؤلف الشخصي مع المقدم تيم واتسون، قائد مشاة 2-4، 2008
3. بينغ ويست، "دروس مكافحة التمرد من العراق،"" ميليتاري ريفيو (آذار/مارس - نيسان/إبريل 2009): 2.
4. البريد الإلكتروني الشخصي من المقدم دان بارنت، قائد مشاة 1-2 (سترايكر) (1 أيلول/سبتمبر 2009).

Now That We're Leaving Iraq, What Did We Learn?
Colonel Craig A. Collier, U.S. Army
Originally published in the English September-October 2010 Edition.

الاستجواب العسكري للمشبوهين بالإرهاب: الخيال الواسع لا يعني بالضرورة عملاً غير مشروع

المقدم ديفيد جي. بولجيانو، سلاح الطيران الأمريكي
والعقيد إل. مورغان بانكس، الجيش الأمريكي

إن الآراء التي طرحت في هذه المقالة هي آراء المؤلفين ولا تمثل السياسة أو الموقف الرسمي لوزارة الجيش، أو وزارة سلاح الطيران، أو وزارة الدفاع، أو الحكومة الأمريكية.

إن المعرفة المسبقة هي التي تمكن الحاكم الرشيد والجنرال الصالح من الهجوم والقهر وتحقيق أشياء تتجاوز متناول الرجال العاديين. والآن لا يمكن لهذه المعرفة المسبقة أن تنتزع من الأرواح؛ ولا يمكن الحصول عليها استقرائياً من واقع الخبرة، ولا بأي حساب استنتاجي. إن معرفة تشكيلات العدو لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال رجال آخرين.[1]

- صن تسو

أعتقد أنه سيخدم مصلحة المجتمع الاستخباراتي على أفضل وجه استحداث منظمة للشواغل المشتركة تعهد إليها مسؤولية إضافة الطابع المهني على مبادئ الانضباط في عمليات الاستجواب، وإدارة نهج صارم لدراسة "علم" الاستجواب، وتصميم عقيدة عسكرية لدمج نتائج ذلك البحث في العمليات الميدانية.[2]

- ستيفن إم كلايمان

تبحث الولايات المتحدة عن سبل قانونية لجمع معلومات من أشخاص معتقلين خلال الحرب على الإرهاب.3 وهي قضية شائكة وحساسة من الناحية السياسية. وبينما انصب معظم الجدل على أساليب الاستجواب التي تتبعها وكالة المخابرات المركزية والوكالات الحكومية الأخرى، كان هناك تحرك قوي نحو فرض قيود على المحققين العسكريين.

المقدم ديفيد جي. بولجيانو، سلاح الطيرن الأمريكي، مساعد مدير الدراسات القانونية للأمن القومي بالكلية الحربية للجيش الأمريكي. يحمل دكتوراه في الفقه القانوني من كلية الحقوق بجامعة بولتيمور، وماجستير في الدراسات الاستراتيجية من الكلية الحربية للجيش الأمريكي، ودرجة الليسانس في اللغة الإنجليزية من جامعة لويولا في ميريلاند.

العقيد إل. مورغان بانكس هو الطبيب النفساني ورئيس مديرية التطبيقات النفسية لقيادة العمليات الخاصة بالجيش الأمريكي. نال درجة الليسانس في العلوم النفسية من جامعة نيو أورلينز، ودرجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم النفسية من جامعة جنوب المسيسيبي، وماجستير في التاريخ العسكري من كلية القيادة والأركان العامة بالجيش الأمريكي.

صورة البحرية الأمريكية التقطها ضابط العمليات جوشوا لستاس

بحار أمريكي مكلف بالعمل في كتيبة الحرس الاستطلاعي بالبحرية يقف وهو يراقب مجموعة من الزنازين في معتقل خليج غوانتانامو التابع للبحرية الأمريكية، كوبا، 30 آذار/ مارس 2010.

وتعكس بعض التعديلات الأخيرة في سياسات الاستجواب التي يمارسها الجيش ووزارة الدفاع الأمريكية ما هو دون النهج الفكري الصارم غير الفعال والذي لا يستند إلى قاعدة قانونية سليمة. وتتناول هذه المقالة بالبحث سياسة الاستجواب التي يمارسها الجيش كما هو منصوص عليها في الكتيب الميداني (2 (22.3-FM، عمليات جامعي الاستخبارات البشرية، من الناحيتين القانونية والمنظور «القائم على الآثار» وتعرض بعض التوصيات لتغيير تلك السياسة.

عند صياغة سياسة للاستجواب، علينا أن ندرك ونعالج ما يلي:

- إن السلوك الإنساني معقد، ويتطلب الاستجواب، الذي ينطوي على إقامة علاقة بين المحقق والخاضع للاستجواب، محققين يتمتعون بسعة الخيال، والمهارة، والتدريب وحرية إنجاز مهمتهم على نحو ناجح وقانوني.
- إن فرض قائمة مصطنعة محدودة من الأساليب على محققي وزارة الدفاع قد يحول دون ممارسة استجوابات تعسفية وقهرية، ولكنه يحد من قدرتهم على إنشاء علاقات واستغلالها على نحو فعّال.
- لقد بنت إدارة الرئيس أوباما قرارها إغلاق معتقل غوانتانامو في خليج كوبا والحد من حجم أساليب الاستجواب على مزيج من الشواغل السياسية، والاعتبارات الحزبية، والقانونية بشأن معاملة المحتجزين.

وفي حين أن معظم الأمريكيين يريدون من ضباط استخباراتنا انتزاع معلومات دقيقة، وحساسة التوقيت من الإرهابيين الخطرين من أجل منع هجمات وشيكة، فإن محور النقاش يدور حول استخدام "وسائل الاستجواب المشددة"، ومن بينها الإيهام بالغرق، وعلى مستوى العاطفي، لا سيما بعد معاناة آثار هجوم إرهابي على ترابنا الوطني، ربما يصلى الأمريكيون من أجل وجود شخصية تلفزيونية خرافية مثل جاك باور هناك لحماية القطيع.[4] غير أن أحدا لم يثبت أن الإيهام بالغرق أو أي أساليب استجواب مشددة أخرى تمخضت عن معلومات دقيقة أو يعول عليها. علاوة على ذلك، تدفع مثل هذه النشاطات أمريكا إلى فقدان مبادئها الأخلاقية العالية ويكون لها أثر في تقويض الروح المعنوية والانضباط لدى المحققين أنفسهم. وهذا ينطبق بصورة خاصة على المحققين العسكريين الذين تفرض عليهم خطوط إرشادية صارمة أكثر من نظرائهم في الوكالات الحكومية الأخرى.[5]

القانون

يتعين على المحامي الذي يقدم إلى قائد ما توجيهات قانونية بشأن العمليات أن يتأكد من أن القائد يفهم النصيحة وأن النصيحة خالية من أي تحيز شخصي. وفي حين أننا دعونا باستمرار وبقوة إلى ضرورة منع المحققين العسكريين من استخدام الأساليب المشددة مثل الإيهام بالغرق، فإننا نعتقد أيضاً أن القواعد التي يجري تطبيقها يجب أن تكون مبنية على القانون والعقل وليس على العاطفة. وللأسف، فإن الحدس، والمعلومات المحددة على نحو سيئ، والعاطفة تشكل الأساس لكثير مما كتب وقيل حول هذا الموضوع، في كل من وسائل الإعلام والدوائر المهنية.

في الآونة الأخيرة، ذهب بعض فقهاء القانون وكتاب المقالات إلى حد التطرف في التنديد بسياسة إدارة الرئيس بوش حول أساليب الاستجواب المشددة. فقد

أشاروا، مثلاً، إلى محاكمة اليابانيين الذين استخدموا التعذيب المائي ضد أسراهم كأساس لحظر استخدام الولايات المتحدة "الإيهام بالغرق".[6] أو، يقولون إن الإيهام بالغرق هو المعادل الأخلاقي أو القانوني للتعذيب الذي استخدمه الفيتناميون الشماليون ضد جون مكين وزملائه من أسرى الحرب أو التعذيب الذي يلقاه جنودنا اليوم على أيدي أعدائنا الحاليين. وهذه الحجج مخادعة.

لقد تمت محاكمة اليابانيون بعد الحرب لقيامهم بعمليات منتظمة ومتكررة وطويلة الأجل لتجويع، وتشويه، وقتل أسرى الحرب من الحلفاء؛ كان استخدامهم للتعذيب بالمياه مجرد جزء صغير من ذخيرتهم. ولا يوجد شيء في الطريقة التي تعامل بها الولايات المتحدة اليوم أسراها من الإرهابيين يمكن مقارنته بالأعمال الوحشية التي ارتكبها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية. إذ يجب عدم مقارنة إيهام فرد بالغرق لمدة 15 ثانية - وهو نفس أسلوب الاستجواب الذي تعرض له بعض أفراد قوات عملياتنا الخاصة وطيارونا أثناء التدريب على عمليات البقاء على قيد الحياة والمراوغة والمقاومة والهروب - بعمليات الحرق المتعمد، والضرب، وكسر الأطراف، وقطع الرؤوس التي يستخدمها الجهاديون بصورة روتينية ضد أسراهم.[7]

إن عجز بعض المحامين عن إدراك هذه الفوارق يثير القلق. علينا أن نتجاهل البلاغة الخطابية المتنكرة كتحليل قانوني من جانب أولئك الذين يسيّسون هذه القضية. إنها تحجب فقط الحقيقة الدنيوية المحيطة بالتطبيق العملياتي للعقيدة القانونية. ويعلن كثير من المحامين، الذين ينتسب بعضهم لمراكز ومدارس للخدمة القانونية، أنه يتعين علينا أن نوجه لبعض موظفي إدارة بوش ومستشارين قانونيين معينين تهمة ارتكاب جرائم حرب بسبب سياساتهم في الاستجواب.[8] فمثل هذه البلاغة الخطابية تصرف انتباهنا عن التفكير الحاسم في تحديد أساليب الاستجواب التي تؤتي ثمارها وتكون قانونية في الوقت ذاته.

والحقيقة هي أن من شأن الاستخدام العسكري لأساليب الاستجواب المشددة، أن ينتهك بالفعل الحمايات المنصوص عليها في مواثيق جنيف وما يتعلق بها من قوانين النزاعات المسلحة.

ومن بين أمثلة أساليب الاستجواب المشددة ما يلي:

- شد الانتباه: يمسك المحقق بتلابيب قميص السجين من الأمام ويهزه بشدة.
- صفعة شد الانتباه: يصفع المحقق السجين بكفه المفتوح على وجهه فيسبب له الألم ويثير فزعه.
- صفعة البطن: يصفع المحقق بطن السجين بيد مفتوحة. والهدف أن يسبب له الالم، ولكن ليس الإصابة الداخلية. وينصح الأطباء بعدم استخدام قبضة اليد، التي يمكن أن تلحق بالسجين إصابة داخلية دائمة.
- الوقوف فترة طويلة: يوصف هذا الأسلوب بأنه الأكثر فعالية. فالسجناء يُرغمون على الوقوف، مكبلي اليدين ومكبلي القدمين بسلاسل مربوطة بمسمار بعروة في الأرضية لأكثر من 40 ساعة. فالإجهاد والحرمان من النوم فعالان في انتزاع الاعترافات.
- الزنزانة الباردة: يُترك السجين واقفاً عارياً في زنزانة تثبت الحرارة فيها عند 50 درجة فهرنهايت تقريباً. وطوال وجوده بالزنزانة، تصب على السجين مياه باردة.
- الإيهام بالغرق: يُربط السجين بلوح مائل، وترفع قدماه وتظل رأسه أدنى قليلاً من مستوى قدميه. توضع منشفة مبللة فوق فم السجين وأنفه وتصب مياه فوقه. وتبدأ على الفور محاولة لا إرادية للتنفس وتؤدي حالة الخوف المرعبة من الغرق إلى توسل السجين في الحال لوقف هذه العملية.

إنه خارج نطاق هذه المقالة تحديد ما إذا كانت مثل هذه الأساليب قانونية أم لا في أحوال لا تحكمها قوانين النزاعات المسلحة، أو ما إذا كان حكم رئاسي خاص يبطل أوامر تنفيذية سابقة بحظر مثل هذه الممارسات.[9] إن ما هو واضح أنه ربما لا تستخدم القوات المسلحة الأمريكية

هذه الأساليب. أما والأمر كذلك، فما هي الحدود القانونية المسموح بها لعمليات استجواب المعتقلين التي يجريها محققون عسكريون؟

قانون معاملة المعتقلين لعام 2005

هناك مسألتان قانونيان تؤثران على الجدل بشأن معاملة المعتقلين: وضع المعتقل بمقتضى مواثيق جنيف، والقانون المعمول به الذي يحكم معاملة المعتقل على أساس هذا الوضع. لقد نوقشت قضية وضع المعتقل نقاشاً مستفيضاً منذ الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001.

في أوائل عام 2004، زعمت بعض التقارير أن القوات الأمريكية أساءت معاملة السجناء العراقيين في سجن أبو غريب.[10] وتبع ذلك تحقيق أجرته وزارة الدفاع الأمريكية.[11] وأثارت أنباء إساءة معاملة السجناء في أبو غريب، وغوانتانامو، ومراكز اعتقال عسكرية أخرى حالة من الغضب الشعبي العام ودفعت الكونغرس إلى إجراء تحقيق في الأساليب والمبررات القانونية التي استندت إليها إدارة الرئيس بوش في تنفيذ الحر ب في العراق.[12]

رداً على ذلك، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تعديل في مشروع قانون اعتمادات وزارة الدفاع لعام 2006 الذي حدد الأساليب المعتمدة لاستجواب المعتقلين. وأوضح التعديل أن الاعتبارات الجغرافية لا تحد من الحظر على اللجوء إلى المعاملة أو العقاب القاسي، أو غير الإنساني، أو المهين. ووقّع الرئيس بوش قانون معاملة المعتقلين ليصبح قانوناً ساري المفعول في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

أدت حالة البلبلة التي أثارتها الموافقة على الأساليب المختلفة لاستجواب المعتقلين حسب تصنيفهم، إلى انخفاض في المعايير الشاملة للاستجواب والاحتجاز. فقد ضم عدد كبير من مراكز الاعتقال مجموعة مختلطة من المحققين - مدنيين، وعسكريين، ومتعاقدين - لديهم خطوط إرشادية متفاوتة. وعلى المستوى الاستراتيجي، أدى الجدل بشأن ما هو يشكل تعذيباً وحجم القيود المفروضة عليه بمقتضى القوانين الجنائية المحلية وميثاق الأمم المتحدة المناهض للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقاب القاسي أو غير الإنساني أو المهين، إلى مزيد من البلبلة.

لقد سعى قانون معاملة المعتقلين إلى حل هذه المشاكل بتطبيق معايير الاستجواب في الجيش الأمريكي على جميع وكالات وزارة الدفاع الأمريكية وبحظر "المعاملة أو العقاب القاسي، أو غير الإنساني، أو المهين" ضد أي شخص رهن الاحتجاز أو تحت سيطرة الحكومة الأمريكية. ويستشهد بالتحديد بالكتيب الميداني للجيش الأمريكي حول الاستجواب FM 34-52 (الذي حل محله منذ ذلك الحين الكتيب الميداني FM 2-22.3، عمليات جامعي الاستخبارات البشرية) بوصفه الدليل الموثوق به حول أساليب الاستجواب. وبالنظر إلى أن وزارة الدفاع تسيطر على محتويات الكتيب الميداني، فإنها الوكالة التنفيذية المنوط بها السماح بأسلوب ما أو حظره.

كانت الوكالات الحكومية خارج وزارة الدفاع، لبعض الوقت، حرة حينئذ في أن تحدد لنفسها ما يشكل "معاملة أو عقاباً قاسياً، أو غير إنساني، أو مهيناً". ولسد هذه الثغرة، أجاز الكونغرس تشريعاً في عام 2008 يفرض على أجهزة المخابرات برمتها الالتزام بالأساليب الواردة في الكتيب الميداني.[13] وصوت مجلسا الكونغرس لصالح التشريع، ولكن الرئيس بوش نقضه في 8 آذار/ مارس 2008. غير أنه في 22 كانون الثاني/ يناير 2009، ألغى الرئيس أوباما هذا النقض فعلياً بتوقيعه على أمر تنفيذي جديد يحظر جميع الوكالات الحكومية من استخدام كافة أشكال المنهجيات المشددة للاستجواب.[14]

وفي استعادة للأحداث، يمكن أن نرى أن التطبيق والتفسير المتضاربين للقانون المحلي والدولي من جانب أعضاء في إدارة الرئيس بوش ربما أديا إلى غموض في المعايير، مما أسفر عن معاملة سيئة للمعتقلين.[15] ومع

ذلك. فإن الذين ارتكبوا معظم الانتهاكات في وزارة الدفاع لم يكونوا محققين عسكريين مدربين، وإنما كانوا حراس سجون وغيرهم - من بينهم بعض المتعاقدين. وهذه حقيقة جديرة بالملاحظة. علاوة على ذلك، فإن السبب المباشر للانتهاكات لم يكن سياسات الاستجواب، وإنما التقصير في الواجب من جانب أولئك المسؤولين عن سجون معينة.

لقد كان سلوك المحققين العسكريين الأمريكيين في غوانتانامو انتصاراً - رغم أنه لم يجذب الأضواء الصحفية التي حظيت بها "الأنباء السيئة" لقصة أبو غريب. كذلك وجّه الأمر التنفيذي للرئيس أوباما وزير الدفاع روبرت غيتس إلى مراجعة ظروف الاحتجاز في غوانتانامو لضمان عدم احتجاز فرد هناك "باستثناء ما يتفق وجميع القوانين المعمول بها التي تحكم ظروف مثل هذا الاحتجاز، بما في ذلك المادة الثالثة المشتركة من معاهدات جنيف". وفيما يلي نورد الجزء المتعلق بالموضوع من مذكرة وزير الدفاع، مراجعة لمدى امتثال الوزارة للأمر التنفيذي للرئيس حول ظروف احتجاز السجناء، المؤرخة في 2 شباط/ فبراير 2009، والذي صيغ بعناية:

بعد مداولات كثيرة ومراجعة شاملة، فإننا نرى أن ظروف الاحتجاز في غوانتانامو تتفق والمادة الثالثة من معاهدات جنيف.

وفي رأينا، أن هناك مكونين في نطاق مراجعة الامتثال تم اقتباسهما من المادة الثالثة المشتركة: الأول الحظر الصريح لأعمال محددة (في أي مكان وزمان). إن أي أدلة موثقة على أعمال محظورة تكتشف أثناء المراجعة كان يمكن أن تبرر التوصل إلى نتيجة "بعدم الامتثال" بالمادة الثالثة المشتركة. ولم نعثر على أدلة من هذا القبيل.

صورة لأسوشيتد برس/ تشارلز داربال

الرئيس باراك أوباما يوقع سلسلة من الأوامر التنفيذية، بما فيها أمر يقضي بإغلاق معتقل خليج غوانتانامو في كوبا، في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض، 22 كانون الثاني/ يناير 2009.

أخصائي الاتصالات الجماهيرية من الدرجة الثالثة جوشوا نيسلس، البحرية الأمريكية

جنود مكلفون بالعمل في الكتيبة 525 للشرطة العسكرية يركضون أمام مخفر في القاعدة البحرية بخليج غوانتانامو، كوبا، 16 حزيران/ يونيو 2010.

إضافة إلى ذلك، فإن تحديد الامتثال بالمادة الثالثة المشتركة يتطلب فحص الجانب التوجهي للمادة، وهي أن "الأشخاص ...سوف يعاملون معاملة إنسانية في كافة الظروف". وتطلب هذا العنصر من المجهود أن يفحص فريق المراجعة ظروف الاحتجاز على أساس خبرتنا وخلفياتنا المهنية، تدعمها وتدحضها تعليقات خارجية. وكنتيجة لهذا المجهود، نرى أن ظروف الاحتجاز في غوانتانامو تلبي هي الأخرى المتطلبات التوجيهية للمادة الثالثة المشتركة من معاهدات جنيف.

وبينما نخلص إلى أن الظروف في غوانتانامو تتفق والمادة الثالثة المشتركة، من واقع مراجعتنا، كان واضحاً أن التسلسل القيادي المسؤول عن مهمة الاحتجاز في غوانتانامو يسعى باستمرار لأن يتجاوز نهج الحد الأدنى من الامتثال للمادة الثالثة المشتركة، ويحاول تعزيز الظروف على نحو إنساني بقدر المستطاع يتجاوب مع المخاوف الأمنية.

وهذه النتائج رائعة بدرجة كبيرة في ضوء حقيقة أن الكثير من تحليلات وآراء فقهاء القانون تعتقد أن الإرهابيين عديمي الجنسية ومن شابههم في وضعهم من جهات فاعلة سيئة لا يحق لهم الحصول على الحماية الممنوحة لهم بمقتضى المادة الثالثة المشتركة.

وكما جادل المؤرخ العسكري البارز السير مايكل هوارد بعد وقت قصير من 11 أيلول/ سبتمبر، فإنه يمكن العثور على وضع إرهابيي القاعدة في فارق مميز حدده الرومان أولاً ثم تم دمجه لاحقاً في القانون الدولي من خلال فقه العصور الوسطى وفي وقت مبكر من الفقه الأوروبي الحديث. وطبقاً للسيد هوارد، فإن الرومان ميّزوا بين البيلوم (الحرب ضد عدو مشروع) وبين الجيرا (الحرب ضد القراصنة، واللصوص، وقطّاع الطرق، والخارجين عن القانون).

أصبح البيلوم هو معيار النزاعات بين الدول، وهذا بالضبط هو الوضع الذي قصد أن تنطبق عليه

معاهدات جنيف. إنها لا تنطبق على الجارا. والواقع، أن العقاب التقليدي بحق اللترونكولي، "الأعداء المشتركين للإنسانية"، كان الإعدام السريع.[16]

علينا أن نستوعب هذا التاريخ السياسي والتشريعي جيداً إذا أردنا صياغة خطوط إرشادية إدارية فعّالة وقانونية.

غير أنه بصرف النظر عن المبررات القانونية أو السياسية، فإن كلاً من قانون معاملة المعتقلين والأمر التنفيذي الجديد يسمح فقط بنهج وأساليب الاستجواب المنصوص عليها في الكتيب الميداني 2-22.3 FM. وهناك مشكلتان رئيسيتان مع هذه المسألة: لا يوجد علم يُذكر يدعم الأساليب المعتمدة، كما أن المتطلبات التي فرضها الكتيب الميداني مقيّدة بدرجة كبيرة لحد أنها غير فعّالة وهرائية.

الكتيب الميداني 2-22.3

في الكتيب الميداني، هناك وسيلتان للاستجواب تستخدمهما الشرطة روتينياً مع المشبوهين الجنائيين المحليين يتطلبان موافقة أول عقيد في التسلسل القيادي للمحقق. ويتطلب أسلوب "الفصل" المحظور في الاستجواب موافقة قائد قتالي. وتتطلب خطط الاستجواب موافقة أول ضابط علم في التسلسل القيادي، والتنسيق مع القيادة، أو الأمن، أو الشئون القانونية، أو أي فرد داخل الهيكل القيادي.[17] إن الحاجة إلى محقق عسكري يريد أن يستخدم فقط الأساليب البسيطة للشرطة في الاستجواب والسعي إلى موافقة القائد القتالي (ما يوازي جنرال بأربعة نجوم) هو أقرب إلى طلب وكيل بمكتب التحقيقات الفيدرالي موافقة مدير المكتب، أو طلب شرطي بمدينة ترخيصاً من قائد الشرطة. مرة أخرى، لقد ردت القوات المسلحة على أزمة متوقعة بصياغة متطلبات تدريب تركز على أقل قاسم مشترك.[18] ويتناقض هذا النهج مع برنامج فعّال للاستجواب. مثل هذا البرنامج يحتاج إلى إبداع، وسعة خيال، وتحليل نقدي، وليس إلى فرض متطلبات جامدة، تفتقر إلى الخيال، وسيئة التركيز.

إن الحل الأكثر منطقية هو:

اجعل عملية اختيار المحققين العسكريين أكثر تمييزاً بجعلها تخصصاً مهنياً عسكرياً غير متاح للآخرين، مثل القوات الخاصة وقسم التحقيق الجنائي.

وفر تدريباً نشطاً، وموحداً، وشاملاً لضمان استكمال عمليات استجواب ناجحة وقانونية.

واصل التفويض بألا يستجوب المعتقلين سوى المحققين المدربين والمرخصين.

تاريخ ومستقبل الاستجواب

يتخرج المحققون العسكريون في الوقت الراهن من تدريب عسكري أساسي دون تقييم حقيقي يميّز بينهم ووجود عملية قائمة للاختيار، لا يعني ذلك القول بأنه لا يوجد محققون فعّالون، ومتحمسون، وعلى درجة عالية من الكفاءة، وإنما ليس هناك عدد كاف منهم. ومن شأن وجود عملية تقييم، واختيار، وتجنيد أكثر صرامة - علاوة على نوع من الحوافز المادية - أن ترفع المعيار أمام من سيديرون برنامج استجواب من الطراز العالمي.

خلال الحرب العالمية الثانية، كان لدى أمريكا فيلق محققين يتحدثون عدة لغات، ومؤهلين تأهيلاً عالياً، كثيراً ما استعان بضباط شرطة متمرسين. ولم يكن ذلك بجديد. إن فن استجواب أشخاص مقاومين من أجل الحصول على معلومات مفيدة له تاريخ طويل.[19] وربما أظهرت الحرب العالمية الثانية خلاصة هذا الفن.[20]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أجرى الجيش الأمريكي بضعة استجوابات للمقاتلين. وشملت خبراتنا في كوريا وفيتنام بضعة عمليات استجواب نسبية أجرتها الولايات المتحدة. والواقع، أنه بسبب معاملة الأسرى الأمريكيين في كوريا، بذل الجيش الأمريكي مجهوداً أكبر

في دراسة كيفية التدريب على مقاومة الاستجوابات أكثر من دراسة أساليب الاستجواب.[21] وفيما بدأ الجيش الأمريكي إهمال الاستجواب، استهلت وكالة المخابرات المركزية دراسة حول مختلف وسائل الاستجواب، ولكن الكثير من هذه الدراسة بات محور جدل.[22]

وفي عام 2006، أصدر مجلس علوم الاستخبارات، استنتاج المعلومات، وهو كتاب هام حول وضع معرفتنا العلمية بشأن جمع المعلومات من أشخاص آخرين. وربما أروع ما في ذلك الكتاب هو المعرفة المحدودة المتوفرة حالياً في هذا المجال. فبعد آلاف السنين من الاستجوابات، لا توجد دعائم علمية تذكر تستند إليها عقيدتنا العسكرية الراهنة. ويتعين على كل طالب يدرس علم، أو فن، أو سياسة الاستجواب أن يقرأ هذا الكتاب، لأنه مراجعة شاملة إلى أقصى حد لما نعرف، وأكثر تحديداً، لما لا نعرف. وبعض موضوعاته العامة لها صلة بما نناقشه هنا.

الموضوع الأول هو أن معظم الأفراد الذين درسوا الاستجواب - بمن فيهم محققون، ومؤرخون، وعلماء - يعتقدون أن الاستجوابات التعسفية والقسرية لا يُعول عليها في جمع المعلومات الدقيقة.[23] والموضوع الثاني موجود في خلاصات أحد الفصول:

لم يخضع أساساً أي من أساليب الاستجواب التي استخدمها أفراد أمريكيون على مدى النصف قرن الماضي لتقييم علمي أو تحقيق منهجي، ويمكن أن تتعرض دقة المعلومات المستنتجة للتشويه بسبب الطريقة التي استقيت بها. وعلى النقيض من ذلك، فإن باستطاعة هيئة واعدة لأبحاث العلوم الاجتماعية حول الإقناع وتأثير التفاعل الشخصي أن ترسي أساساً لنهج أكثر فعالية إزاء استنتاج المعلومات في سياق عملية جمع المعلومات الاستخباراتية. هناك قدر كبير من المعرفة العلمية حول الاقناع وتأثير التفاعل الشخصي لم تستغل في التطوير الرسمي لاستراتيجيات وأساليب الاستجواب.[24]

ماذا إذن يمكن أن نقول عن أساليب الاستجواب الفعلية التي يسمح بها الكتيب الميداني FM 22.3-2؟ لا يوجد تاريخ يُذكر يتعلق بمنشأ وتطوير هذه الاساليب. يُعتقد أنه تم تسجيلها لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[25] ويحدد الكتيب الميداني أساساً أساليب بدائية مقررة - الاستجواب المباشر، والحوافز المحدودة، و»الراية الكاذبة» - التي لم تجر عليها أي أبحاث علمية اجتماعية لتقييم فعاليتها في جمع معلومات مفيدة، ودقيقة.

إن قيود الكتيب الميداني التي تفتقر إلى الخيال تحظر أساليب أخرى لإجراء استجوابات داخل إطار عمل القيم الديمقراطية، مثل "نظرية التفاوض" المبدعة والحميدة في ذات الوقت.[26] إن نظرية التفاوض أداة جذابة في بناء الثقة والتواصل بين الطرفين، ولكنها تتطلب محققاً صبوراً مدرباً، يتمتع بالمهارة، وسلطة التفاوض مع المعتقل.

إن دوائر الشرطة حول العالم تنفذ أساليب استجواب أحدث، وأقل قسرية. ويورد المقال التالي من صحيفة نيويورك تايمز مثالاً على ذلك:

حتى وقت قريب، لم يكن لدى دوائر الشرطة أبحاث راسخة تذكر تهدي غرائزها. ولكن علماء الطب الشرعي بدأوا الآن في اختبار أساليب يأملون في أن تتيح للضباط، والمحققين وغيرهم نوعاً من الفحص النزيه، يتمثل في وسيلة محسنة تفرز الروايات المفبركة عن الروايات الصادقة.

وتركز النيويورك تايمز على ما يقوله الناس، وليس على كيفية تصرفاتهم. لقد غيّر ذلك بالفعل عمل الشرطة في دول أخرى، وبدأت تجد بعض الأساليب الجديدة طريقها إلى الاستجوابات في الولايات المتحدة. ولكن العلم يتطور سريعاً.]فالعلماء[في جامعة غوتبورغ في السويد بدأوا يتوصلون إلى أن مواجهة الناس بأجزاء من أدلة تم جمعها سابقاً، وهي وسيلة تم استخدامها تدريجياً خلال المقابلات التحقيقية، تزيد

من الضغوط على الكاذبين. ويمكن أن يتم كل ذلك بدون تهديدات أو تعسف، وهو أمر أسهل على الضباط والمشبوهين.[27]

الأبدع من ذلك، استخدم محققو مكتب التحقيقات الفيدرالي في استجواباتهم الأولية لأبو زبيدة، نسخة من وسيلة التفاوض:

استقرت الحالة الصحية لأبو زبيدة بأحد المستشفيات القريبة، وواصل مكتب التحقيقات الفيدرالي استجوابه باستخدام أساليبها النموذجية في بناء الألفة. وأطلعه أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي على صور من يشتبه في أنهم أعضاء في القاعدة إلى أن تكلم أبو زبيدة أخيراً، قائلاً في اندفاع إن "مختار"، أو خالد شيخ محمد، هو الذي خطط لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. عندئذ استمر في شرح تفاصيل المؤامرة. لقد عرفت أمريكا حقيقة كيف نُظمت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر لأن معتقلاً بات يثق في آسريه بعد أن عاملوه معاملة إنسانية.[28]

ومن المؤسف، أن معظم الأساليب الفعّالة والقانونية التي استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي لن تكون متاحة للمحققين العسكريين بمقتضى القيود الراهنة التي يفرضها الكتيب الميداني والأمر التنفيذي.

سبب أخير لتغيير النهج التحريمي للكتيب الميداني FM 2-22.3 هو أن مجرد إضافة محظورات لا يجدي في الحيلولة دون وقوع انتهاكات محتملة. وكثيراً ما لا تؤثر على أولئك العازمين على إساءة معاملة السجناء ولا على الظروف التي تدفعهم إلى عمل ذلك. وكما تبيّن التحقيقات المتكررة في الانتهاكات المزعومة، فإن المحققين العسكريين نادراً ما يكونون مصدر المشكلة. فالقيادة السيئة، والروح المعنوية المتدنية، وغياب الإشراف، و"الجهات الفاعلة السيئة" البسيطة هي التي تمثل جذور مشاكل من هذا القبيل. علينا أن نفوّض العاملين المهنيين، وليس الكوادر المؤقتة، بإدارة مراكز الاعتقال، ويجب أن نستخدم الميثاق الموحد للقضاء العسكري إذا دعت الضرورة. إن اشتراط خوض المحققين عملية تدريب واختيار صارمة سوف يضمن تشكيل فيلق ناضج أقل عرضة للخضوع لنشاطات غير قانونية، وغير عادية خلال عملية الاستجواب الفعلية وأكثر احتمالاً في احراز نجاح في جمع معلومات مفيدة.

وفي النهاية، فإن فرض قواعد غير متصورة، وغير مرنة، وغير علمية، وضد التاريخ لن يؤدي إلا إلى تعطيل النجاح في استقراء المعلومات من أعداء أمريكا ولن يفعل شيئاً يضمن لنا أن نظل واقفين على أرضية قانونية وأخلاقية عالية. ويتعين على الجيش أن يراجع الكتيب الميداني FM 2-22.3 على نحو يفوّض بعملية اختيار صارمة للمحققين العسكريين كفرع خاص بهم، ويتخلص من البروتوكولات القانونية والإدارية غير الضرورية فيما يتعلق بأساليب معينة غير مشددة للاستجواب، ويسمح بمزيد من المرونة في استخدام منهجيات إبداعية وإنسانية تدعمها هيئة أبحاث متنامية. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. صن تسو، فن الحرب، ترجمة صامويل بي. غريفيث (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 1963)، 77.

2. ستيفن إم. كلاينمان، ضابط احتياط استخباراتي كبير في قيادة عمليات القوات الخاصة بسلاح الطيران ومحقق سابق، لدى مثوله أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2007 للحديث عن سياسة الاستجواب الأمريكية الحالية.

3. سيوبان غورمان، "الولايات المتحدة تنظر في تشكيل فريق خاص من المحققين في الإرهاب"، وول ستريت جيرنال، 20 تموز/ يوليو 2009.

4. بيتر لاتمان، "مدونة القانون"، وول ستريت جورنال، 20 حزيران/ يونيو 2007، أنباء بأن عالماً قانونياً ليس أقل من قاضي المحكمة العليا أنتونين سكاليا هو الذي انبرى للدفاع عن جاك باور وأساليبه في التعذيب: "...خلال مؤتمر في أوتوا للحقوقيين الدوليين ومسؤولين في الأمن القومي الأسبوع الماضي. قال قاض كندي، أثناء حلقة نقاش حول الإرهاب، والتعذيب والقانون، "لحسن الحظ، أن الأجهزة الأمنية في جميع دولنا لا تشارك في هذه التعويذة. ماذا كان سيفعل جاك باور؟" رد القاضي سكاليا بدفاع عن الوكيل باور، مجادلاً بأن المسؤولين عن تطبيق القانون يستحقون حرية العمل في أوقات الأزمة الكبرى. قال القاضي سكاليا، على حد ما

ذكر: "لقد أنقذ باور لوس أنجلوس....أنقذ مئات الآلاف من الأرواح. هل ستدينون جاك باور؟" عندئذ وجه سلسلة من الأسئلة لزملائه القضاة: "نقول إن القانون الجنائي ضده؟ من حقك محاكمة عن طريق المحلفين؟ هل سيدين أي محلف جاك باور؟" ورد سكاليا بنفسه قائلا، على حد ما ذكر: "لا أعتقد ذلك. إن السؤال عندئذ حقيقة هو ما إذا كنا نؤمن بهذه المطلقات. وهل يجب أن نؤمن بهذه المطلقات؟".

5. في 22 كانون الثاني/ يناير 2009، وقّع الرئيس أوباما أمراً تنفيذياً يفرض على جميع الوكالات فعلاً الالتزام بالخطوط الإرشادية لوزارة الدفاع للاستجواب كما هو منصوص عليه في الكتيب الميداني 2-22.3، عمليات جامعي الاستخبارات البشرية (واشنطن دي سي: مكتب مطبعة الحكومة الأمريكية). أنظر، www. </whitehouse.gov/the_press_office/EnsuringLawfulInterrogations .

6. إيفان والاش، "كان الإيهام بالغرق يُعد جريمة"، الواشنطن بوست، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، B01.

7. كانت البحرية تستخدم الإيهام بالغرق كأسلوب تدريبي، ولكن تم إبطال العمل به. وبقدر ما ندرك، فإنه لا الجيش ولا سلاح الطيران استخدم هذا الأسلوب على الإطلاق. كان الطيارون الذين خاضوا تدريبات البقاء على قيد الحياة والتملص والمقاومة والفرار أكثر من خوض فرق البحرية الخاصة لتلك التدريبات. ويدرك المؤلفان أن هناك فرقاً كمياً وقانونياً بين استخدام الإيهام بالغرق في التدريب، حيث يكون للطالب بعض القدرة الواضحة على الأقل لوقف التجربة، وبين استخدامها مع أسير حقيقي. وربما الأهم، مع ذلك، أنه لم تكن هناك أي ادعاءات موضوعية بأن محققي وزارة الدفاع استخدموا الإيهام بالغرق مع معتقلين. من جانب آخر، عرّض الإسلاميون المتعصبون أسراهم مراراً لممارسات أسوا من ذلك. أنظر ABC News Online، "الجنود الأمريكيون المفقودون ‹عُذبوا، وقتلوا في العراق›"، 20 حزيران/ يونيو 2006؛ أنظر أيضاً المرآة، «طالبان تعذب وتقتل جنوداً فرنسيين من حلف شمال الأطلسي في أفغانستان»، 20 آب/ أغسطس 2008.

8. أنظر، ندوة سيادة القانون والحرب العالمية على الإرهاب استضافها مركز القانون والحكومة في كلية الحقوق بجامعة واشبيرن ومجلة واشبيرن لوو جورنال، عقدت في 13 و 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

9. يملك الرئيس سلطة متأصلة لنقض أوامره التنفيذية، إضافة إلى ذلك، وفي ظل ظروف استثنائية، قد يأمر الرئيس باتخاذ "إجراءات خاصة" سرية تقضي بالقيام بعمليات سرية. وبخلاف ذلك، قد تتطلب ظروف مثل هذه الإجراءات نشاطات "غير مشروعة" (مثل المزيد من عمليات التنصت بأمر قضائي والاعتقالات في الخارج أو المزيد من الأعمال العدوانية المباشرة). ومع ذلك، فإن مثل هذه الإجراءات يجب أن تكون تحت إشراف الكونغرس.

10. كانت شبكة سي بي إس أول من أذاع هذه الرواية في 29نيسان/ إبريل 2004؛ "برنامج 60 دقيقة 2: المحاكمات العسكرية في العراق" (شبكة سي بي إس في 28 نيسان/ إبريل 2004). نشر سيمور هيرش فيما بعد سلسلة مقالات في مجلة نيو يوركر تتعلق بفضيحة التعذيب هذه. أنظر سيمور هيرش، «التعذيب في أبو غريب»، نيو يوركر، 10 أيار/ مايو 2004، 42؛ «التسلسل القيادي»، نيو يوركر، 17 أيار/ مايو 2004، 38؛ «المنطقة الرمادية» نيو يوركر، 24 أيار/ مايو 2004، 38.

11. مرسوم الجيش 15-6 تحقيق لواء الشرطة العسكرية 800، المعروف أيضاً "بتحقيق تاغوبا"، سمي على اسم المحقق اللواء أنطونيو إم تاغوبا، الجيش الأمريكي، 2004.

12. تحقيق لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في معاملة المعتقلين في سجون أمريكية، 2006.

H.R. 2082.13 (قانون تفويض الاستخبارات للسنة المالية 2008).

14. الأمر التنفيذي -13493 مراجعة خيارات سياسة الاعتقال، 22 كانون الثاني/ يناير 2009، www.whitehouse.gov/the_press_office/ /EnsuringLawfulInterrogations.

15. نتائج تحقيق لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في معاملة المعتقلين في سجون أمريكية، 19: «لم يكن سوء معاملة أولئك المحتجزين في سجن أبو غريب في أواخر عام 2003 ببساطة مجرد نتيجة أفعال بضعة جنود تصرفوا من تلقاء أنفسهم. إن استخدام أساليب استجواب مثل تجريد المعتقلين من ملابسهم، وإراغمهم على اتخاذ أوضاع بدنية مجهدة، واستخدام الكلاب العسكرية في ترهيبهم لم تظهر في العراق إلا بعد أن تمت الموافقة على استخدامها في أفغانستان وغوانتانامو. لقد نقلت أوامر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2002 التي خوّلت استخدام أساليب عنيفة وما تلا ذلك من سياسات وخطط للاستجواب وافق عليها كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، الرسالة بأن الضغوط والإذلال البدني كانت معاملة ملائمة للمحتجزين في السجون العسكرية الأمريكية. وما تبع ذلك هو تراجع في المعايير التي تقضي بمعاملة المعتقلين معاملة إنسانية...» .http://armed-services /senate.gov/Publications.

16. ماكوبين توماس أوينز، "القراصنة يتحدون عقلية أوباما قبل 11 أيلول/ سبتمبر: يعود التمييز بين المقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين إلى العصر الروماني"، وول ستريت جورنال، 11 نيسان/ إبريل 2009.

17. الكتيب الميداني 2 FM-22.3، الفقرة 8-3.

18. يشير غورمان في مقاله "الولايات المتحدة تنظر في تشكيل فريق خاص من المحققين في الإرهاب"، إلى أن المحققين المحترفين يجدون أن الكتيب الميداني FM 2-22.3 أقل أهمية لعملهم المتعلق بالأهداف ذات القيمة العالية". وأبلغ مسؤول غورمان "بأن هذا شيء جيد بالنسبة لشباب في الثامنة عشرة يحتاجون كتيباً في الميدان، ولكن لابد أن تكون لديك نظرة شاملة للأشياء، وتعرف ما هي الحدود - وما لا تستطيع أن تفعله".

19. ستيفن تانر، أفغانستان: تاريخ عسكري من الإسكندر الأكبر إلى سقوط طالبان (كامبريدج، ماساشوسيتس : مطبعة دا كابو، 2002)، 36.

20. ريموند إف توليفر، المحقق: قصة هانز يواقيم شارف، كبير محققي سلاح الطيران (آجلين، بنسلفانيا: دار شيفر للنشر، 1997).

21. مجلس علوم الاستخبارات، استنباط المعلومات (واشنطن، دي سي: كلية الاستخبارات الدفاعية الوطنية، كانون الأول/ ديسمبر 2006)، xi.

22. نفس المرجع السابق، xxiv.

23. نفس المرجع السابق، 17.

24. نفس المرجع السابق، 18.

25. نفس المرجع السابق، xiii.

26. نفس المرجع السابق، 267، دانييل إل. شابيرو، دكتوراه، "نظرية وممارسة التفاوض: استطلاع أفكار للمساعدة في استنباط المعلومات" (جامعة هارفارد، شباط/ فبراير 2006).

27. بينيدكت كاري، "الحكم على النزاهة بالكلمات، وليس بالتململ"، نيو يورك تايمز، 11 أيار/ مايو 2009.

28. كاثرين إيبان "رورشاخ والرعب"، فانيتي فير، 17 تموز/ يوليو 2007.

Military Interrogation of Terror Suspects
Imaginative Does Not Have To Mean Unlawful

Lieutenant Colonel David G. Bolgiano, U.S. Air Force,
Colonel L. Morgan Banks, U.S. Army

Originally published in the English November-December 2010 Edition.

السيطرة على القيم الإنسانية العليا تحديد الفرص الثقافية لحركة التمرد

الرائد مارك جيه. بروكهايزن، مشاة البحرية الأمريكية

في الآونة الأخيرة قال الجنرال ديفيد بيتريوس، "ينبغي أن يركز جوهر أي استراتيجيه لمكافحة التمرد على حقيقة أن التضاريس الحاسمة هي التضاريس البشرية وليست الأرض المرتفعة أو عبور النهر".[1] وبينما يتفق هذا التصريح بوضوح مع الحقيقة، فإنه يتعين علينا أن نعمق فهمنا لكي نحدد المستوى الأسمى لتلك التضاريس البشرية. إذ أننا لن نتمكن من تحقيق التأثير المطلوب على السكان اللازم لنجاح جهود مكافحة التمرد إلا إذا توصلنا لتحديد التضاريس البشرية الرئيسية وبدأنا التحكم فيها.

ويوصف حدوث حركات التمرد بأنه ينبع من «حافز وفرصة».[2] وبصفة خاصة يمكن أن تسهم حوافز ثقافية في توفير أسباب قيام حركة التمرد. وغالباً ما يكون التخلص من هذه الحوافز الثقافية للتمرد غرضاً من أغراض التدريب الثقافي والتحليل في القوات المسلحة. غير أن هذا التدريب والتحليل يجب أن يأخذ في الحسبان كذلك الفرص اللازمة لحدوث التمرد. وكما يستخدم التحليل المادي للتضاريس في تحديد التضاريس الرئيسية في أرض المعركة، فإن تحليل الفرص الثقافية لاندلاع التمرد يمكن أن يستخدم في تحديد التضاريس البشرية الرئيسية. إن فهم الثقافة العملياتية يمكن أن يدعم تحديد القيم الإنسانية العليا والتحكم فيها.

وغالباً ما تستخدم إشارات إلى دور الثقافة في جهود مكافحة التمرد في سياق الكيفية التي تؤثر بها عمليات مكافحة التمرد على السكان. والمنطق السائد وراء هذا الأسلوب هو أن أي قائم على مكافحة التمرد يفشل في فهم الثقافة المحلية يمكن أن يقوم بمهمته بطريقة تنطوي على انتهاك عادة محلية أو الوقوع في محظور من المحظورات. ويمكن أن يسفر هذا الانتهاك عن النظر إلى جهود القائم على مكافحة التمرد على أنها غير مشروعة فينتج عن ذلك عصيان ضده.[3] وبذلك يكون القائم على مكافحة التمرد قد أطلق بدون قصد شرارة حوافز جديدة للتمرد. وكاستجابة لهذه الديناميكية فإن التحليل الثقافي والتدريب يمكن أن يؤدي إلى تقليل هذه الانتهاكات وتقليص المقاومة المحلية.

وبينما توجد ميزة واضحة لإزالة الحافز، فإن تحديد وإزالة حافز لممارسة سلوك ما ربما يكون أكثر صعوبة من مجرد إزالة الفرصة المتاحة لممارسة ذلك السلوك.[4] فعلى سبيل المثال، لم تكن عمليات النهب في أعقاب

الرائد مارك جيه. بروكهايزن ضابط بسلاح المشاة ويدرس في برنامج الضباط للشؤون الخارجية، وهو متفرغ حالياً في تدريب طوال الوقت في إندونيسيا. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم من جامعة غراند فالي، وشهادة الماجستير في شئون الأمن القومي من كلية الدراسات العليا البحرية. وقد خدم لثلاث دورات في عملية حرية العراق، وكان أبرز ما قام به قيادة سرية وتوليه منصب ضابط عمليات كتيبة.

(صورة القيادة المشتركة لقوة المساعدة الأمنية الدولية التقطها الرقيب أول ليفان تاتل بسلاح الطيران الأمريكي)

جندي في الجيش الأمريكي من فوج المشاة المظليين رقم 501 ينظر إلى القرى في منطقة ياياخيل من مركز شرطة أفغاني في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

سقوط بغداد بالضرورة نتيجة نشوء حافز جديد، ولكن لأن فرصة جديدة سنحت بسبب النقص في سيادة القانون والنظام. وبشكل عام يجب أن نفرق بين نشاط إجرامي أو نشاط تمردي يحدث نتيجة لحافز جديد وبين ذلك الذي يحدث كاستجابة لفرصة جديدة سنحت.

وبما أنه يمكن تقليص الفرص بشكل أكبر من إمكانية تقليص الحوافز، فإن فهم الفرص الثقافية لحركة التمرد يجب أن يكون له السبق قبل الحوافز الثقافية أثناء تدريبنا وتحليلنا الثقافي.[5] وبما أن المتمردين غالباً ما يكونون محليين أو متواجدين إقليمياً، فإن المستويات الأساسية لفهمهم للثقافة المحلية تضيف بلا شك إلى «تميزهم المعلوماتي».[6] وفيما تقيد الموارد المحدودة من قدرة كل من القائم على مكافحة التمرد والمتمرد على استخدام القوة لفرض السيطرة على السكان، يتعين عليهما تحديد أكثر الاستراتيجيات الثقافية تأثيراً. وبتحديد الفرص الثقافية المتاحة أمام حركة التمرد، يمكن للقائم على مكافحة التمرد تقليص التميز المعلوماتي للمتمرد ووضع الأولويات لجهوده.

إن حركة التمرد في أبسط تعريف لها هي معركة بين المتمرد والقائم على مكافحة التمرد (والمشار له هنا على أنه "الدولة") من أجل السيطرة على السكان.[7] وتسمح السيطرة على السكان للدولة بالتغلب على قصورها المعلوماتي بينما تسمح نفس السيطرة لحركة التمرد على السكان بالتغلب على قصور إمكانيات القوة لديهم.[8]

وحتى في ظل عدم وجود حركة تمرد، فإن الدول ليست قادرة دائماً على اختراق كل سكانهم والسيطرة عليهم.[9] فقد تواجه الدول صعوبة في الحفاظ على احتكار استخدام العنف، وقد لا تكون قادرة على اقتلاع زعماء محليين أقوياء يعملون وفق أحكام مختلفة عن نظام الدولة.[10] إن ضعف الدولة يوفر الفرصة للمقاومة أو التمرد. ومن الممكن منطقياً افتراض أن أي عنصر من السكان لا يخضع لسيطرة الدولة يمثل فرصة ثقافية للمتمرد. ويتعين على القائم على مكافحة التمرد أن يتفهم كيفية استغلال المتمرد لهذه المساحة الثقافية المتاحة وحرمانه من فرصة استغلالها.

ولكي تتمكن حركات التمرد من البقاء وتحقيق النصر تحتاج إلى مدخلات - مجندين ومواد وأغذية، الخ.[11] ويمكن أن تتعدد الأساليب التي تسعى بها حركات التمرد للحصول على هذه المدخلات ويمكن أن تكون مرتكزة بشكل خاص على جوانب ثقافية. فمدخلات المتمرد هي نتاج للفرص التي سمح بها القائم على مكافحة التمرد أو البيئة الهيكلية ويمكن الحصول على تلك المدخلات من داخل منطقة الصراع أو من خارجها.[12] وفي بعض الحالات، قد لا تسمح البيئة للقائم على مكافحة التمرد بتقليص كل مدخلات المتمرد. ومثال ذلك توفر ملاذات آمنة للمتمرد خارج نطاق الحدود الوطنية. ومع ذلك، فلو تفهم القائم على مكافحة التمرد الفرص الثقافية وأمكنه التحكم فيها داخل الدولة، يمكن أن يصبح بحث المتمرد عن الأمان في ملاذ أمن عبر الحدود عديم الجدوى.

ولمخرجات التمرد أهمية لا تقل عن أهمية المدخلات بالنسبة لنمو حركة التمرد.[13] ويمكن أن تكون المخرجات في شكل نشاطات تستهدف الحصول على مدخلات جديدة (مجندون، عائدات ضرائب، إلخ.) أو شن هجمات تستهدف قدرة الدولة في الحفاظ على سيطرتها على السكان، ومن ثم خلق فرص جديدة لنمو التمرد. وشأنها شأن المدخلات فإن المخرجات تتخذ أشكالاً ثقافية محضة. ومثال ذلك تفجير مسجد العسكري في سامراء بالعراق على أيدي تنظيم القاعدة في العراق في شباط/ فبراير 2006 فقد أدى هذا إلى تقليص احتكار الدولة لاستخدام القوة من خلال تزايد الاقتتال الطائفي. فالمتمردين لم يستهدفوا عنصراً مادياً أو رمزياً للدولة، وإنما استهدفوا بشكل غير مباشر قدرة الدولة (وكذلك قوات التحالف) في الحفاظ على السيطرة على السكان من خلال استغلال فرصة ثقافية معينة. وأدى تقليص سيطرة الدولة على السكان نتيجة لذلك التفجير إلى السماح لتنظيم القاعدة بفرصة أكبر في تجنيد العناصر ونمو التنظيم.

خريطة للتضاريس البشرية

يتعين أن تشمل أي مناقشة لموضوع عويص مثل الثقافة تعريفات للبنود الرئيسية. وبينما يمكن لتلك التعريفات أن تصبح موضوعاً لجدل كبير، فإن مركز الثقافة العملياتية المتقدمة والتعليم التابع لمشاة البحرية الأمريكية يوفر التعريفات اللازمة لهذا المقال. إذ يعرف المركز "الثقافة" على أنها "وجهة النظر المشتركة إزاء العالم والهياكل الاجتماعية لمجموعة من الناس والتي تؤثر على أفعال واختيارات الفرد والجماعة"[14]. ولعل الأكثر إثارة لاهتمام القائم على مكافحة التمرد هو «الثقافة العملياتية» والتي يعرفها المركز بأنها «جوانب الثقافة التي تؤثر على نتيجة عملية عسكرية، وبالتالي، الأعمال العسكرية التي تؤثر على ثقافة منطقة للعمليات».[15] وينقح المركز ذلك بتحديد خمسة أبعاد للثقافة العملياتية «البيئة المادية، الاقتصاد، الهيكل الاجتماعي، الهيكل السياسي، وأنظمة العقيدة».[16] وتوفر هذه الأبعاد الخمسة نموذجاً فعالاً لتحديد الفرص الثقافية لمدخلات المتمرد ومخرجاته.

البيئة المادية

تحتاج كل حركات التمرد إلى بيئة مادية مساندة لكي يمكنها أن تنمو وأن تحافظ على بقائها. وتتكون البيئة المادية من عناصر مثل الطعام، والمأوى، والمياه، والأرض، والمناخ، والوقود والقوة.[17] وليس بوسع الدولة ولا المتمرد التحكم في كل هذه العناصر. ولهذا يجب أن تحاول الدولة التحكم في هذه المدخلات البيئية التي لا يمكن بدونها للمتمرد أن يحافظ على بقائه. فعلى سبيل المثال، اعتمد حزب الملايو الشيوعي أثناء حالة الطوارئ في الملايو على مدخلات الأرز القادمة من «واضعي اليد» الصينيين في التزود بالغذاء أثناء تواجدهم في الأدغال.[18] ورد البريطانيون على ذلك بفرض قيود محكمة على نقل الأرز وحققوا بذلك هدف «تجويع رجال العصابات».[19]

وربما كانت الأرض أصعب عناصر البيئة المادية فيما يتعلق بالسيطرة والتحكم، حيث يمكن للمتمردين التقهقر إلى المناطق الجبلية، أو الصحراء، أو إلى تضاريس الأدغال التي يصعب الوصول إليها. ومع ذلك فإن عنصر الأرض قد يكون العنصر الأقل أهمية، حيث أن ما يحتاج إليه المتمردون هو الوصول إلى السكان. ومثلما أظهر البريطانيون في الملايو فإن استهداف عملية الوصول إلى السكان والتحكم فيها أهم من السيطرة على الأرض.

الاقتصاد

غالباً ما تفتقر الدولة إلى القدرة على التحكم في عناصر اقتصادها أو امتلاك الرغبة في ذلك الأمر الذي يسفر عن تواجد "اقتصاد غير رسمي" يتضمن تداول سلع غير شرعية وسلع وخدمات لا تخضع لأي ضوابط.[20] ولا تستطيع الدولة أصلاً السيطرة على الاقتصاد غير الرسمي، مما يتيح فرصة ثقافية أمام المتمردين، فهم أولا، يتمكنون من الحصول على أموال. وثانيا، يمكن أن تؤدي سيطرتهم على قطاع الاقتصاد غير الرسمي إلى تدهور قطاع الاقتصاد الرسمي، وهو مخرج للتمرد يسهم في

في العديد من الحالات يخطئ القائم على مكافحة التمرد في النظر إلى مثل ذلك المسلك الشرعي على أنه سلوك إجرامي أو كتصرف لحركة التمرد وبالتالي يخطئ في توصيف القائم بذلك السلوك على أنه متمرد.

زيادة تقويض عنصر تحكم الدولة.[21] ويمكن للمتمردين استغلال مثل تلك الفرص الثقافية داخل الاقتصاد غير الرسمي مثل شبكات إرسال الحوالات البريدية في تحويل الأموال وتلقي الأموال من مصادر خارجية.[22] ونظرا لأن المتمردين في العراق كانوا يتحكمون في كثير من طرق توزيع الوقود، فقد أمكنهم جني أرباح طائلة من بيع الوقود في السوق السوداء.[23]

ويمكن أن يشكل تحديد الفرص الاقتصادية لحركة التمرد صعوبة جمة. ففي بعض الثقافات يكون الفساد والرشوة "أسلوباً مقبولاً لتسيير الأعمال".[24] وبينما يمكن أن توفر هذه التعاملات المالية غير الشرعية مصدراً لإيرادات حركة التمرد، فإنها غالباً ما تتعرض للخلط بينها وبين المسلك المقبول ثقافياً. ففي العديد من الحالات يخطئ القائم على مكافحة التمرد في النظر إلى مثل ذلك المسلك الشرعي على أنه سلوك إجرامي أو كتصرف لحركة التمرد، وبالتالي يخطئ في توصيف القائم بذلك السلوك على أنه متمرد. ونظراً لأن الراعين لذلك السلوك يمكن أن تكون لهم مكانة اجتماعية أو نفوذ سياسي، فإن مثل هذه الأخطاء يمكن أن تخلق فرصاً ثقافية جديدة يمكن للمتمردين استغلالها.

ويسعى المتمردون أيضاً إلى مخرجات تهدف إلى استغلال فرص اقتصادية مثل اختطاف مواطنين أثرياء. وتظهر تلك الأعمال عدم قدرة الدولة على حمايتهم فيما تسمح في الوقت ذاته للمتمردين بالحصول على مدخلات من أموال الفدية.[25] فإذا نفذ المتمردون نفس العمليات ضد أعضاء ينتمون للبنية الأساسية لسيطرة الدولة (مثل الشرطة)، فإنه يصبح بوسعهم خلق متسع أكبر لنمو حركة تمردهم. كذلك يمكن للمتمردين جمع إتاوات مقابل «الحماية».[26] وفيما يحصل المتمردون على دخل من تلك الإتاوات فإن «الحماية» التي يوفرونها تصبح مخرجاً يحل بالفعل محل احتكار الدولة للاستخدام المشروع للعنف.[27] وهو بذلك يكون بمثابة خطوة إضافية يحل بها المتمردون محل الدولة. وبفهم الفرص الاقتصادية، يمكن أن يركز القائم على مكافحة التمرد جهوده على التحكم في تلك الفرص لإجبار المتمرد على استخدام

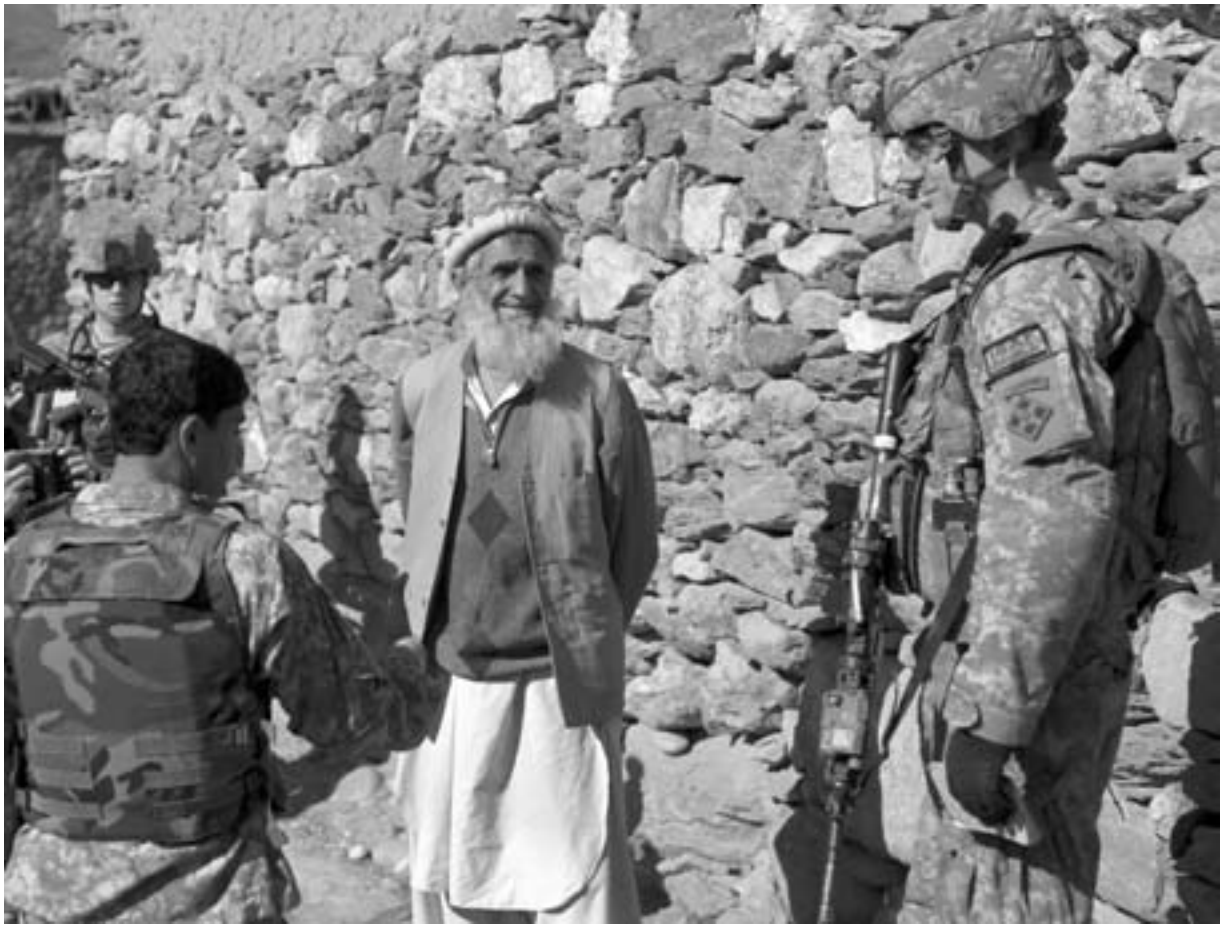

الرائد تي. جي. تيلور، ضابط الشئون العامة بالفريق القتالي بالواء الرابع بالفرقة الرابعة مشاة الجيش الأمريكي

ملازم أول في الجيش الأمريكي ومترجمه يتحدثان مع رجل أفغاني أثناء دورية عبر قرية كانديغال بأفغانستان في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

طرق أكثر صعوبة للحصول على مدخلات اقتصادية من السكان. وهو ما يقوض التأييد الشعبي لحركة التمرد ويمكن أن يوفر حافزاً جديداً لمساندة الدولة.

الهياكل الاجتماعية

توفر الهياكل الاجتماعية أيضاً فرصاً ثقافية لكل من الدولة والمتمرد. فالهياكل الاجتماعية هي "مجموعة من العلاقات أو الروابط التي تربط ما بين الناس".[28] ويمكن أن يكون تنظيم تلك العلاقات على أساس خصائص العمر، الذكورة والأنوثة، القبيلة، الطبقة الاجتماعية، العرق، أو أسس دينية.[29] لقد فهم البريطانيون في الملايو، أن حركة التمرد كانت تتركز داخل مجموعة عرقية فرعية من الصينيين. وكان البريطانيون قادرين على استهداف تلك المجموعة. وفي تسعينات القرن العشرين أدرك صدام حسين النفوذ المحدود لشيوخ القبائل واستغل الانتماءات القبلية لتعزيز سيطرته الاجتماعية.[30] وخلال عملية حرية العراق لعب عامل الذكورة والأنوثة دوراً رئيسياً في استهداف الهياكل الاجتماعية والسيطرة عليها. فقد استهدفت قوات التحالف، بشكل خاص، الشباب العراقي من الذكور بينما حالت القيود الثقافية دون حدوث اتصال جوهري بالنساء أو تفتيش الذكور للإناث العراقيات. وسرعان ما وفر عدم تفتيش الإناث فرصة جوهرية للمتمردين إلى أن تم العمل بإجراءات مقبولة ثقافياً وأمكن إزالة تلك الفرصة.

ويجب أن يدرك القائم على مكافحة التمرد الفرص التي تتيحها جماعات معينة أمام المتمرد وترتيب أولويات جهوده لمساعدة تلك الجماعات على مقاومة الوقوع تحت سيطرة المتمرد. وإذا أخذنا في الاعتبار افتقار القائم على

مكافحة التمرد إلى الميزة المعلوماتية، فإن هذا النوع من المعرفة الثقافية يعد أمراً بالغ الأهمية. وكما هو الحال في تصنيف المجرمين، فإن تفهم الهياكل الاجتماعية يجعل القائم على مكافحة التمرد أكثر فعالية في استهداف عناصر معينة من السكان. وتتضح أهمية مسألتي العمر، والذكورة والأنوثة عندما نأخذ في الاعتبار أن مجتمع الشباب البالغين من الذكور غالباً ما يكون هدفاً لجهود حركة التمرد فيما يتعلق بتجنيد العناصر. كذلك فإن الجماعات الدينية يمكن أن تكون هدفا لتجنيد أعضاء لحركة التمرد. فعلى سبيل المثال، ومع أن معظم المسلمين السلفيين ليسوا متطرفين، فإن العديد من المتطرفين الإسلاميين هم من السلفيين، وبذلك تجعل صفة السلفيين منهم فرصة ثقافية أخرى للاستغلال.[31]

وهناك مثال حديث على توفر فرصة هيكل اجتماعي للقائم على مكافحة التمرد يتمثل في جهود مشتركة مع قبائل السنة لمكافحة تنظيم القاعدة في العراق. ويظهر نجاح هذا الائتلاف الاستهداف الفعال لمجموعة اجتماعية من أجل مساندة جهود مكافحة التمرد. وباستخدام هذا الأسلوب، يمكن أن توفر الهياكل الاجتماعية فرصاً ثقافية لكل من الدولة أو المتمرد في زيادة السيطرة على السكان.

الهياكل السياسية

توفر الهياكل السياسية أيضاً فرصاً ثقافية. والهياكل السياسية هي "الطريقة التي يتم بها تخصيص وممارسة السلطة والزعامة بين أفراد الشعب وفقاً للهيكل الاجتماعي للمجتمع".[32] وغالباً ما تكون الدولة عاجزة عن تعزيز السلطة السياسية في المجتمع، تاركة فراغاً يمكن أن تملأه جماعة متمردة. وكان هذا واضحاً في العراق، فبعد إزاحة حزب البعث برز إلى الساحة عديد من أصحاب النفوذ

صورة مشاة البحرية الأمريكية التقطها ضابط صف أول3-ب بي تي، بارا-ميلكس

محلل باحث في فريق التضاريس البشرية وأخصائي اللغة يتحدثان إلى مواطنين أفغان أثناء تقديم خدمات طبية في قرية بإقليم هيلماند بأفغانستان في شباط/ فبراير 2010.

السياسي، ساند بعضهم الدولة بينما لم يساندها كثيرون. ويمكن أن يكون أصحاب النفوذ السياسي هؤلاء زعماء قبائل، أو أصحاب أعمال، أو زعماء نقابات عمالية، أو من كبار رجال الدين. ولقد ثبت أن تحديد من هم أصحاب النفوذ السياسي خارج سلطة الدولة واستمالتهم وتحييدهم يعد أسلوباً ناجعاً لمكافحة التمرد. فعلى سبيل المثال، فيما كان القادة الأمريكيون يناضلون من أجل السيطرة على الفلبين في مستهل القرن العشرين، عمدوا إلى تنفيذ سياسة «الامتصاص الكريم» من خلال توفير «فرص واسعة النطاق في مجال النفوذ السياسي للنخبة».[33] ومع ذلك، فإن القائم على مكافحة التمرد يجب أن يلتزم بالحذر عندما يشمل تأييد أصحاب النفوذ السياسي خارج سلطة الدولة مساندة زعماء أقوياء أو زعماء حرب، حيث أن زعماء الحرب يمكن أن يتنافسوا ضد الدولة أو ضد جماعات أخرى للوصول إلى السلطة.[34]

أنظمة العقيدة

تشمل أنظمة العقيدة الخاصة بثقافة ما التاريخ، والذاكرة المتصورة، والتراث الشعبي، والشخصيات الفذة، والرموز، والتواصل، والشعائر، والأعراف، والعادات، والمحظورات، والمعتقدات الدينية.[35] ولأنظمة العقيدة أهميتها، ويتعين على القائم على مكافحة التمرد أن يتفهم تأثيرها. فعلى سبيل المثال، كان لطائفة «المنبوذين» الهندوس حوافز دراماتيكية للتمرد بسبب وضعهم في أدنى مراتب التصنيف الاجتماعي في الهند، غير أنهم لم يتمردوا في أغلب الأحيان لأن قيمهم وبيئاتهم توافقت مع بعضها البعض.[36]

عندما لا تتماشى سياسة القائم على مكافحة التمرد مع أنظمة العقيدة السائدة بين السكان، يوفر عدم التوازن بينهما فرصة للمتمرد حتى لو كانت تلك السياسة جزءاً من أجندته الخاصة به. فهو يترجم عدم التوازن الحاصل إلى حافز يرغب أيضاً في تجنيده لصالحه.

ويمكن أيضاً تحويل فرص أنظمة العقيدة إلى مدخلات ومخرجات لحركة التمرد. فعلى سبيل المثال، قد يحاول المتمردون استخدام ذاكرة الأمة وتراثها الشعبي. ولنأخذ في الاعتبار جماعة المتمردين السنة التي اختارت لنفسها اسم "كتيبة ثورة 1920" في محاولة منها لكسب الشرعية من خلال استثمار شعبية ثورة 1920 ضد الاحتلال البريطاني. ولكن مع الفهم الثقافي يمكن للقائم على مكافحة التمرد البدء في السيطرة على فرص أنظمة العقيدة قبل أن يتمكن المتمرد من استغلالها. فمن خلال التعهد بمنح الاستقلال للملايو، تمكن البريطانيون من حرمان الشيوعيين من فرصة استغلال المعتقدات المناهضة للاستعمار.[37] ولقد حاول تنظيم القاعدة في العراق استغلال فرص نظام العقيدة بادعاء أن من واجب المسلمين أن يقاتلوا قوات التحالف، بينما فعل القائمون على مكافحة التمرد الشيء نفسه بادعاء أن القتال ضد تنظيم القاعدة في العراق واجب قبلي. غير أن بعض الظروف تحول ببساطة دون أن تكون جهود مكافحة التمرد متماشية بشكل كامل مع أنظمة العقيدة السائدة. وقد يكون هذا هو الحال مع وجود قوات احتلال أجنبية لا يمكنها التغلب على النظر إليها باعتبار وجودها ليس إلا فرضاً لنفوذ دولة ثالثة. ويمكن لحركة تمرد ناجحة أن تستفيد من هذا وتستغل فرصة لنظام العقيدة لن يكون بوسع الدولة ولا القائمين الأجانب على مكافحة التمرد مواجهتها دون المخاطرة بفقدان قوتها.[38]

جعل الحوافز بدون تأثير

يستغل المتمردون عدداً لا يحصى من الحوافز الفردية في سعيهم لمزيد من السيطرة على البيئات المحيطة بهم، ولتحقيق مكسب اقتصادي، والحصول على قوة اجتماعية أو سياسية، أو أن تتصرف وفقا لمعتقداتهم. وبينما تعد هذه الحوافز ضرورية لحركة التمرد، فإنها لا تكفي وحدها. ويجب على أي استراتيجيه فعالة

لمكافحة التمرد أن تضع نصب عينيها هدف تقليص تلك الحوافز للتمرد. ولكن محاولة التعامل مع الحوافز بدون السيطرة على السكان ستؤدي ببساطة إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام حركة التمرد لاستغلالها.

إن حقيقة وجود تمرد في حد ذاتها تشير إلى ضعف الدولة ووجود مساحة سياسية مفتوحة يمكن للمتمردين استغلالها. ولابد أن يكون الهدف الرئيسي للقائمين على مكافحة التمرد هو تحديد تلك المساحة المتاحة والبدء في السيطرة عليها بدون إثارة مقاومة شعبية. وبحرمان المتمردين من تلك الحوافز أو تقليصها، يمكن ألا يكون للحوافز أي تأثير في المدى القصير. إن فهم الفرص الثقافية المتاحة لحركة التمرد يجب أن يكون محط التركيز الأساسي في التدريب الثقافي وأن يكون من المتطلبات الرئيسية للتخطيط لعمليات مكافحة التمرد. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. الجنرال ديفيد إتش. بيتريوس "أفغانستان صعبة طوال الوقت، ولكن من الممكن التعامل مع الوضع فيها"، التايمز 18 أيلول/ سبتمبر 2009.
2. غوردون إتش. ماكورميك "حلقة دراسية حول حرب العصابات" (SO3802)، تحليل وزارة الدفاع، كلية الدراسات العليا البحرية، مونتريي، كاليفورنيا (27 كانون الثاني/ يناير 2009).
3. مقر وزارة الجيش، الكتيب الميداني 3 24-FM مكافحة التمرد (واشنطن دي سي، مكتب مطبعة الحكومة الأمريكية، 2006)، 1-10.
4. باراك إيه. سالموني وبول هولمز-إيبر، الثقافة العملياتية لمقاتل الحرب: مبادئ وتطبيقات (كوانتيكو، فيرجينيا-مطبعة جامعة مشاة البحرية، 2008)، 192.
5. ناثان لايتيس وشارلز وولف، الابن، العصيان والسلطة: مقال تحليلي حول صراعات التمرد (شيكاغو: شركة ماركهام للنشر، 1970)، 42.
6. نفس المرجع السابق، 45.
7. غوردون إتش. ماكورميك، ستيفن بي. هورتون، ولورين إيه. هاريسون، "عندما تنهار الأشياء: ديناميكيات النهاية في الحروب الداخلية" دورية العالم الثالث الفصلية 28، رقم 2 (2007): 328.
8. نفس المرجع السابق، 322.
9. ماكورميك "حلقة دراسية حول حرب العصابات" (19 شباط/ فبراير 2009).
10. جويل إس. ميجدال، مجتمعات قوية ودول ضعيفة: العلاقات بين الدولة والمجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث (برنستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برنستون، 1988)، 18.
11. نفس المرجع السابق، 40.
12. لايتيس و وولف، 32.
13. نفس المرجع السابق، 32.
14. نفس المرجع السابق، 53.
15. سالموني وهولمز-إيبر، 36.
16. نفس المرجع السابق، 15.
17. نفس المرجع السابق، 51-52.
18. سالموني وهولمز-إيبر، 55-69.
19. روبرت دبليو. كومير: نظرة تأملية لحالة الطوارئ في الملايو: تنظيم جهود ناجحة لمكافحة التمرد (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 1972)، 8.
20. نفس المرجع السابق، 51.
21. سالموني وهولمز-إيبر، 76.
22. روبرت لوني، "الأعمال التجارية للتمرد: توسع الاقتصاد غير الرسمي في العراق"، المصلحة القومية، خريف 2005، 1.
23. نفس المرجع السابق، 5.
24. انفس المرجع السابق، 3
25. سالموني وهولمز-إيبر، 78.
26. لوني، 4.
27. سالموني وهولمز-إيبر، 81.
28. نفس المرجع السابق، 105.
29. نفس المرجع السابق، 111.
30. شارلز تريب، تاريخ للعراق، الطبعة الثالثة (كمبريدج، مطبعة جامعة كمبريدج، 2007)، 260.
31. ديفيد كيلكولن، حرب العصابات بالصدفة: القتال في حروب صغيرة في غمار حرب كبيرة (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2009)، 19.
32. سالموني وهولمز-إيبر، 147.
33. بول هاتشكروفت، "سادة المستعمرين، السياسات القومية، والقادة الإقليميون الأقوياء: السلطة المركزية والحكم الذاتي المحلي في الفلبين الأمريكية، 1910-1913"، جورنال الدراسات الآسيوية 59، 2 (أيار/ مايو 2000): 284.
34. غوردون إتش. ماكورميك وليندساي فريتز "منطق سياسات زعماء الحرب" دورية العالم الثالث الفصلية 30، رقم 1 (2009): 82.
35. سالموني و هولمز-إيبر، 167-199.
36. تشالمرز إيه. جونسون، التغير الثوري (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 1982)، 66.
37. كومير، 64.
38. ديفيد غالولا، حرب مكافحة التمرد: النظرية والتطبيق (وست بورت-كونيتيكت: مطبعة غرينوود، 1964)، 20.

Controlling the Human High Ground
Identifying Cultural Opportunities for Insurgency
Major Mark J. Broekhuizen, U.S. Marine Corps
Originally published in the English November-December 2010 Edition.

التعرف على مركز الثقل للتوجيه الأفغاني

الرائد ديفيد إيتش. بارك، الجيش الأمريكي

يهدي المؤلف هذه المقالة إلى العميد نيل بافرستوك (المملكة المتحدة)، والعقيد بوب ثورن (الولايات المتحدة) اللذين حاولا تدريس وتقييم عملية صنع القرار العسكري وفقا للمعايير في المركز الميداني الموحد للجيش الوطني الأفغاني في بول الشرقي بأفغانستان طوال عام 2009.

إن المسودة الأصلية لهذه المقابلة، منقحة فقط، ولكن يُعزى الفضل للعقيد كريستوفر ريد الذي قام، بتصريح من المؤلف، بتوزيعها عن طريق النشرة الإخبارية لفريق التدقيق الانتقالي في أفغانستان في آب/ أغسطس 2009 داخل القيادة الانتقالية الأمنية الموحدة - أفغانستان.

كثيراً ما نسمع الموجهين الأمريكيين يتحدثون عن "الصواب الأفغاني". ويستشهد كثير من أولئك الموجهين بالقول: "أن يخوضها الأفغان على نحو مقبول خير مما لو خضتها أنت إلى حد الكمال. إنها حربهم، وعليك أن تساعدهم، لا أن تكسب الحرب نيابة عنهم».[1] مستشهدين في ذلك بالمقولة البديهية الشهيرة للورانس العرب. المشكلة هي أن أولئك الموجهين الأمريكيين يستخدمون العبارة المقتبسة خارج سياقها. ويستخدم بعض الموجهين هذه العبارة ليعبروا عن إيمانهم الشوفيني بأن الأفغان لن يتمكنوا مطلقاً من تحقيق معاييرنا، بينما يتكئ آخرون على هذا المفهوم للتستر على عجزهم أو عدم رغبتهم في تعليم وتوجيه نظرائهم الأفغان.[2]

وكما شرح المقدم روبرت إل. بيتمان في عدد كانون الأول/ ديسمبر 2008 من جورنال القوات المسلحة، فإن تي. إي. لورانس كان ينصح عصابة من متمردي حرب العصابات، وليس جيشاً نظامياً يخوض عملية مكافحة تمرد.[3] علاوة على ذلك، فإن الجملة المقتبسة، التي احتلت رقم 19 في قائمة من 27 نصيحة نُشرت في جورنال للجيش البريطاني في مصر يسمى النشرة العربية، بدأت بإنكار من لورانس العرب نفسه:

تم الإعراب عن الملاحظات التالية في شكل وصية لمزيد من الأيضاح واختصاراً للكلمات. وهي، مع ذلك، خلاصاتي الشخصية، التي توصلت إليها تدريجياً حينما كنت أعمل في الحجاز وأسطرها الآن على الورق كعملية مطاردة خيول للمبتدئين في الجيوش العربية. فالمقصود بها أن تنبطق فقط على البدو، أو سكان المدن أو السوريين الذين يحتاجون إلى معاملة مختلفة تماماً. إنها، بالطبع، لا تناسب حاجة أي شخص آخر، أو تنطبق دونما تغيير على أي حالة بعينها. إن التعامل مع عرب الحجاز فن، وليس علماً، مع بعض الاستثناءات ودون قواعد واضحة.] التأكيد للمقدم بيتمان[.[4]

الرائد ديفيد إيتش. بارك هو ضابط العمليات لنائب قائد القوات الأمريكية في العراق. تخرج من فيلق تدريب ضباط الاحتياط، جامعة جورجتاون، حيث تلقى درجة البكالوريوس في السلك الخارجي ودرجة الماجستير في الدراسات الأمنية الوطنية. وبصفته ضابط مشاة، خدم في طائفة من المناصب القيادية والأركان، من بينها ست دورات خارج البلاد في أفغانستان، والعراق، وكوريا.

الصورة مجاملة من المؤلف

صورة: إن مركز ثقل الجيش الوطني الأفغاني هو قائد اللواء وضابط عمليات اللواء. القائد، اللواء الأول، الفيلق 207، أيار/ مايو 2009، معسكر ظفار في هيرات بأفغانستان.

علاوة على الحقيقة الجلية بأن البشتون والطاجيك لا ينتمون بأي حال إلى عرب الحجاز، باستثناء أنهم يعتنقون ديناً واحداً، علينا أيضاً أن نتذكر أن لورانس العرب كان يدرب مجموعة من المتمردين، الذين كانوا يقاتلون جيشاً نظامياً لمكافحة التمرد تابعاً للإمبراطورية العثمانية إبّان الحرب العالمية الأولي، أي قبل نحو قرن من الزمان. وإذا ما زُرع في أفغانستان 2009، لكان مستشار مجاهدين شيشانياً لطالبان، وليس موجهاً بقوة التحالف، يتولى بناء جيش نظامي. ويقتبس الكثيرون من موجهي قوة التحالف عبارة لورانس دون أن يفهموها فهماً ملائماً في سياقها، ومن ثم يسمحون "لخطأ أفغاني" بأن يستمر، معتقدين أنهم يديمون "صواباً أفغانياً".[5]

شئنا أم أبينا، فإن العقيدة العسكرية للجيش الوطني الأفغاني هي نسخة طبق الأصل من عقيدة الجيش الأمريكي. فقد جئنا وأنشأنا الجيش الأفغان الحالي. ووضع ضباط عسكريون ومتعاقدون أمريكيون العقيدة العسكرية للجيش الوطني الأفغاني وقائمة تنظيماته ومعداته. وإذا كان علينا أن ندفعه إلى النجاح، يتعين على الموجهين أن يعتنقوا بالكامل تدريس العقيدة العملياتية الأمريكية للأفغان. فالأفغان قادرون على القتال.[6] وهم في حاجة إلى مساعدتنا في بناء أنظمة مكتفية ذاتياً لإنشاء جيش نظامي يضم الطائفة الكاملة للكفاءة التكتيكية والعملياتية. فنحن لم نعد نبني قوة مجاهدين لملاحقة خصم حرب باردة.

إن معظم وحدات الجيش الوطني الأفغاني مركزية إلى حد كبير، عبارة عن تنظيمات من القمة إلى القاعدة، تمثل أنظمة القيادة والسيطرة مراكز الثقل

فيها، وبالذات أنظمة العمليات بالفيالق والألوية. وتتركز النقطة الحاسمة للتوجيه في تحويل أنظمتنا للقيادة والسيطرة إلى مراكز الثقل هذه. وإذا تمكنا من تدريس أنظمة القيادة والسيطرة للجيش الوطني الأفغاني على نحو سليم، فإنها ستنتج أوامر عمليات أفضل وتصبح أكثر كفاءة. والنتيجة لهذه الدوامة التصاعدية في الكفاءة التكتيكية والعملياتية هي أن ننجح في استكمال مهمة الائتلاف في التوجيه، مما يتيح لنا مغادرة أفغانستان بنجاح وشرف.

الثقافة الأفغانية والتخطيط: "الصواب الأفغاني" أم "الخطأ الأفغاني"؟

بصفتي مدققاً في الفريق الانتقالي للتدقيق داخل القيادة الانتقالية الأمنية الموحدة - أفغانستان، كان لي شرف مراقبة وتقييم العمليات اليومية لثلاثين وحدة بالجيش الوطني الأفغاني، بما فيها مقر لوائين و27 كتيبة تابعة للفيالق الخمسة للجيش الوطني الأفغاني، من أواخر 2008 حتى أواخر عام 2009. ورغم أن هذه الوحدات الثلاثين لا تمثل الجيش الوطني الأفغاني كله، فإن أداءها يوفر نظرة متعمقة قيّمة على حالة استعداد الجيش الوطني الأفغاني، حسب ملاحظة ضابط أمريكي، بتطبيق معيار موحد على كل الوحدات الثلاثين. وفيما يلي وصف لعملية نموذجية للتخطيط الأفغاني.

جلسة السؤال والجواب حول التخطيط. تبدأ عملية التخطيط النموذجية للجيش الوطني الأفغاني عندما يتلقى قائد اللواء أمر مهمته من قائد الفيلق على هاتفه الجوال. ومن واقع تجربتي، فإنه فور تلقي أمر المهمة على الهاتف الجوال، يقوم قادة اللواء بوضع مسارات العمل أولاً بدلاً من تحليل المهمة بطريقة منهجية، تصل إلى ذروتها بوضع مسار العمل. عندئذ يتم استدعاء كافة الأركان وقادة الكتائب للاطلاع على تفاصيل المهمة وعملية التخطيط. ويدفع قادة الألوية بتوجيهات القيادة الأعلى إلى قادة كتائبهم. عندئذ يضيفون بعض التفاصيل إلى الأمر، بدون أي تحليل ومساهمة من الأركان. وفي أعقاب هذا النشر المتعجل لمسار العمل، يحاول قادة الكتائب الحاضرون وكبار الأركان تعزيز المهمة عن طريق سؤال قائد اللواء أسئلة ذات صلة وغير ذات صلة. (وفي كال الحالات التي شاهدتها، كان قادة الكتائب حاضرين جلسات التخطيط المبدئية واللاحقة للواء).

يرد قادة اللواء على هذه الأسئلة، فيوضحون أساساً المهام للوحدات التابعة والأركان في حينه. تستغرق جلسة السؤال والجواب هذه ما يتراوح بين ساعتين وخمس ساعات في المرة الواحدة. وأحيانا يدعو القادة أو الموجهون إلى عقد جلسة أخرى في اليوم التالي، بنتائج مماثلة. لقد أطلقت على هذه العملية "جلسة السؤال والجواب حول التخطيط". وتنشأ هذه العملية نتيجة لغياب التخطيط. ويكون على القادة المرؤوسين والأركان أن "ينتزعوا" التوجيه والمهام من قائد اللواء، دون استخدام أي وسيلة منهجية من أي نوع. وبعد جلسة أو أكثر من عملية السؤال والجواب هذه، يركن ضابط العمليات إلى الراحة في مكتبه، حيث يوجّه أمراً من تلقاء نفسه، بمساعدة من سكرتيره أو بدونها، في غضون ساعة تقريباً، مستعيناً بذاكرته فقط، لأن أحدا لم يسجل الملاحظات أثناء جلسة نموذجية للسؤال والجواب حول التخطيط. عندئذ ينشر الأمر في اليوم التالي.

في اليوم التالي، يعود القادة المرؤوسون إلى توجيه أسئلة بشأن المهمة. ويسفر ذلك عن جلسة أخرى للسؤال والجواب حول التخطيط، قد تسفر أو لا تسفر عن نتيجة تتمثل في أمر كتابي متجزئ، ولكنها تستمر إلى أن يكون جميع المشاركين راضين أو منهكين. ولن يكون هناك وقت للتمرين في نهاية هذه الجلسة التخطيطية. ويقومون في بعض الأحيان في نهاية اليوم بعمليات فحص وتفتيش عشوائية قبل القتال. تبدأ العملية بدون متابعة للمعارك على أي مستوى قيادي.

يتم إبلاغ القادة بالنشاطات المهمة عن طريق الهاتف الجوال، دون أن يقوم مركز العمليات التكتيكية التابع لهم بتسجيل هذه النشاطات. وقد تحدث بعض الاتصالات اللاسلكية بين الوحدات الأمامية ومقر القيادة، ولكن مركز العمليات التكتيكية لا يتتبع أيا منها بصورة عامه، ولا تسجل أي علامات رمزية تشكيلات وحدة المناورة على الخريطة. كان الموجهون سعداء بأن الجيش الوطني الأفغاني يمارس "الصواب الأفغاني". والواقع، أنه في كل الحالات التي شهدتها، يقوم الموجهّون في أعقاب جلسة سؤال وجواب حول التخطيط، بالتشجيع لعقد جلسة ثانية اليوم التالي للإجابة عن مزيد من الأسئلة، وأحيانا يتركون الأفغان في حالهم ليسمحوا لهم "بالتخطيط بأنفسهم على نحو أفضل".[7] وإذا واصلنا الترويج بدون قصد لهذه الجلسات بعدم تدخلنا فيها، فإننا نحرّض مباشرة على تبنيهم عملية التخطيط كأمر واقع في المناطق الكبيرة من أفغانستان.

إذا كانت نتائج جلسة السؤال والجواب مجدية، ومقبولة، ومناسبة، وتستكمل مسار العمل، علينا أن نشيد بها بوصفها "الصواب الأفغاني". ومع ذلك، وخلال جميع الحالات التي توليت تقييمها، بددت جلسات السؤال والجواب حول التخطيط ببساطة الوقت المتاح للتخطيط بدلاً من أن تسهم في تشكيل مسار عمل مناسب. وفي جميع الحالات التي شاهدتها، تخلص القائد البري من الخطط فور نشر قواته، وقام بصياغة خطة جديدة من الصفر. ورغم أن الكثير من خطط التحالف تلقي نفس المصير لدى المساس بها، فإن فك ارتباط الإعداد الاستخباراتي لميدان المعركة ونتائج تحليلات المهام الأخرى الناجمة عن وضع مسار العمل، يمنع معظم أوامر الجيش الوطني الأفغاني حتى من أن تصبح أساساً لأوامر متجزئة. إن الضباط لا يؤسسون ببساطة مسارات أعمالهم على تحليل جيد الإعداد للاستخبارات والمهمة. لذلك، بات جلياً أن جلسة السؤال والجواب حول التخطيط ما هي إلا "خطأ أفغاني"، يبدد ببساطة الوقت المتاح للتخطيط ويسبب إرهاقاً لا مبرر له بين المشاركين.

طبيعة الثقافة التنظيمية الأفغانية. إن «قيادة المهمة» اللامركزية التي تمارسها القوات الأمريكية وقوات التحالف هي ظاهرة جديدة نوعاً ما، يدعمها ضابط متمرس، على درجة عالية من التعليم وفيلق من ضباط الصف معظمهم من جيوش غربية.[8] وكان أول من مارسها وأتقنها الجيوش الألمانية التي أطلقت عليها اسم «Auftragstaktik" أو "تكتيكات المهمة" خلال القرنين الماضيين، وتبناها الجيش الأمريكي لأن باستطاعتنا تفعيلها.[9] غير أن معظم الجيوش الأخرى في العالم، بما فيها الجيش الوطني الأفغاني، لا تملك القادة من ذوي العقول المستقلة الذين تحتاجهم قيادة المهمة كي تؤدي عملها على نحو سليم. ولا تتراصف الثقافة التنظيمية الأفغانية مع قيادة المهمة على النحو الأمثل. فأفغانستان واحدة من أكثر المجتمعات التقليدية في العالم. يقدّر شعبها آراء شيوخه ورؤسائه أكثر مما يمليه الحس الفردي السليم. ومثلما تعلم معظم الجنود الأمريكيين، فإن الأفغان يقدّرون هوياتهم القبلية أكثر من هويتهم الوطنية. فشيوخ القبيلة هم الذين يتخذون جميع القرارات نيابة عن القبيلة في المناطق النائية، مثلما يشهد بذلك عدد لا يُحصى من الموجهين الأمريكيين بعد أن حضروا العديد من مجالس الشورى لقبيلتي الطاجيك والهزارا أو المجالس المحلية لقبيلة البشتون.[10] والجيش هو انعكاس للمجتمع الذي انبثق عنه، ويعمل بنفس طريقة المجتمع الذي يحميه. فالقائد الأفغاني وكبار ضباط أركانه يديرون وحدات الجيش الوطني الأفغاني بأسلوب مركزي صارم من القمة إلى القاعدة، مماثل للكيفية التي يدير بها الشيوخ المحليون والأئمة معظم القرى في أفغانستان. وهذا هو السبب

في أن توجيه الأوامر بالهاتف الجوال الذي سبق ذكره، هو الوسيلة الرئيسية للتكليف بالمهام في الجيش الوطني الأفغاني.

ومن بين السمات الأخرى للحكم القبلي الأفغاني هو تأكيده على حشد الإجماع. ورغم أن الشيوخ يملكون فعلاً قدراً كبيراً من السلطة في الثقافة التقليدية لأفغانستان، فإنهم يتمسكون بحشد إجماع الجماعة عن طريق مناقشات يحتسون خلالها الشاي ويعربون عن آرائهم ومظالمهم.[11] ويشير الخبير الاسترالي في مكافحة التمرد ديفيد كيلكولين، إلى «أنه من الأهمية أن نتذكر... أن مجموعات السكان في مجتمع تقليدي تمارس الخيارات على نحو إجماعي، وليس بصورة فردية... وهي خيارات تميل إلى التعبير عن الإجماع... بل إن هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في المجتمعات القبلية التي تتعرض لضغوط التمرد».[12] وتقليد احتساء الشاي وحشد الإجماع هما أصل ثقافي آخر لجلسات السؤال والجواب حول التخطيط، إذ تشكل هاتان السمتان اللتان تبدوان متناقضتين، أي الاستبداد الشديد، وحشد الإجماع، أساس جلسات السؤال والجواب حول التخطيط.

لقد تأكدنا من نظرية المركزية هذه، القائمة على القيادة من القمة إلى القاعدة والتي تركز على حشد الاجماع، خلال ملاحظاتنا للوحدات الأفغانية. فقد تصرف أعضاء الوحدات حرفياً طبقاً لتوجيهات القائد، ولكنهم خاضوا مناقشات طويلة بدل أن يعتمدوا على اتخاذ عمل سريع وحاسم بناء على تحليل منطقي. لم يكن قادة السرية مخولين باتخاذ أي قرارات حقيقية بدون التشاور مع رؤسائهم. وكان القادة الوحيدون القادرون على اتخاذ قرارات سريعة هم قادة عدة قيادات فوق رتبة القائد الفعلي على

مكتبة الكونغرس، مجموعة صور الجدال إريك وايبيت ماكسون، LC-DIG-mate-05805.

من اليسار إلى اليمين، العقيد لورانس، والأمير عبد الله، ومارشال سلاح الطيران جيفري سالموند، والسير وندهام ديدز أثناء وصولهم إلى مؤتمر القاهرة عام 1920.

الأرض. ولاحظ كثير من موجهي التحالف قادة فيالق وألوية وهم يتجاوزون التسلسل القيادي ويتصلون مباشرة بقادة السرايا على هواتفهم النقالة، لإعطائهم توجيهات مفصلة خلال عمليات فعلية.[13] وهذه الممارسة التي يتم التغاضي بسهولة لها تداعيات خطيرة على عملنا التوجيهي.

الأثرين الثاني والثالث لجلسات السؤال والجواب حول التخطيط. بعقدها جلسة سؤال وجواب حول التخطيط تستغرق عدة أيام لاستكمالها، دون أن تسفر عن خطط سليمة، تقوم الوحدات التي شاهدنا بانتظام بانتهاك صارخ لقاعدة 1/3 - 2/3 (التي يتم فيها

تخصيص وقت الإعداد على نحو تنازلي)، مما لا يعطي القيادات الأدنى وقتاً كافياً لوضع خطط على مستواها. بل إن هذا القصور، على مستوى الفيلق واللواء، حال دون أن يكون أمام الكتائب فرصة لوضع التخطيط المناسب للمهمة. ولمعرفتهم بذلك، بذل قادة الكتائب التابعة مجهوداً كي يحضروا شخصياً جلسة السؤال والجواب حول التخطيط للواء حتى يظلوا على معرفة بأي تخطيط أو تنسيق تقرر.

وكان الأثر الثاني أنه لم يعد أمام موجهي الكتائب وقت لتدريب وتعليم نظرائهم بشأن عملية صنع القرار العسكري، أو إجراءات قيادة القوات، أو عمليات التفتيش التمهيدية للقتال قبل أو خلال العمليات الفعلية. واعتباراً من 2009، شكل الموجهون على مستوى الكتيبة عماد مسعانا التوجيهي. كان لديهم الوقت والموارد للتأثير في الدورة التخطيطية للجيش الوطني الأفغاني. وكان الموجهون على مستوى اللواء بصورة عامة يكلفون بمهمة مزدوجة كضباط عمليات أو كضباط تنفيذيين فعليين في التحالف، لذلك لم يتفرغوا لأعمال التوجيه تفرغاً كاملاً. ولكن بالنظر إلى أن جلسات السؤال والجواب حول التخطيط كانت تستهلك كل الوقت المتاح للتخطيط على مستوى اللواء، حيث لم تتم عمليات توجيه تذكر، لم يكن أمام الموجهين بالكتيبة حرفياً أي وقت لتوجيه قادة الكتيبة وأركانهم، الأمر الذي أدام هذه الدوامة الهابطة لدورات التخطيط القتالية غير الفعالة.

وكان الأثر الثالث أن صغار الضباط لم يتعلموا مطلقاً إجراءات القيادة أو كيف يبدو شكل "الصواب"، مما أدام دورة "الخطأ الأفغاني" بالنسبة للجيل التالي من ضباط الجيش

الصورة مجاملة من المؤلف

أسفر عدم وجود موجّه متفان في ورشة عمل خطط عمليات اللواء عن فشل عملياتي بعد ذلك بأسبوع، معسكر ظفار في هيرات بأفغانستان، أيار/ مايو 2009.

الوطني الأفغاني. واعتقاداً منها بأنها حصلت على الدعم الضمني لموجهي التحالف، واصلت وحدات الجيش الوطني الأفغاني عقد جلسات السؤال والجواب حول التخطيط. وهذه هي الآن عملية التخطيط التي تمارس كأمر واقع على كل المستويات في بعض مناطق أفغانستان.

هل نريد لهذا الوضع أن يستمر؟ إن نتيجة عملية التخطيط هذه هي في الواقع عدم وجود تخطيط، وعدم انتاج أي أوامر عملية جيدة النوعية. ولزيادة الفعالية القتالية للجيش الوطني الأفغاني، يتعين على الموجهين أن يتولوا السيطرة ويواصلوا تعزيز الوظيفة القتالية للقيادة والسيطرة على مستوى الفيلق واللواء، ليسمح لهم بتنقية القيادات.

تراصف منهجية التوجيه مع الثقافة المضيفة

إن الجيش الوطني الأفغاني تنظيم مركزي إلى حد كبير، بقيادة مركزية من القمة إلى القاعدة، يسعى لحشد الإجماع، على نحو يعكس الثقافة النابع منها. مع أخذ ذلك في الاعتبار، ثمة أشياء ينبغي أن نفهمها وأعمال ينبغي القيام بها لتحسين فعاليتها.

مركز ثقل الجيش الوطني الأفغاني لعمليات التوجيه. يعرّف الكتيب الميداني 0-3، العمليات، مراكز الثقل على أنها تلك السمات، أو القدرات، أو المحليات التي تستقي منها القوة العسكرية حرية حركتها، أو قوتها المادية، أو إرادتها القتالية. ويضيف:

إن مركز الثقل أداة تحليلية حيوية في تصميم الحملات والعمليات الرئيسية. ومتى تم التعرف عليها، تصبح هي محور هدف القائد والتصميم العملياتي. ويصف كبار القادة مركز الثقل بتعبيرات عسكرية، مثل الأهداف والمهام.[16]

ورغم استخدام عبارة "مركز الثقل" في مسارات العمل التكتيكية، فإننا نستطيع استخدام نفس المفهوم لتعريف مركز ثقل الجيش الوطني الأفغاني لأغراض التوجيه.

إن الجيش الوطني الأفغاني، بوصفه تنظيماً مركزياً إلى حد كبير، بقيادة مركزية من القمة إلى القاعدة، يسعى لحشد الإجماع، فإنه يستقي حرية أداء عمله، وقوته المادية، وإرادته القتالية من قادته. ويمكن قول الشيء نفسه عن وحدات التحالف، ولكن بالنظر إلى السياق الثقافي، فإنها أنسب بالنسبة لوحدة من وحدات الجيش الوطني الأفغاني. ففيلق الجيش يفتقر إلى قيادة على مستوى الفرقة، ولذلك يتولى مقر الفيلق قيادة الألوية. لذلك، فإن نظام القيادة والسيطرة على مستوى الفيلق واللواء هو المجال الحاسم لعمليات التوجيه. فالفيلق واللواء بالجيش الوطني الأفغانية يؤثران على نجاح أو فشل الوحدات التابعة أكثر مما يحدث ذلك في جيش غربي. ووسط هذا المجال الحاسم، وفيما يستقي التخطيط السليم القيادة والسيطرة، يصبح القائد وضباط عمليات التخطيط على مستوى الفيلق واللواء هما مركزي الثقل لعمليات التوجيه. لذلك، يجب أن يتركز هدف القائد والتصميم العملياتي للتوجيه الذي يتولاه التحالف على مركز الثقل هذا.

النقطة الحاسمة للتوجيه. إذا كان الانتقال الأمني هو مهمتنا الرئيسية في أفغانستان، فإن التوجيه المدروس والمخطط عندئذ هو المنهجية الصحيحة.[17] وإذا كان الجيش الوطني الأفغاني تنظيماً مركزيا إلى حد كبير، بقيادة مركزية من القمة إلى القاعدة، يسعى لحشد الإجماع، وكان القادة على مستوى الفيلق واللواء وضباط العمليات مراكز الثقل، فما هي نقطتنا الحاسمة للتوجيه؟ أين نحشد جنودنا ومواردنا لتحقيق هدفنا النهائي؟

يعرّف الكتيب الميداني 0-3 ، العمليات، النقطة الحاسمة على أنها:

مكان جغرافي، أو حدث رئيسي معين، أو نظام تمكين يسمح للقادة بتحقيق تفوق ملحوظ على عدو والتأثير

تأثيراً كبيراً في نتيجة هجوم. ليست النقاط الحاسمة مراكز ثقل؛ إنها عناصر رئيسية لمهاجمتها أو حمايتها... تشكل النقاط الحاسمة التصميم العملياتي وتسمح للقادة باختيار الأهداف الواضحة التحديد، والحاسمة، والقابلة للتحقيق... قد تكون أيضاً أحداث مثل التزام الاحتياط العامل للعدو، نقاطاً حاسمة. ومتى تم تعريفها واختيارها للعمل، تصبح النقاط الحاسمة أهدافاً.[18]

بالنسبة للتوجيه، إذا كان القادة وضباط عمليات التخطيط مراكز ثقل، عندئذ يصبح التدريس الناجح لعملية صنع القرار العسكري هو نقطتنا الحاسمة لتحقيق النصر في التوجيه. ومتى خرج الفيلق واللواء بالخطة الصحيحة لتنفذها الكتائب، سيكون الأمر مسألة وقت قبل أن تتمكن الكتائب من أن تفعل الشيء ذاته. وفي نهاية المطاف، ومع نضوج أنظمة التخطيط والعمليات، سيتمكن الموجهون التابعون للقوات الأمريكية وقوات التحالف من البروز حقاً وتوفير خدماتهم للعناصر القتالية المساعدة فقط.

عملية صنع القرار العسكري التي تركز على المنتج. لا يتعمد الجيش الأفغاني تهاشي الاستعانة بعملية صنع القرار العسكري. ويتولى معلمون أمريكيون متعاقدون الآن تدريس هذه العملية للجيش خلال دورة تدريبية تستمر أسبوعين في مراكز تدريب إقليمية. والمشكلة أن الجيش الوطني الأفغاني يقوم بمناوبة الطلبة طوال دورة واحدة، تشمل 177 شرائح باور بوينت، حتى يحافظ على استمرارية العمليات اليومية.[19] وإن لم يكن الموجهون مشاركين بدرجة عميقة، فإن نحو 14 شخصاً مختلفاً يمكن أن يحضروا على مدى أسبوعين الدورة في حصة ضابط واحد. وفي أعقاب التدريب، لا يزال الجيش الوطني الأفغاني يرى أن عملية صنع القرار العسكرية غريبة على ثقافته التنظيمية. وهذه هي النقطة التي يجب أن يتدخل الموجهون عندها.[20]

على الموجّهين أن يستعرضوا جميع الأدوات المختلفة المتاحة في نطاق عملية صنع القرار العسكري. ويمكن للموجّه الجيد أن يدرّس تقنية واحدة لكل مهمة، أو كل أسبوع، إلى أن يصبح الضباط الأفغان قادرين على تجميعها.[21] وهي عملية تستهلك الوقت والطاقة، ولكن يجب أن تكون هي قلب وروح عملية التوجيه على مستوى اللواء والفيلق. وبالتركيز على منتجات عملية صنع القرار العسكري، وليس على العملية ذاتها، يمكن أن نجعل النظام سائغاً أكثر لدى حلفائنا الأفغان. وبدلاً من التركيز على أن يؤدي الجيش الأفغاني كل خطوة فرعية لعملية صنع القرار العسكري، علينا أن نركز انتباهه على تقدير فائدة المنتجات الفردية لعملية صنع القرار العسكري، لأنها تساعد الجيش الأفغاني على التخطيط بطريقة أفضل، مما يسفر عن عمليات قتالية أكثر نجاحاً.

فيما بعض منتجات عملية صنع القرار العسكري التي يجب التأكيد على فوائدها:

- الخط الزمني لتخطيط القائد.
- التوجيه الملائم للقائد.
- الخريطة المعدلة للعقبات الموحدة.
- القالب النمطي للعقيدة العسكرية.
- القالب النمطي الظرفي.
- بيانات والرسومات التخطيطية لمسار عمل العدو.[22]
- تكرار المهمة على أساس تحليل مهام محددة، وضمنية، وضرورية.
- بيانات والرسومات التخطيطية لمسار عمل الصديق.
- جدول ضبط التزامن.[23]
- أوامر التحذير التي تسهم في التخطيط المتوازي على مستوى القيادات الأدنى.
- العمليات والأوامر المتجزئة.[24]

حالة نموذجية، أيار/ مايو 2009

في أكبر عملية شاهدتها، وهي هجوم رئيسي في إقليم بادغيس في أيار/ مايو 2009 (التي يطلق عليها على التوالي الجيش الوطني الأفغاني، والقوات الأمريكية، والضباط الإيطاليون على مستوى قيادات متعددة "عملية القبضة الحديدية"، أو "العملية غورماش" أو "العملية خورا 2")، استغرق مقر اللواء 207/1 ستة أيام في تخطيط وكتابة أمر عمليات (دون أن يصدر بياناً بالمهمة). وقد أمهلت جلسة التخطيط هذه الطويلة بشكل مفرط من جانب اللواء الكتائب والسرايا يوماً واحداً للإعداد للانتشار في إقليم بادغيس، الذي لم يكن قد تم تطهيره بعد من وجود طالبان منذ عام 2001. ورغم الجهود التي بذلها قادة كتيبة الجيش الوطني الأفغاني على أفضل وجه، فقدت الكتيبة3-207/1 فصيلة كاملة وقعت في أيدي المتمردين خلال التوغل في معقل المتمردين في بالا مغارب . وأفراد الفصيلة الذين لم يقتلوا مباشرة، قام المتمردين المحليين بتعذيبهم وقطع رؤوسهم، بينما وقف موجهو التحالف عاجزين أمام هذا المشهد عبر الوادي. وكانت الخسارة راجعة إلى عدم تخصيص وقت للكتائب للتخطيط وإصرار ضباط العمليات باللواء على أن يسيطروا شخصياً على السرايا الفردية من مختلف الكتائب في منطقة العمليات الرئيسية. وقد مُنعت المجموعة القتالية الإيطالية، التي كانت توفر الدعم المباشر، نتيجة الحظر الذي تفرضه قيادتها الذي يمنعهم من دعم أكثر من فصيلة واحدة في العملية الواحدة، ومن ثم لم يتمكنوا من مساعدة الفصيلة الأفغانية المنكوبة.

بعد أسبوع من هذه المذبحة، اعفي قائد الكتيبة 3-207/1 من منصبه، رغم حقيقة أن قائد اللواء أمر بالهجوم وحدد طريقة الهجوم حتى أصغر تفصيلاته. وحل محل القائد المسؤول عن الفريق الانتقالي الأمريكي المرافق الذي درب الكتيبة 3-207/1، نقيب بدون خبرة تخطيط وعمليات على مستوى الكتيبة جاء من فريق مختلف فيما انتقلت الكتيبة إلى إقليم بادغيس بعد عملية تخطيط على مستوى اللواء في هيرات. واستمرت المهمة شهراً آخر إلى أن تم استبدال الموجهين العاملين الإيطاليين والأسبان، وتفكيك الفرق الانتقالية الأمريكية المرافقة ومجئ لواء المشورة والمساعدة الرابع بالفرقة 82. 14 وفيما خرج من المناوبة فريق موجهي وضباط الاتصال الإيطالي العامل، وفريق موجهي وضباط الاتصال الأسبان العامل، والموجهين الأمريكيين بأسره من مسرح العمليات في آن واحد، ضاعت الآن الذاكرة الجماعية لهذه الحادثة، والتي مصيرها أن تتكرر سنوياً، كما حدث الآن لعدة فصول صيفية.15 وها هو «خطأ أفغاني» آخر يُسمح له بالاستمرار نحو خاتمته المحتومة.

علينا أن نتذكر أن عملية صنع القرار العسكري هي وسيلة لتحقيق غاية، مجرد عملية، ومجرد منهجية. وهدفها النهائي هو التخطيط السليم والتنفيذ من خلال أمر مدروس على نحو جيد. وعملية صنع القرار العسكري ليست شيئاً نستطيع أن ننجزه في دورة تدريبية تستمر أسبوعين. إنها شيء يجب تعلمه على الطبيعة، على أيدي موجهين متفانين في عملهم.

إن التوجيه هو أكثر من مجرد توفير النصيحة. إنه عملية كاملة تتم من خلال دورة للتخطيط، والإعداد، والتنفيذ، والتقييم. ولا يسعنا أن نتوقع من نظرائنا في الجيش الوطني الأفغاني أن يتقنوها بعد حضور دورة تعاقدية واحدة. فالواقع، أن معظم كبار الأركان حضروا

دورة التحالف في عملية صنع القرار العسكري عندما راقبناهم. ولم يحتفظوا بالشيء الكثير من تلك الدورات. إن التوجيه اليومي، والمستمر على كافة المستويات القيادية هو الذي يعزز عملية صنع القرار العسكري. ونحن في حاجة إلى موجهين يفهمون عملية صنع القرار العسكري، ويعرفون كيفية تدريسها، ويتحلون بالصبر في تدريب نظرائهم على أساس يومي.[25]

الثقافة الأفغانية كعنصر تمكين. إن انجذاب الثقافة الأفغانية نحو الاستبدادية وحشد الإجماع

إذا كان الانتقال الأمني هو مهمتنا الرئيسية في أفغانستان، فإن التوجيه المدروس والمخطط هو عندئذ المنهجية الصحيحة.

اللذين يمارسهما الشيوخ يجب ألا تقف حجر عثرة في وجه تطوير الجيش الوطني الأفغاني. باستطاعتنا أن نستخدمهما في التأثير على عملية تدريس صنع القرار العسكري وتطوير الأنظمة الملائمة للأركان. وإذا تمت توعية قطاعات الأركان على نحو سليم بشأن الشكل الذي ستكون عليه منتجاتهم النهائية، وعندما يتعلم الضباط التنفيذيون ونواب القادة على مستوى الكتيبة واللواء كيف يجب أن تنساب عملية صنع القرار العسكري، فإن انجذابهم الثقافي نحو المناقشة وحشد الإجماع سوف تساعدهم في تطوير مسارات عمل سليمة من حيث العقيدة العسكرية. ومتى يعرف قادة وضباط عمليات الوحدة ما هو شكل «الصواب»، سيكون باستطاعتهم تشكيل النقاش، ومنع جلسة السؤال والجواب حول التخطيط من الانعقاد، ويستحدثون من ثم جلسات تخطيط فعالة.

النقطة الحاسمة بالنسبة للموجهين. تعتبر عناصر السيطرة والقيادة بالفيلق واللواء التابعين للجيش الوطني الأفغاني (القائد زائد ورشة عمل ضباط العمليات) في كل منطقة، مراكز الثقل حيث تتخذ جميع القرارات الهامة، التي تؤثر على كل القيادات التابعة. والنقطة الحاسمة بالنسبة للموجهين هي تدريس عملية صنع القرار العسكري لعناصر القيادة والسيطرة، فتسمح لهم بتطوير الأنظمة الملائمة للتخطيط والعمليات وتجهيز الظروف لتحقيق الاتقان التكتيكي.

لم يمثل تدريس عملية صنع القرار العسكري الأولوية القصوى لمعظم الموجهين. وعادة ما يتصرف موجهو التحالف كضباط اتصال ومعلمين يدرّسون مستوى منخفض من التكتيكات، والأساليب، والإجراءات. وهم ممتازون في تدريس الرماية بالأسلحة الصغيرة ومناورات الاندفاع الجسدي الهجومي. ولسنوات كثيرة قامت فرق متعاقبة من الموجهين بتعليم وحدات الجيش الوطني الأفغاني مهارات معظمها على المستوى الفردي ومستوى الحضيرة، بينما أهملت عملية التخطيط على مستوى الكتيبة واللواء. وهذا هو الحال لأنه لم يتم اختيار الموجهين التابعين اعتماداً على غاية نهائية محددة.[26]

وإذا قبلنا بأن باستطاعة الجيش الوطني الأفغاني أن يحارب بشكل جيد، ولكنه يحتاج إلى مساعدة في بناء أنظمة على مستوى الوحدة، علينا أن نختار الموجهين اعتماداً على الغاية النهائية المرغوب فيها. إن أنظمة القيادة والسيطرة التابعة للواء والفيلق تمثل مراكز الثقل في جهودنا التوجيهية. علينا أن نضع أفضل الموجهين في تلك الوظائف ونؤثر على الانجذاب الثقافي الأفغاني نحو حشد الإجماع من أجل بناء أنظمة أركانهم. وفيما يلي توصيات لتحسين مساعي التوجيه:

- قم بتعيين ضباط برتبة رائد أو مقدم متخصصين في المناورات، والنيران، والمؤثرات ويتمتعون بخبرات فعلية في

العمليات في وحدات عاملة في جدول التنظيم والمعدات كمستشارين دائمين إضافيين في التخطيط على مستوى الفيلق واللواء. إن وضع ضابط لم يؤد مطلقاً هذه الوظائف الحاسمة في بيئة عمل دائمة في وحدة جدول التنظيم والمعدات وتثبيتهم في وظائف موجهين في العمليات يبلغ نظراءنا الأفغان بأننا لا نعتبر وظيفة ضابط العمليات مهمة. (هناك في الوقت الحالي، بعض الموجهين على مستوى اللواء والفيلق مكلفين بمهمة مزدوجة كأعضاء فريق قتالي بلواء التحالف، مما يحد من فعاليتهم).

- قم بتكليف موجهين إضافيين للعمل في ورشة عمل العمليات والتدريب والتخطيط. إضافة إلى الضابط المكلف بالعمليات والتدريب والتخطيط، قم بتعيين رئيس لعمليات التدريب، والتخطيط. ولم يُكلف موجهون بالعمل لدى كثير من رؤساء التخطيط على مستوى الفليق بالجيش الوطني الأفغاني. وهذه المجالات الثلاثة - العمليات، والتدريب، والتخطيط - عناصر حاسمة ومشحونة بالموارد لدرجة تكفي بأن تبرر وجود موجهين ميدانيين منفصلين لديهم. وفي الوقت الحالي، يقوم ضابط واحد بالتوجيه في كل هذه المجالات، وتأتي نتائجها على نفس القدر من التطابق. وفي عام 2009، كان لدى الفيلق 209 رائد إيطالي واحد ومقدم من الحرس الوطني الأمريكي، يعززهما متعاقدون، لمساعدة ورشة العمليات، والتدريب والتخطيط بالفيلق. ولكن فيما كلفا بمهمة مزدوجة كضابطي عمليات في لواء كل منهما، كانت فعاليتهما محدودة إلى حد كبير.
- قم بتعيين موجهين إضافيين على مستوى عمليات اللواء. وإضافة إلى ضابط العمليات المكلف، قم بتعيين ضابط للتدريب وضابط للتخطيط. ويجب أن يكون أولئك الموجهون برتبة رائد وخدموا على هذا المستوى في الجيش الأمريكي.
- ضع تنظيماً هيكلياً كبيراً لفريق الموجهين، على غرار الهيكل التنظيمي للفريق العملياتي للموجهين وضباط الاتصال التابع لحلف شمال الأطلسي. في الوقت الحالي، تقوم مثل هذه الفرق التابعة لحلف شمال الأطلسي بنشر قائد كتيبة فعلي وأركانه، مع قوة أمنية متفانية، مما يسمح للفرق بالتوجيه على نحو أكثر فعالية بكثير، على الأقل من وجهة نظر منهجية. إن العديد من وحدات التوجيه الأمريكية تعاني نقصاً كبيراً في العاملين والتدريب الكافي في تطوير الأنظمة.
- علينا أن نطوّر برنامجاً يضعه الموجهون لتعليم الأركان بالجيش الوطني الأفغاني كل في فرع قيادته إلى جانب تقييم نظام مسك الدفاتر لتمكين فرق المتابعة من البدء من حيث انتهى الفريق السابق. والآن، تقوم فرق كثيرة بإعادة اختراع العجلة كل سنة بسبب عدم وجود برنامج موحد للتدريس. يتم تقييمه بانتظام طبقاً لمعيار موحد. ومعظم الموجهين لا يعرفون ماذا يدرّسون، ولا كيف يدرّسون، ويركنون إلى عملهم المريح، في تدريس المبادئ الأساسية للرماية ومناورات الاندفاع الجسدي الهجومي مرة بعد أخرى.

إننا لا نشكل عصابة من المتمردين مثلما فعل لورانس العرب. إننا نشكل جيشاً وطنياً نظامياً. لذلك، علينا أن نعتنق تدريس عملية صنع القرار العسكري على كافة المستويات. تذكر أن الأفغان قادرون على القتال. إنهم في حاجة إلى مساعدتنا في بناء أنظمة ليصبحوا جيشاً مكتفياً ذاتياً يستطيع العمل بدون موجهين. عندئذ فقط نستطيع أن نعود إلى بلادنا بنجاح وشرف.[27]

ملاحظات هامشية

1. المقدم إل. بيتمان يتناول هذا القول المأثور الذي كثيراً ما أخرج عن سياقه في مقاله الموجود على الموقع www.afji.com/2008/12/3801570. غير أن فكرته وهدفه الرئيسيين مختلفان. تم الحصول في 17 شباط/ فبراير 2010 عبر البريد الإلكتروني AKOعلى موافقة المقدم بيتمان لنقل كلام على لسانه وذكره في هذه

المقالة.

2. تم الإعراب عن مشاعر شوفونية مماثلة ضد جيش كوريا الجنوبية عام 1953 على لسان المجموعة الاستشارية العسكرية الأمريكية لكوريا. فبوصفهم الجنود الكوريين بأنهم يؤمنون "بمعتقدات وخرافات بالية، ويفتقرون بصورة عامة للمهارات الميكانيكية". أراد بعض المستشارين الأمريكيين من الجيش الكوري أن يتبنى اللغة الإنجليزية كلغة رسمية لتسهيل عمل المستشارين الأمريكيين. روبرت دي. رمزي، الثالث، القوات المحلية الاستشارية: المستشارون الأمريكيون في كوريا، وفيتنام وإلسلفادور (فورت ليفينويرث، كانزاس: مطبعة معهد الدراسات القتالية، 2006)، 13. ومنذ ذلك الحين، نشرت كوريا الجنوبية جيشها في الخارج في 22 دولة دعما للولايات المتحدة، والأمم المتحدة، من بينها 325000 جندي في فيتنام، و 20000 جندي في العراق، و3400 جندي في أفغانستان.

http://www.mnd.go.kr/mndPolicy/globalArmy/news/index.< .jsp?topMenuNo=2&leftNum=19

3. بيتمان.

4. نفس المرجع السابق.

5. أعزى الفضل للمقدم توني ليل، الحرس الوطني لنيومكسيكو، الفوج المدرع للقوات الكندية - غرب، والمقدم هايدون، نائب قائد الفوج المدرع للقوات الكندية - غرب، 2008-2009، لأنهما توليا شخصياً تعليمي وإطلاعي على ماهية "الخطأ الأفغاني" التجريبي وكيف يجب أن يكون.

6. كان العقيد بير، رئيس فريق التدقيق الانتقالي، القوة الخاصة فينكس، أول من استخدم هذه العبارة عام 2008، في "إيجاز فريق التدقيق الانتقالي" الأخير لجميع الموجهين الامريكيين القادمين في أواخر 2008.

7. ليل وهايدون.

8. مفهوم «قيادة المهمة» مشروح بالتفصيل في الكتيب الميداني للجيش 6 FM-0، قيادة المهمة (واشنطن دي سي: مكتب مطبعة الحكومة، والكتيب الميداني للجيش الوطني الأفغاني 1 3.6-FM قيادة المهمة (واشنطن دي سي: مكتب مطبعة الحكومة).

9. ديفيد إم. كيتلي وستيفن بي. فيريس، "Auftragstaktik، أو السيطرة التوجيهية، في العمليات المشتركة والموحدة"، مؤشرات (خريف 1999): 33-118.

10. علي وارداك، "وسيلة تقليدية لتسوية النزاع في أفغانستان"، الشبكة العامة للأمم المتحدة، 4-5. يمكن الإطلاع عليها على الموقع:

http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/ unpan017434.pdf.

11. نفس المرجع السابق.

12. كيمبرلي مارتن، "خطر الميليشيات القبلية في أفغانستان: التعلم من الإمبراطورية البريطانية"، جورنال جامعة كولومبيا للشؤون الدولية 63.1 (خريف / شتاء 2009): 591. الجملة مقتبسة مباشرة من جملة نسبتها السيدة مارتن إلى كلكوكين.

13. تمارس بصورة روتينية في كل من اللوائين الأول والثاني التابعين للفيلق 207 بالجيش الوطني الأفغاني، طوال فصلي الربيع والصيف من عام 2009 في أقليم هيرات، وفرح، وباغديس، حسب ما شاهد وسجل المؤلف، الذي كان حينئذ رئيس فريق التدقيق الانتقالي -غربي أفغانستان.

14. استناداً إلى ملاحظتي الشخصية لعملية التخطيط على مستوى الفيلق واللواء من 26 نيسان/ إبريل إلى 8 أيار/ مايو 2009، ومن واقع مقابلتي مع المقدم توماس ببريل، رئيس الفريق، الفريق الانتقالي المرافق 207/1/3، التي أجريت في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 في معسكر فينكس/ بأفغانستان، فضلاً عن مقابلة أخرى أجريتها مع المقدم راي غابريل، الضابط التنفيذي لفريق توجيه الشرطة الإقليمية في بادغيس، والرقيب أول ديفيد إيزيلي، وضابط الصف المسؤول عن فريق توجيه الشرطة، في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، وكذلك في معسكر فينكس بأفغانستان.

15. تخدم الوحدات الأمريكية العاملة 12 شهراً في أفغانستان؛ ووحدات الحرس الوطني 9 أشهر؛ والإيطالية 6 أشهر؛ والأسبانية 4 أشهر. شهدت القيادة الإقليمية - غرب في آب/ أغسطس عام 2009 جميع العناصر الأربعة للتحالف وهي تتناوب في آن واحد خلال فترة خمسة أسابيع في نقطة التقاء توقيت نادرة.

16. الكتيب الميداني للجيش الأمريكي 3 FM-0، العمليات (واشنطن دي سي، مكتب مطبعة الحكومة)، الفقرتان 6-35، و 6-8.

17. يطرح العقيد (المتقاعد) ديفد بروغ، الذي خدم ما مجموعه 75 شهراً في أفغانستان كضابط ثم كمتعاقد، وفي الآونة الأخيرة كمدني متخصص في المشروعات المتوسطة والصغيرة لحساب فريق التدقيق الانتقالي، القيادة الانتقالية الأمنية الموحدة- أ، حجة وجيهة بقوله إن الجيش كلف بحصافة وحدات الحرس الوطني بعملية التوجيه، بينما كلف وحدات الخدمة العاملة بالأمن، في حين أن العكس كان صحيحاً. متوفر على الموقع:

http://smallwarsjournal.com/blog/journal/docs-temp/413-prugh.pdf>,< .16-15

18. الكتيب الميداني للجيش الأمريكي3 0-FM ، العمليات (واشنطن دي سي: مكتب مطبعة الحكومة)، الفقرتان 6-56، و 6-11.

19. عندما سألت العديد من قادة وكبار الأركان في كتائب وسرايا الجيش الوطني الأفغاني لماذا يقومون بمناوبة مختلف الطلبة في الدورة التدريبية بدلاً من إرسال نفس المجموعة يومياً حتى يمكنها أن تتعلم، كان الاجماع بين القادة الصغار أن الأمر يحتاج وجود كبار القادة والأركان على مكاتبهم لتشغيل الوحدة. والواقع أنهم أرسلوا مساعديهم ونوابهم إلى الدورة لأنهم لم يتمكنوا من منعهم، ولم يعمل أحد على منعهم.

20. ديفيد إيتش. بارك، "تعليم إجراءات قيادة القوات لقادة السرايا الأفغانية"، مجلة المشاة (أيار/ مايو - آب/ أغسطس 2010)، 13-18، أو

MAY-AUG%20/2_2010/https://www.benning.army.mil/magazine/2010 .10.pdf

21. تحقق تقدم كبير في هذا المجال عندما قامت المجموعة الاستشارية للتدريب المشترك- أفغانستان تحت قيادة العميد نيل بافرستوك (المملكة المتحدة) بإصدار كتيبات/ مصنفات مكافحة التمرد على مستوى اللواء، والكتيبة، والسرية في صيف 2009. تضمنت هذه الكتيبات "بطاقات غش" سهلة الاستعمال يمكن أن يستخدمها ضباط الجيش الوطني الأفغاني في التطبيق السريع لمنهجية العقيدة العسكرية خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ للعمليات القتالية.

22. يعرف معظم ضباط الاستخبارات في الجيش الوطني الأفغاني كيف يفعلون ذلك، ولكن بسبب فشل القائد في اتخاذ القرار العسكري الملائم، لم يتم على الإطلاق دمج هذه المنتجات في عملية التخطيط.

23. من واقع تجربتي، هذه هي أصعب مادة في التدريس، ولكنها تحمل في طياتها مكافأة محتملة لعمل الوحدة.

24. بارك، 13-18.

25. بروغ، 15-16.

26. نفس المرجع السابق.

27. "النجاح والشرف" هو شعار القوات الأمريكية في العراق خلال عملية الفجر الجديد، وهي آخر عملية إعادة انتشار من العراق، 2010-2011.

Identifying the Center of Gravity of Afghan Mentoring

Major David H. Park, U.S. Army

Originally published in the English November-December 2010 Edition.

مكافحة التمرد في إقليم نانغرهار، بشرقي أفغانستان، 2004-2008

روبرت كمب

حقق إقليم نانغرهار بشرقي أفغانستان تقدماً كبيراً في الفترة من 2004 إلى 2008 في كل من مكافحة التمرد ومكافحة المخدرات. وكانت هذه النجاحات نتاج عوامل عدة، اعتبر بعضها فقط أنه بفضل الجهود والموارد الهائلة للقوات المسلحة الأمريكية، ووكالات أمريكية أخرى، وشركاء في التحالف. ورغم أن ما نجح هناك ليس بالضرورة قابلاً للتكرار في أقاليم أخرى، بالنظر إلى التنوع الكبير لأفغانستان، فإن بعض الاستراتيجيات تبدو ذات صلة فيما وراء نانغرهار، لا سيما مساعي التنسيق بين الوكالات.

لقد كان الوضع الأمني هشاً في عام 2004، ولكنه تحسن بحلول عام 2008 بصورة جذرية إلى درجة أن قوات الأمن الأفغانية باتت هي التي في موقع القيادة. وبدأ الحكم المحلي، لا سيما على مستوى الإقليم، يتشكل وينفذ بعض السياسات. وتوسع الاقتصاد، وبالذات من خلال الزراعة، والمشاريع الصغيرة، والتجارة، وفي بعض السنوات، من خلال الانتاج غير المشروع للأفيون.

وخلال موسمين زراعيين انخفض محصول الخشخاش بدرجة كبيرة، وفي عامي 2007 و 2008، توقفت زراعته تقريباً. ومرة أخرى، كان ذلك نتاج عوامل عدة متضافرة. فقد طرح النمو الشرعي للاقتصاد بدائل لزراعة الخشخاش أو الاتجار في الأفيون. وفي كلتا الفترتين شجعت الحكومة، والملالي، والقبائل إلى حد ما، المزارعين على عدم زراعة الخشخاش. وسمح تعزيز الأمن بحلول عام 2007 للشرطة، والجيش، ووحدات القضاء على الزراعات غير المشروعة بالعمل بكفاءة في معظم أنحاء الإقليم. وساعد في هذا الأمر أيضاً تعيين محافظ قوي قام بتنفيذ استراتيجية جسورة لمكافحة المخدرات.

وكان من بين العوامل البارزة الأخرى لتقدم نانغرهار تحسين التنسيق بين وكالات الحكومة الأمريكية والقوات المسلحة الأمريكية. وأثمر هذا التنسيق بحلول منتصف عام 2008 "نانغرهار إنك."، وهي محاولة لدمج مكافحة التمرد، ومكافحة المخدرات، واستراتيجيات التنمية في خطة واحدة

روبرت كمب دبلوماسي في السلك الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية. وكان مسؤول العمليات للحكم المحلي في السفارة الأمريكية في كابول بأفغانستان، خلال ربيع وصيف عام 2008، والمستشار السياسي للفريق القتالي التابع للواء 173 المحمول جواً في شرقي أفغانستان. كما عمل كنائب مدير الفريق الإقليمي لإعادة البناء في شرقي أفغانستان.

وكان في الفترة من 2004 إلى 2005 مستشاراً سياسياً للقوة الخاصة المسؤولة عن منطقة القيادة الإقليمية الشرقية، المتمركزة خارج خوست بأفغانستان. نال درجة الماجستير من جامعة كنتكي ودرجة الماجستير في السياسة العامة الدولية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

(صورة الجيش الأمريكي التقطها الأخصائي دينيد إيه. جاكسون)

صورة: جنود أمريكيون يقومون بدورية في المنطقة لدعم الانتخابات الأفغانية، 18 أيلول/ سبتمبر 2010، في إقليم نانغرهار.

طويلة الأمد. وفي الوقت ذاته، استكملت الوكالات الأمريكية "جدول ضبط التوقيت" الخاص بمكافحة المخدرات. وقد استفاد كل من هذين المجهودين من القدرات التخطيطية لقسم التخطيط بالفريق القتالي التابع للواء 173 المحمول جواً.

وفي حين أحرزت نانغرهار تقدماً كبيراً خلال هذه الفترة، تظل هناك مشكلات كثيرة، إذ لا يزال التقدم هشاً وقابلاً للانتكاس. ومن ثم فإن الحاجة تدعو إلى التزام طويل الأمد في جميع الركائز الثلاث لإستراتيجية مكافحة التمرد: الأمن، والتنمية الاقتصادية، والحكم المحلي.

خلفية

يقع إقليم نانغرهار شرق كابول، على طول الحدود مع باكستان، وعند الطرف الغربي لممر خيبر. ويمر بالإقليم نهران رئيسيان، كابول وكونار، اللذان يتدفقان طوال العام ويدعمان الزراعة المحلية، التي تعد حجر الأساس الاقتصادي للإقليم. ويقطن معظم السكان، بمن فيهم المقيمون في العاصمة جلال أباد، في السهول المزروعة بالري بمحاذاة هذين النهرين. وإلى الجنوب، ترتفع سلسلة جبال الغار إلى أكثر من 14000 قدم، مما يجعل التسلل من باكستان عملاً شاقاً، لا سيما في فصل الشتاء. ويقطع الطريق الذي يربط بين كابول وبيشاور، وهو طريق بري سريع ممهد ومسار تجاري تاريخي، الإقليم من الشرق إلى الغرب. وهناك مطار ممهد وحيد في جلال أباد، رغم أنه مخصص بالدرجة الأولى للاستخدام العسكري.

ويكاد يكون السكان جميعهم من البشتون، وهم مقسمون إلى عدة قبائل رئيسية، فيما تتواجد الجماعة العرقية الرئيسية الأخرى، البشائي، في

المنطقة الشمالية الغربية من الإقليم. وقد شهد عدد السكان زيادة بسبب النمو الطبيعي وعودة اللاجئين، معظمهم من باكستان. ويحتل إقليم نانغرهار موقعاً استراتيجياً بسبب الطريق التجاري الإقليمي ولأنه يحد ثلاثة أقسام من المنطقة القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية، وهي منطقة من باكستان تتمركز فيها حركة تمرد ذات صلة معظم أفرادها من البشتون. كما أنها تمثل المحور الاقتصادي للأقاليم المحيطة بسبب ما يمر بها من طرق للتجارة، وعدد سكانها الكبير نسبياً، وجغرافيتها، وتاريخها الأفغاني. ويقع القصر الشتوي للملك السابق في نانغرهار، وتنظر كابول إلى اليوم بعين الاهتمام إلى ظروف الإقليم.

وبالنظر إلى أن ارتفاع الوادي المركزي للإقليم على طول نهر كابول منخفض نسبياً، فإن المناخ حار في الصيف ومعتدل خلال الشتاء. ويسمح هذا المناخ وشبكة الري الكبيرة، التي أقام السوفيت معظمها، للمزارعين بزراعة ثلاثة محاصيل سنوياً، معظمها محاصيل قمح، وأرز، وقصب سكر، وفواكه، وخضروات، وخشاش في بعض السنوات.

استراتيجية مكافحة التمرد

في الفترة من عام 2004 وحتى عام 2008، كان لإستراتيجية مكافحة التمرد لنانغرهار ثلاث "ركائز" رئيسية: الأمن، والتنمية الاقتصادية، والحكم المحلي. وكان من بين الجهود التكميلية العلاقات العامة وعمليات المعلومات، ومكافحة المخدرات، وحكم القانون (الذي يمكن إدراجه تحت ركيزة الحكم المحلي)، ومكافحة الإرهاب (التي يمكن إدراجها تحت ركيزة الأمن).

الأمن: في الفترة من عام 2004 إلى عام 2008، زاد الجيش الوطني الأفغاني وقوات التحالف وجودهما في نانغرهار، بينما حققت الشرطة الوطنية الأفغانية وشرطة حرس الحدود الأفغانية تقدماً. وكان للجماعات المتمردة قدرات محدودة على تنفيذ عمليات واحتلت مساحة ضئيلة للغاية من أراضي الإقليم. ورغم أن قوات التحالف ظلت في معظمها تحت الهيكل القيادي لحلف شمال الأطلسي، كانت الجهود في نانغرهار قاصرة تقريباً على القوات الأمريكية.

ومن الأهمية بمكان، أن السكان ساندوا الجيش الوطني الأفغاني وكانوا يحبذون بصورة عامة وجود قوات التحالف. وقد دعم السكان المحليون الحكومة الإقليمية رغم الكثير من الشكاوى، بينما دعم بعضهم الحكومة الوطنية للرئيس حامد كرزاي. ولم يكن لطالبان الكثير من الشعبية على ما يبدو، رغم صعوبة الحكم على ذلك نظراً لأن السكان المحليين ربما أبلغوا ضباط التحالف بما يود أولئك الضباط أن يسمعوه. وقد مُنيت محاولة طالبان إقامة جبهة موحدة (ما تسمى بـ"جبهة تورا بورا") في جنوبي نانغرهار، بهزيمة منكرة في أواخر عام 2007. وبسبب هذا العجز عن التصدي للقوات الأفغانية وقوات التحالف، لجأت طالبان إلى أساليب غير متناظرة، مثل العبوات الناسفة المرجّلة والسيارات المفخخة، في جلال أباد والمراكز السكانية.

وبشكل ملحوظ، استطاعت قبائل نانغرهار حشد قواتها الخاصة، وفي بعض الحالات منعت طالبان من دخول أراضيها. وكان لبعض القبائل، مثل قبيلتي محمند وأفريدي، سكان على كلا جانبي الحدود مع باكستان وكان لها تأثير على تحديد نطاق سيطرة الدولة الأفغانية على الحدود. وخلال عامي 2004 و 2005، كان للميليشيات المحلية، لا سيما التابعة لزعيم البشائي حضرت علي، نفوذ واسع.

وكانت الإصابات بين المدنيين مصدر توتر كبير بين قوات التحالف والسكان المحليين. وكانت ما تسمى

حادثة "مرصوف" عام 2007، التي قتل فيها أكثر من أربعة وعشرين مدنياً، انتكاسة كبيرة للعلاقات مع السكان المحليين. كما ازدادت هذه التوترات حدة نتيجة تفجيرات ألحقت إصابات غير مقصودة، مثل الهجوم الخاطئ على حفل زفاف عام 2008. وعلاوة على الشواغل الأخلاقية الأساسية، يتعين تلافي الإصابات بين المدنيين بسبب المكانة العالية لفكرة الثأر في ثقافة البشتون (إذ يمكن لموت أفراد عائلة أن يشعل خصومات تستمر عقوداً من الزمن) وكيف كان من الصعوبة بمكان إعادة بناء العلاقات مع السكان.

كذلك مثلت التوترات الأفغانية الداخلية تحديات أمنية. فأعمال الشغب التي اندلعت في جلال أباد ربيع عام 2005 هي مثال واحد على ذلك. فقد اختطف المحرضون احتجاجاً معزولاً لطلبة الجامعة وحولوه إلى عدة أيام من الاضطرابات انطوت على هجمات ضد مكتب الأمم المتحدة والقنصلية الباكستانية.

بدأ وجود التحالف بقوات خاصة وفريق إقليمي لإعادة البناء عام 2003. وفي شتاء 2004-2005 بدأ مشاة البحرية وجودهم على مستوى الكتيبة، أعقبه إقامة مقر للواء في مطار جلال أباد يغطي نانغرهار وأقاليم كونار، ولاغمان، ونورستان المجاورة (كان يشرف على نانغرهار في السابق مقر اللواء في خوست). وفي عامي 2007 و 2008، تولت كتيبة من القوات الخاصة على نحو ممتاز مهمة الأمن والتنسيق مع الفريق الإقليمي لإعادة البناء والقوات الأفغانية. كما ازداد وجود الجيش الوطني الأفغاني بمقر لواء تحت قيادة الفيلق المتمركز في كابول. ووفرت الفرقة 101 المحمولة جواً كتيبة للجناح الجوي ربيع عام 2008، فزادت بذلك قوة النيران وقدرة القوات على الحركة.

وفيما اكتسبت القوات الأمريكية والأفغانية قوة، تمت إقامة قواعد نيرانية وقواعد دورية. لعل أهمها كان في تورخام غيت، التي توسعت في نهاية المطاف لتضم مركزاً للتنسيق الحدودي أقام فيه الضباط الأفغان، والباكستانيون، والأمريكيون. وعززت هذه القواعد الصغيرة الأمن بالنسبة لسكان المناطق الريفية، ودعمت قوات الأمن المحلية، وأتاحت للقوات الأمريكية الاتصال بعدد أكبر من السكان. وبينما ثبت أن هذه القواعد

محاولة طالبان إقامة جبهة موحدة.. في أواخر عام 2007 مُنيت بهزيمة منكرة.

الصغيرة كانت عرضة للهجوم في الأقاليم المجاورة، لا سيما في نورستان، فقد كانت آمنة إلى حد ما في نانغرهار.

وعملت وحدات الجيش الأمريكي على تطوير وحدات الجيش والشرطة الأفغانية، فقامت بدوريات مشتركة، ووفرت معدات، وأجرت عمليات توجيه على مختلف المستويات حتى مستوى أركان اللواء. كما عمل ضباط التحالف على تحسين التنسيق بين مختلف قوات الأمن الأفغانية، التي كثيراً ما كانت تفتقر للاتصالات المتوافقة أو كانت هناك عداوات بين بعضها البعض. وقد جمع إقامة مركز سيطرة في جلال اباد بين قوات الأمن الأمريكية والأفغانية لتنسيق عمليات الاستجابة للحوادث الأمنية.

كانت الشرطة الوطنية الأفغانية تمثل حلقة وصل ضعيفة في قوات الأمن في نانغرهار. وبينما تمتع الجيش الأفغاني بدعم شعبي وكان مصدر اعتزاز وطني، اعتبر السكان أن الشرطة في أفضل أحوالها توفر قدراً محدوداً من الأمن، وتتصف بالفساد وممارسات السلب والنهب في أسوأ الحالات. وفي عام 2005 بدأ مجهود أمريكي رئيسي لتعزيز الشرطة بإقامة مركز تدريب بالقرب من جلال أباد. كما استفاد إقليم نانغرهار

من رئيس للشرطة الإقليمية اتسم بكفاءة نسبية تم تعيينه في كانون الثاني/ يناير 2007. وخلال هذه الفترة كان يجري تطوير شرطة حرس الحدود الأفغانية الوليدة، ولم تكن قد اكتملت بعد بالأفراد، أو التمويل، أو المعدات.

التنمية الاقتصادية. تعزز اقتصاد نانغرهار على مدى هذه الفترة التي امتدت أربع سنوات (رغم أن الاحصاءات لم تكتمل بعد). كان ذلك في جانب منه نتيجة تحسّن الأمن الذي سمح بإقامة الأسواق. وساعدت المعونات الدولية من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الأمريكيين، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبنك التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي الاقتصاد في الوقوف على قدميه مرة أخرى. كما ضخ الوجود العسكري المتزايد أموالاً في الاقتصاد المحلي ووفر فرص عمل.

ووفرت زيادة التجارة إلى ومن باكستان (بما في ذلك التحركات اللوجستية الكبيرة لحلف شمال الأطلسي) عبر تورخام غيت أنواعاً مختلفة من الوظائف، وساعدت الرسوم الجمركية عند الحدود على ما يبدو في دعم الحكومة الإقليمية. ورغم صعوبة تقديرها، من الواضح أن عائدات الخشخاش عززت الاقتصاد المحلي، مثلما فعلت التجارة النشطة للسلع الاستهلاكية المهربة إلى داخل باكستان (بسبب الاتفاقيات التجارية التي سمحت بدخول السلع إلى أفغانستان برسوم جمركية مخفضة). وكانت هناك أيضاً نزعة قوية للمشاريع بين السكان. غير أن العديد من التحديات استمرت بالنسبة لدفع الاقتصاد قدماً. وكان عدم وجود كهرباء عقبة رئيسية، فيما كانت مولدات التحالف في مطار جلال أباد تنتج من الكهرباء ما يزيد عما هو متوفر في

فيلق مشاة البحرية الأمريكية وكيل عريف مانيو بي تروي

مزارعون أفغان يفحصون نباتات الخشخاش فيما يقترب موسم الخشخاش في ناو زاد، أفغانستان. 14 نيسان/ أبريل 2010.

بقيــة الإقليم. وكانت براعــة الفنيين الأفغان هي التي أبقــت على تماســك المولــدات العتيقــة المتخلفة عن الحقبة الســوفيتية في سد دارونتا إلى الغرب مباشرة من جلال اباد. ومن الأمور الشــاقة بنفس القدر الحكم الضعيــف للقانون الذي حكم قطــاع الأعمال، ونظام لســجلات الممتلكات كثيــراً ما تداخلــت فيه صكوك الملكيــة مــن فتــرات مختلفة مــن التاريــخ الأفغاني. وكانت شــبكة الــري تعانــي الافتقــار للصيانة، رغم أنها بدأت تتحســن في ربيع عــام 2008 بوصول أموال من برنامــج الاســتجابة الطارئة للقادة العســكريين الأمريكيين.

السياســة. جعــل تعدد أقطــاب الســلطة، داخل كل مــن الدولة الأفغانيــة ولدى لاعبين غير رســميين مثــل زعمــاء القبائل، والعائلات، وكبــار رجال الأعمال، السياســة في نانغرهــار بالغة التعقيــد. وإلى جانب ذلــك كان هناك الارتباك الناجم عــن عقود من الحرب، ونفــوذ حكومة كرزاي علــى السياســة المحلية، ونفوذ التحالف وعلاقاته السياســية، وأمــوال المخدرات، وربما نفــوذ اللاعبــين الأجانــب. كما أثــر التاريــخ المضطرب للإقليم على السياسة المحلية أيضا، من خلال النزاعات القبليــة الطويلــة الأمــد مقرونة بذكريــات متواصلة عمــن انحاز إلــى أي فئة خلال حروب أفغانســتان التي بدأت بالغزو السوفيتي عام 1979.

لعــب محافظان أدواراً رئيســية خلال هــذه الفترة. كان حجــي ديــن محمد لــه نفــوذ وتأثيــر كعضو في عائلــة عريقــة بــارزة فــي نانغرهــار وحليفــاً لكرزاي. وبعــد أن أصبــح فيمــا بعــد محافظاً لإقليــم كابول، كان دمثــاً، وألمعيــاً، وجذاباً، ولكن التأييد الشــعبي له كان محدوداً. فقد شــعر بعض الأفغان أنه كان متأثراً بباكســتان أكثــر من الــلازم. أما المحافــظ الثاني فكان

رقيب أول بالجيش الأمريكي غاري وبت، القوة المشتركة الموحدة-82 PAO

مسنون من قرية شور خيل في إقليم نانغرهار بشرقي أفغانستان يقطعون عملهم الروتيني اليومي للتحدث مع الرقيب أول جيسون بي. آيتس والرقيب دون كيه. ليليمان مع فريق تنمية الصناعات الزراعية لولاية ميزوري، 1 أيار/ مايو 2010.

غـول أغـا شـيرزاي، الحاكم السـابق لإقليـم قندهار، حيـث كان يتمتـع بنفـوذ كبير. إنه رجل قوي اشـتهر بـ»البولدوزر»، واكتسـب السـمعة في أنه رجل إنجاز، رغم افتقاره للدعم السياسي المحلي لدى وصوله.

عُقـدت دورتان انتخابيتان خلال هذه الفترة - انتخابات الرئاسـة عام 2004 والانتخابات البرلمانية عام 2005. وقد جرت هذه الانتخابات على نحو سلس في نانغرهار، واعتبر السـكان المحليـون أن نتائجها كان موثوقـاً بها على نحو كبير.

وبصورة عامة، توسعت الحكومة الإقليمية خلال هذه الفترة، واكتسبت الحكومة البلدية لجلال أباد سمعة أنها قادرة على توفير بعض الخدمات. وبحلول عام 2008، كانت الحكومة متواجـدة في كل من الـ 22 منطقة للإقليم، ولكنها كانت متفاوتة من حيث الجودة والقدرة. ولم تعيّن انتخابات عام 2005 أعضاء البرلمان الوطني وحسـب، وإنما انتخبت أيضاً مجلسـاً إقليمياً. وللأسـف، لم يكن لدى هذا المجلس أي تمويل تقريبا، ولم تكن سلطاته وصلاحياته محددة على نحو جيـد. وحاول خلال 2007-2008، أن يمثل قوة موازنة للمحافظ شيرزاي وسياساته، وكانت النتائج متباينة.

فقـدت معظـم الأحـزاب السياسـية الأفغانيـة مصداقيتهـا إلـى حد كبير لدى السـكان، الذيـن رأوا أن للأحزاب دوراً في الصراعات على السـلطة التي أسـهمت فـي تأجيج حروب أفغانسـتان. ولم يكن هناك خلال هذه الفترة سـوى حزبين لهما نفـوذ وتأثير فـي نانغرهار، إما علناً أو سـراً: الحزب الإسـلامي خالص، الذي أنشاه يونس خالص القائد السـابق للمجاهدين المتوفي حالياً؛ والحزب الإسـلامي قلب الدين الذي أسسه الزعيم المعارض قلب الدين حكمتيار.

مكافحـة المخدرات. ظلـت نانغرهـار تاريخياً منطقة رئيسـية لزراعة الخشخاش في أفغانسـتان. فتتم زراعة الخشـخاش في أواخر الخريف، ويجري حصاده في نيسان/ إبريل أو أيار/ مايو، حسـب ارتفاع المنطقـة المزروعة. وفي عام 2008 أورد تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمـة في أفغانسـتان ما يلـي: «كان إقليـم نانغرهار تقليدياً منطقة كبيرة لزراعة الخشـخاش وفي عام 2007 قدّر أنها زرعت 18739 هكتاراً من الأفيون. وفي عام 2008، أصبحـت نانغرهار خاليـة من الخشـخاش لأول مرة منذ بـدأت الأمم المتحدة مراقبة زراعة الأفيون في أفغانسـتان. وفـي عـام 2004، كان الأفيون في نانغرهـار مزروعاً على مساحة 28213 هكتاراً؛ وفي عام 2005، انخفضت زراعته

...شـنت الحكومـة الأفغانيـة على المسـتوى المحلـي والوطنـي حملة ضد زراعة الخشـخاش.

إلـى 1093 هكتاراً. وفي عـام 2006، ارتفعـت زراعته إلى 4872 هكتـاراً ولكن لم يُعثر عليـه إلا في الأجزاء النائية من الإقليم».*

كان الانخفاض في الموسم الزراعي 2004-2005 راجعاً إلى تلاقي عـدة عوامـل. الأول، كان المزارعون يعتقدون أن خطة للقضاء على زراعته باتت وشـيكة، ونتيجة لذلك تقاعسـوا عن زراعته. الثاني، كان هناك فهم غير رسمي بأنه يجري التخطيط لمشـروعات تنمية على نطاق واسع مـن شـأنها أن توفر سـبل عيـش بديلة. الثالث، شـنت الحكومـة الأفغانية على المسـتوى المحلي والوطني حملة ضد زراعة الخشـخاش. الرابع، أخذ الملالي المحليون يعظون بأن انتاج المخدرات يتعارض مع الإسلام.

ولكـن، كما لوحظ، فإن زراعة الخشـخاش ازدادت على مدى الموسـمين الزراعيـين التاليـين. ورداً علـى ذلك، قاد المحافظ شـيرزاي حملة شرسـة لمكافحة المخدرات ابتداء مـن خريف عـام 2007، بدعم مـن الـوكالات الأمريكية. وأمرت حكومته رجال الشـرطة بإيداع زارعي الخشخاش

في السجن وعمل مع رؤساء الأحياء وزعماء القبائل على تخفيض محصول الخشخاش، بينما أخذ الملالي في الوقت ذاته يتحدثون ضد انتاج المخدرات. وفي ربيع عام 2008 بيّنت رحلات المروحيات فوق إقليم نانغرهار عدم وجود خشخاش تقريباً، وهي نتيجة مذهلة (وفي الوقت ذاته، كان إنتاج الخشخاش في أقاليم كونار، ولاغمان، ونورستان المجاورة أقل من 1000 هكتار لكل منها).

وفي حين أنه يمكن عن حق أن يُعزى فضل هذا النجاح إلى الحكومة الأفغانية، فإن المساعي الأمريكية أسهمت أيضاً في تحقيقه. فقد كان كل من الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات ومكتب وزارة الخارجية الأمريكية الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون نشطاً في عمليات مكافحة المخدرات، بينما دعمت القوات المسلحة الأمريكية الأمن إلى الحد الذي مكن الشرطة الأفغانية على العمل في معظم المناطق (على نقيض أقاليم أخرى مثل هيلمند). وبالذات، ساعدت إقامة قواعد صغيرة في مد العمليات الأمنية إلى الأحياء، ولم تتمكن طالبان من الاستيلاء والاحتفاظ بمناطق كان يمكن أن تفيد مهربي المخدرات.

وكان شق طرق من المزرعة إلى السوق لجلب المحاصيل الشرعية إلى الأسواق مهماً، مثلما كانت جهود مسؤولي وزارة الزراعة الأمريكية في إقامة جمعيات تعاونية زراعية عام 2005. وكانت القروض الصغيرة من المشاكل الصعبة على نحو خاص، بالنظر إلى أن الكثيرين من المزارعين الفقراء كانوا يزرعون الخشخاش كي يسددوا قروضاً لوسطاء تجار المخدرات.

اعتباراً من خريف عام 2007 استضاف قسم التخطيط للفريق القتالي باللواء 173 المحمول جواً سلسلة من الاجتماعات بين الوكالات حول مكافحة المخدرات. وأسفرت هذه الاجتماعات عن جدول ضبط توقيت للجهود الأمريكية لمكافحة المخدرات بالإقليم، حدد المهمة التي تتولاها كل وكالة، ومكانها، وغايتها، بينما أتاح في الوقت ذاته منبراً للمناقشات. وتمكن هذا الجهود من تعريف التداخلات والفجوات، وأبلغ الخطط لشركة نانغرهار إنك. أيضاً.

لقد أسهمت الظروف الخاصة لإقليم نانغرهار في «المكاسب» التي حققتها عمليات مكافحة المخدرات في كل من الموسمين الزراعيين 2004-2005 و 2007-2008. وكان من أبرزها إيجاد بدائل لإنتاج الخشخاش استحدثت فرص عمل في الزراعة (يسمح المناخ بزراعة عدة محاصيل في السنة)، والصناعات الصغيرة (لا سيما في جلال أباد)، والتجارة على طول الطريق مع باكستان عبر ممر خيبر. وقد دعمت مشاريع ضخمة للبنية التحتية مثل شق الطرق وشبكات الري جهود مكافحة المخدرات، عن طريق كل من المساهمة في الوظائف البديلة وتوفير وظائف في قطاع التشييد لعمال غير مهرة وشبه مهرة. ووصل تحسن الأمن إلى المناطق الريفية، وتمكنت الشرطة من التحرك بحرية أكثر، وتم تنفيذ مشروعات مساعدة. وأسهمت القواعد النيرانية الصغيرة في هذا التحسن. ويكاد يكون من المؤكد أن التقدم في التنمية الاقتصادية والحكم المحلي دعم، بدوره، «الركيزة» الأمنية.

وفي حين يصعب تقدير نجاحات عمليات مكافحة المخدرات، فإنها دعمت عمليات مكافحة التمرد. فانخفاض محصول الخشاش كان يعني انخفاضاً في الأموال التي تمول حركة التمرد. ويكاد يكون من المؤكد أنها خفضت مستوى الفساد في الحكومة. وبصورة أعم، فإن الناس وجدوا أنه يجري تطبيق القانون وأن الحكومة ضالعة ومؤثرة في هذا الجهد. وكان التعاون بين الوكالات، ليس على المستوى الاستراتيجي وحسب وإنما على مستوى العمليات أيضاً، أمراً حيوياً. كما كان لمساعي المحافظ شيرزاي أهمية حاسمة لجهود مكافحة المخدرات من 2007-2008. إن المحافظ، في معظم الأقاليم، هو أهم مسؤول محلي؛ فوجود محافظ ملتزم بجهود مكافحة المخدرات، وله من النفوذ ما يكفي لتنفيذ برنامج ما، أمر لا

اختصاصي ميكاه إي. كلير، الجيش الأمريكي

جندي مظلات من اللواء 173 المحمول جواً يمسح المنطقة المنخفضة فيما يوفر الأمن لقافلة تمر عبر جبال إقليم باكتيكا بأفغانستان، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

غنى عنه. ومع ذلك، لم تصدر خلال هذه الفترة أي إدانات بحق منتجين/ تجار رئيسيين للمخدرات في نانغرهار. وكان القضاء، والافتقار الواضح للإرادة من جانب الحكومة الوطنية الأفغانية لملاحقة تجار المخدرات، حلقة ضعيفة في جهود مكافحة المخدرات.

كان خفض أو القضاء على الخشخاش يعني، في معظم الحالات، خسارة فادحة في دخل المجتمعات الفقيرة. وفي موسم 2004-2005، بالذات، خفضت هذه المجتمعات محاصيلها وهي تفهم أنها ستحصل على تعويضات ممثلة في وظائف أو مشروعات. ومن الأهمية بمكان أن يواصل التحالف جهوده لتحقيق استمرار هذا الأثر. وربما يتبنى المزارعون استراتيجية عدم زراعة الخشخاش خلال السنوات التي يدركون فيها أن خطر اقتلاع تلك المحاصيل كبير. وبالنظر إلى أنه يمكن تخزين صمغ الأفيون لعدة سنوات، فإن هذا قد يوفر لهم "وسادة" اقتصادية تعينهم خلال تلك السنوات. ومن الضروري وضع استراتيجية متكاملة طويلة الأمد، تتنبأ لعدة سنوات (وتوفر التزامات لسنوات عديدة). وكانت نانغرهار إنك. هي إطار العمل الذي يحقق ذلك.

نانغرهار إنك.

كان "نانغرهار إنك." هو الاسم الذي أطلق على خطة متكاملة، للتنمية والتجارة على المدى الطويل لإقليم نانغرهار من شأنها دعم جهود مكافحة التمرد ومكافحة المخدرات في آن واحد. وقام بتدشين هذه الخطة رسمياً في أواخر 2007 قائد اللواء 173 في جلال أباد؛ والمستشار السياسي لوزارة الخارجية الأمريكية لدى اللواء، ومقرهما في جلال اباد وكابول؛ ومدير المجموعة الأفغانية لإعادة البناء في السفارة الأمريكية بكابول. لقد درست نانغرهار إنك. مزايا الإقليم - تحسن الوضع

الأمني، وزيادة الاستقرار السياسي، والإمكانيات الزراعية الجيدة، والموقع بمحاذاة طريق رئيسي للتجارة - وعملت من ثم على تشكيل استراتيجية بين الوكالات حولها.

استهدفت الخطة الجمع بين المتبرعين الأمريكيين الرئيسيين في مجال التنمية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الأمريكيين، وأخصائيين من مكتب وزارة الخارجية الأمريكية الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون (الذين جلبوا إلى الإقليم 10 ملايين دولار من أموال «الأداء الجيد»)- وتعريف «عوامل مساعدة» للاقتصاد لم يتمكن الأفغان من توفيرها بأنفسهم، مثل الكهرباء. ودرست أيضاً مجموعات العمل «السلاسل الباردة» (وهي شبكة من منشآت مخازن التبريد) من أجل نقل المنتجات الزراعية إلى السوق وطرق من المزرعة إلى السوق التي تربط المناطق النائية بجلال أباد والطريق البري السريع الممهد. كما درست كيفية بناء مطار تجاري في نانغرهار، من أجل تسهيل سفر رجال الأعمال وزيادة الصادرات.

وكنقطة بداية بالنسبة لنانغرهار إنك.، قام قسم التخطيط باللواء 173 المحمول جواً بوضع جدول ضبط توقيت للمشروعات الحالية والمقترحة التي تقدمت بها مختلف الوكالات. ورغم وجود الولايات المتحدة في نانغرهار منذ عام 2001، فإنها لم تضع مطلقا جدولا كهذا. وقد ساعد هذا الجدول على توضيح الأشخاص وما يؤدونه من أعمال، وأين، ومتى، ولماذا. وبالنظر إلى تعقد هذه الجهود، فإن الجدول المبدئي لضبط التوقيت اختص أساساً بالمشروعات الأمريكية، ولكنه ضم فيما بعد جهود التنمية الأفغانية والدولية.

وتركز الجانب الخاص بمكافحة التمرد في خطة نانغرهار إنك. على التوسع في الاقتصاد واستحداث فرص عمل. وكان توفير الوظائف مهما على نحو خاص. فالوظائف توفر بدائل للشباب الذين قد ينضمون بدونها إلى جماعات متمردة للحصول على عمل (وليس لأسباب أيديولوجية). وكانت أيضاً عاملاً رئيسياً لعرض وظائف وسبل عيش لتعوض عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها بعض المناطق جراء خفض محصول الخشخاش. وقد أظهرت التنمية الاقتصادية، لا سيما العلامات المرئية للتقدم مثل الطرق، أن الحكومة الأفغانية قادرة على توفير حياة أفضل لشعبها. كما أسهم التقدم الاقتصادي في تبرير وجود قوات التحالف في منطقة تتوخى تقليدياً الحذر تجاه الأجانب. ووفر ميزة غير متماثلة عن جماعات التمرد التي لا تملك القدرة على تحقيق نمو اقتصادي (والتي نظر إليها الناس على أنها تعيق التقدم).

وفرت المجموعة الأفغانية لإعادة البناء خبرتها في مجال تطوير المطارات، ولكن الأهم من ذلك، أنها اتصلت بمستثمري القطاع الخاص لجلب رؤوس أموال إلى الإقليم. ولم يكن ذلك مستحيلاً- فقد حققت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة نجاحاً هائلاً - ولكن إطار العمل القانوني الضعيف للمشروعات التجارية والمشاكل حول ملكيات الأراضي جعل معظم المستثمرين مترددين.

أسهمت مجموعة من عدة عوامل يعزز بعضها بعضاً في تقدم عمليات مكافحة التمرد في نانغرهار. وكانت هذه العوامل هي حكومة آخذة في التحسن، ودعم شعبي للحكومة وقوات الأمن، ووضع اقتصادي معزز، ووضع أمني آخذ في الاستقرار.

وفي نهاية المطاف جلب قسم التخطيط في اللواء 173 المحمول جواً جدوله لضبط التوقيت وخططه المستقبلية إلى السفارة الأمريكية في كابول لمراجعتها

لمدة 10 أيام وصقلها، ثم قدمها إلى السفير الأمريكي لدى أفغانستان وقادة الفرقة 101 المحمولة جواً. وفيما بعد تم إطلاع الزعماء الإقليميين والمجتمع الدولي الواسع عليها.

وكانت نانغرهار إنك، محاولة أولى لائقة في مهمة صعبة: كان التنسيق بين الوكالات يرمي إلى تحقيق أهداف متعددة، من بينها مكافحة المخدرات، ومكافحة التمرد، والتنمية الاقتصادية، وإقامة حكم محلي. وكان التنسيق بين الوكالات سهلاً بالنظر إلى أن جلال أباد لا تبعد سوى 30 إلى 40 دقيقة بالطائرة من كابول. وقامت مروحيات وطائرات عادية بنقل مسؤولي السفارة إلى مطار جلال أباد وجلبت ضباط الجيش إلى السفارة لحضور اجتماعات. وقد منح الدعم الرفيع المستوى من السفير الأمريكي، ونائب رئيس البعثة، وقيادة الفرقة 101 المحمولة جواً المشروع دفعة لازمة وشجعت الوكالات المدنية على المشاركة.

لقد جعلت عدة عوامل إيجابية نانغرهار إنك، إمكانية قابلة للحياة: الوضع الأمني المحسّن، والأموال المتوفرة للتنمية، والحكم المحلي الناهض، وقاعدة اقتصادية للزراعة والتجارة، ومشاركة عدة وكالات أمريكية. ومن الواضح، أنه لم يكن من المستطاع تكرار هذا المشروع في كل إقليم من الأقاليم الأفغانية. غير أن إقليمي هيرات وبلخ، اللذين يقعان أيضاً على طرق تجارية، قد يمثلان فرصا مشابهة. ومع أن إقليمي قندهار وخوست لديهما فرص اقتصادية مماثلة فيما يتعلق بالتجارة والزراعة، فإنهما لا يزالان يمثلان تحديات أمنية هائلة.

كانت نانغرهار إنك، أداة غير متماثلة لمكافحة التمرد. فليس باستطاعة طالبان وجماعات التمرد الأخرى توفير بنية تحتية أساسية مثل الطرق، وشبكات الري، وتوليد الكهرباء وشبكات التوزيع، والمطارات المدنية.

وكانت محاولات المجموعة الأفغانية لإعادة البناء جذب الاستثمار الخاص مهمة. وبالنظر إلى أن إعادة بناء أفغانستان ستكون عملية طويلة الأمد، سيكون من الضروري تكامل المتبرعين الدوليين مع رأس المال المحلي الخاص.

وخلال تكليفي بالعمل في أفغانستان في أوائل عام 2010، سألت المسؤولين المدنيين والعسكريين الأمريكيين عن وضع نانغرهار إنك. ورغم تبني أجزاء من الخطة، لا سيما المشرعات القصيرة الأمد، بدا أن مبادرات جديدة حلت محل الاستراتيجية الشاملة والتخطيط الطويل الأمد.

الخلاصات

- أسهمت مجموعة من عدة عوامل يعزز بعضها بعضاً في تقدم عمليات مكافحة التمرد في نانغرهار. وكانت هذه العوامل هي حكومة آخذة في التحسن، ودعم شعبي للحكومة وقوات الأمن، ووضع اقتصادي معزز، ووضع أمني آخذ في الاستقرار.
- شهد التعاون بين الوكالات تحسناً كبيراً، ولكنه تطلب أيضاً جهداً كبيراً. وحدث هذا التنسيق في السفارة بكابول وفي مقر فريق العمل في باغرام. وقد أدى قرب جلال أباد من كل من كابول وباغرام إلى تسهيل عمليات التنسيق.
- إن نانغرهار هي «مركز الثقل» السياسي والاقتصادي لهذا الجزء من أفغانستان، لذلك فإن التقدم في مكافحة التمرد قد يمتد إلى أقاليم كونار، ولاغمان، ونورستان المجاورة.
- وقد وفر وجود مقر اللواء في مطار جلال أباد علامة مرئية على التزام التحالف الذي بدا أنه يعزز ثقة الزعماء المحليين، في الوقت الذي يبقى فيه «المترددون» منحازين مع الحكومة ويمنح السكان الثقة لرفض طالبان.
- إن توفير الكهرباء للإقليم أمر بالغ الأهمية. فهو يغير الإقليم تغييراً جذرياً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وهذا شيء لا يمكن لطالبان أن توفره، وهو

ميـزة «غيـر متماثلة». ومـع ذلك، فإن اسـتكمال البنية التحيـة الواسـعة النطاق التي تدعو لها الحاجة سـوف يحتـاج إلـى متبرعين كبار مثـل بنك التنمية الأسـيوي والبنك الدولي، أو التزام أمريكي رئيسي.

- إن الدعم العام من السـكان للتحالف والحكومة الأفغانيـة، لا سـيما الجيـش الوطني الأفغانـي، أمر بالغ الأهمية. فكثير من الناس، خاصة جيل الشـباب، يريدون على ما يبدو التحرك قدماً ورفض السياسات الاجتماعية المحافظـة لطالبان. وقـد زادت عمليات مكافحـة التمرد احتمالات النجاح لأن معظم السكان كانوا من البشتون، ولم تكن هناك مصادمات عرقية تذكر.
- لقد أسهم الهدوء النسبي خلال السنوات المبكرة مـن فتـرة المراجعة فـي الـوكالات المتاخمـة للمنطقة القبليـة الخاضعة لـلإدارة الفيدرالية الباكسـتانية في النجاحات التـي تحققت في نانغرهار. لقد جعلت الجالية الكبيرة من السكان الشيعة في خورّام من الصعب على طالبـان (السـنية) أن تعبر الحدود إلى داخل أفغانسـتان. وعلاوة على ذلك، قد يكون للنتائج الإيجابية في نانغرهار تأثيـر إيجابي على قطاعات خـورّام، وباجور، وخيبر المجاورة من المنطقة القبلية الخاصة للإدارة الفيدرالية.
- وفي حـين تلقت برامج بناء قـوات الأمن الأفغانية مـوارد كبيرة، فإن جانـب الخدمة المدنية لم يسـتفد من مجهود متكافـئ. وفي نهاية الفترة تحت المراجعة، كانت لا تـزال هناك حاجـة ملحة لتعزيز الحكومـة المحلية على كافة المسـتويات (لاسـيما كادر الخدمة المدنية)، وحاجة إلى تحسين الأجهزة القضائية الرسمية. كما يمثل تحسين نظام التعليم، بما في ذلك تدريب المدرسين، عاملاً حاسماً لتعزيز الديمقراطية.
- إن قـوات التحالف في حاجة إلـى موازنة التدابير الأمنية المشـددة المطبقة، لا سـيما التحرك في مركبات مدرعة ثقيلة، مع الحاجة إلى مواصلة الاتصال بالسـكان المحليـين. فكثيراً ما تمثل إجـراءات الحمايـة التي تتخذها القـوات حائـلاً غير مقصـود يقلص من فهـم التحالف للظروف المحليـة. ورغم خطورة إقامة قواعـد نيرانية في أنحاء الإقليـم، فإنهـا زادت اتصالات القـوات الأمريكية بالسـكان. ومن الأفضل كذلـك أن تتبادل نفس الوحدات العسـكرية (والمسـؤولون المدنيون) مواقعهـا في أنحاء الإقليم على نحو متكرر.
- وبالنظـر إلى الانخفاض الكبير فـي خط التنمية الأساسـي، فإن تعقد حركة التمـرد، والنزعة إلى العودة إلى زراعة الخشـخاش، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر فـي القيام بالتـزام طويل الأمد لصالـح الإقليم ربما يمتد إلى 10 أو 20 سـنة. ولتخفيف العـبء عن كاهل دافعي الضرائب الأمريكيين وجعل هذا المجهود عملاً مسـتداماً، يتعين مشاركة مستثمري القطاع الخاص فيه. وبالطبع، فإن هـذا يتطلب حقوقـاً لتأمـين الممتلـكات والهيكل القانوني لعمل الشركات التجارية.

إن النجاحات التـي حققتها عمليات مكافحة التمرد في نانغرهـار قد يكون لها علاقـة بأقاليم أخرى تصادف نفس التحديات، لا سـيما خوسـت، وقندهار، وهيلماند. غير أن نهج "التقليد الأعمى" لن يفيد. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظة هامشية

* مكتـب الأمم المتحـدة لمكافحـة المخـدرات والجريمـة، اسـتطلاع الأفيـون في أفغانستان، استطلاع تنفيذي، آب/ أغسطس 2008 على الموقع /www.unodc.org documents/publications/afghanistan_opium_survey_2008.pdf.

Counterinsurgency in Nangarhar Province, Eastern Afghanistan, 2004-2008
Robert Kemp
Originally published in the English November-December 2010 Edition.

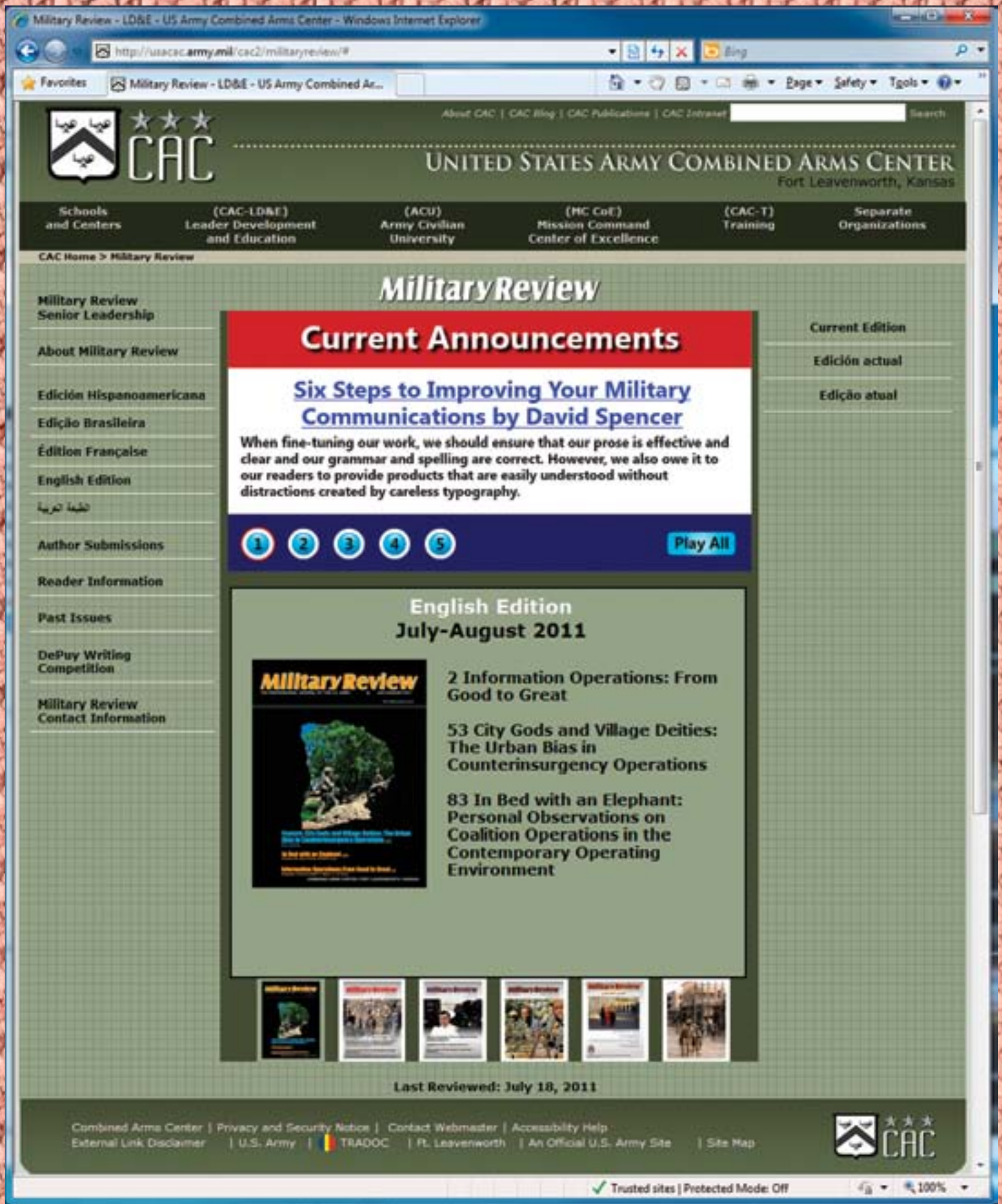

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/